

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-3-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم " العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية

مقياس:

مدخل إلى علم الاجتماع

السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية

إعداد الدكتور: بوراضي لزهر

أستاذ محاضر -أ-

السنة الجامعية: 2021-2022

بطاقة التواصل:

أستاذ المقياس: د/لزهر بوراضي

دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

الرتبة: أستاذ محاضر -أ-

الجامعة: جامعة الجزائر -3-

البريد الإلكتروني : Lazhar.bouradi@gmail.com

رقم الهاتف: 07 81 66 03 29

معلومات حول الدرس:

الجامعة: جامعة الجزائر -3-

الكلية: كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والعلوم الاقتصادية

القسم: قسم العلوم الاقتصادية

الفئة المستهدفة: سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية

عنوان المقياس: مدخل إلى علم الاجتماع

السنة الجامعية: 2022/2021

طبيعة المقياس: وحدة استكشافية سداسي واحد

نوع الدرس: محاضرة

الرصيد: 05

المعامل: 02

التقييم: امتحان كتابي حضوري في آخر السداسي

- المتابعة المستمرة عن بعد، والمشاركة في المناقشات خلال البروتوكول الصحي

المتبع أثناء جائحة كورونا

توصيف المقياس:

تم إعداد هذه المطبوعة لفائدة طلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إقتصادية، وتهدف إلى إعطاء الطلبة فكرة عامة عن علم الاجتماع واهتماماته ومجالاته وفروعه ونظرياته، وصلته بالعلوم الأخرى، والتعرف على أبرز الرواد المؤسسين لهذا العالم.

تم التطرق في هذه المطبوعة إلى العناصر التالية:

المحور الأول:

- 1- البدايات الأولى لنشأة علم الاجتماع
- 2- التعريف بعلم الاجتماع
- 3- أهداف وأهمية علم الاجتماع
- 4- مجالات علم الاجتماع
- 5- بعض المفاهيم في علم الاجتماع

المحور الثاني: الرواد الأوائل في علم الاجتماع

- 1- ابن خلدون
- 2- أوغست كونت
- 3- دوركايم
- 4- كارل ماركس
- 5- ماكس فيبر

المحور الثالث:

- 1- الاهتمامات الكبرى لعلم الاجتماع
- 2- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

3- النظرية في علم الاجتماع

4- ملخص شامل لنظريات علم الاجتماع

5- مناهج البحث في علم الاجتماع

1- تاريخ علم الاجتماع

من الفكر الاجتماعي إلى علم الاجتماع

بدأ تفكير الإنسان في الحياة الاجتماعية منذ بدأ يفكر في نفسه لأن وجوده وجود المجتمع الإنساني متلازمان معا، ومن هنا فالحديث عن نشأة علم الاجتماع وتطوره، مرتبط بتاريخ الفكر الاجتماعي عبر مراحل التالية:

المرحلة التمهيدية:

وسنخصصها للحضارات القديمة حيث كان منهاجها في الحكم والعيش تمهيدا للفكر الاجتماعي الذي ما يزال أسلوبا منتهجا في دول ومجتمعات كثيرة إلى يومنا هذا ومنها:

- **الحضارات القديمة:** خضعت مختلف المجتمعات التاريخية القديمة للتطور الحضاري، وانتقلت في هذا السلم من حياة الترحال وعدم الاستقرار إلى حياة الاستقرار والتنظيم الاجتماعي، واستفادة من الخبرات الاجتماعية وتقديم النواحي التكنولوجية الفتية وخلفت آثارا حضارية مادية وكانت لها فلسفة اجتماعية وكونية وعرفت تقسيما لعمل والتخصص الاجتماعي، وظهور الوعي بالفكر السياسي ونشأة الوحدة الاجتماعية الكبيرة للمجتمع المحلي في صورة قرية أو مدينة ويمتاز البناء الاجتماعي في هذه المرحلة بوضوح نظام التدرج الطبقي واستناد النظام السياسي والاقتصادي على أساس ديني ويعتبر هذا البناء الاجتماعي في مستواه العام، مرآة للمثل الاجتماعية التي يرتضيها المجتمع كأهداف غائية في العلاقات الإنسانية.

- **الحضارة الفرعونية:** إذا حللنا النظام السائد في مصر الفرعونية فنلاحظ أن البناء الاجتماعي لها كان يرتكز على تقسيم طبقي في قمة هذا البناء الطبقي يقوم الفراعنة لا باعتبارهم مجرد حكاما سياسيين أو رؤساء للدولة ولكن باعتبارهم آلهة لذلك فإنهم كانوا يجمعون في آن واحد بين السلطات الدنيوية والآخروية يلي هذه الطبقة طبقة الكهنة الذين

يستمدون قداسة أعمالهم في المعبد وتفانيهم في خدمتهم لفرعون باعتباره إلهًا، ثم تأتي طبقة الجيش وهم القائمون على حراسة الأماكن المقدسة ثم تليها طبقة الحرفيين والشيء الهام في هذا النظام هو الارتكاز على النظام الديني، وقد أثبتت الوثائق التاريخية التي عثر عليها علماء الآثار أن الفكر الاجتماعي الفرعوني قد وعى بفكرة الملكية باعتبارها إحدى الحقوق القدسية الإلهية فممتلكات المعابد من الأموال التي لا يجوز ملكيتها ملكية فردية، فالإله هو صاحب الملك والتصرف والكهنة هم من يقومون بخدمة الإله أما بالنسبة للأفكار القانونية، ويعتبر الفكر الاجتماعي الفرعوني باكورة التفكير الاجتماعي العلمي لأنه يعكس أول مرحلة من مراحل النضج والوعي السياسي كان له فائدته التاريخية للإنسانية عامة.

- **الحضارة الصينية:** تنازع الفكر الاجتماعي الصيني القديم عدة تيارات متنافسة لعل أهمها الكونفوشيوسية القانونية والتاوية والموتستية، نأخذ على سبيل المثال الكونفوشيوسية حيث يعتبر الحكيم كونفوشيوس مؤسس أول مدرسة اجتماعية في الحضارات الشرقية القديمة أسهمت في كثير من الدراسات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية وكانت لها آثارها العميقة في الحياة الفكرية والعلمية للصين قبل الدورة الشيوعية المعاصرة لأن آراء كونفوشيوسي ارتكزت على تمجيد النظام الإقطاعي واتخاذها أساسا للبناء الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي والسياسي، فالمجتمع في نظر كونفوشيوس لا بد أن يكون مجتمعًا طبقياً يضع في الاعتبار الأول صيانة حق الملكية وهي رد فعل عنيف ضد ما انتشر في أيام كونفرشيوس من آراء فوضوية أدت إلى انتشار حالة من الاضطراب وعدم الطمأنينة وكان لا بد من مواجهتها بإقرار سياسة اجتماعية وإصلاحية هدفها إحياء التقاليد على أساس تدعيم النظام الطبقي الصيني القديم حيث كان يجلس في قمة الهرم الإمبراطور وأسرته ثم يليه الأحرار فالنبل والإشراف ثم في آخر درج السلم الاجتماعي عامة الشعب، ومن التقاليد الراسخة لدى الصينيين في فكرهم الاجتماعي القديم أي حفظوا للأباطرة مكانتهم الدينية وأحقيتهم السلطوية لأن العناية الإلهية فوضتهم بمهام مناصبهم نظراً لمواهبهم

وقدراتهم العقلية ومواقفهم الخيرة وهم يظلون في مراكزهم طالما ظلوا متمسكين بالقانون الأسمى إذن فلسفة كونفوشيوس ترى أن النظام الاجتماعي الناجح هو الذي يقوم على أساس ديني وأن العلاقات الاجتماعية لا بد أن تستمد من الإله الأعظم أما التخطيط التربوي والنظام التعليمي هو الطريق الوحيد إلى الفضيلة.

- الحضارة اليونانية: يزعم كثير من مؤرخي الفكر اليوناني إن أول منوجه الفكر الإنساني المنظم لشؤون الإنسان الاجتماعية هو الفيلسوف الإغريقي سقراط الذي ينتمي إليه عادة الفكر الإنساني لأنه أول من أقر التأمل الفلسفي في الطبيعة ونادي للمعرفة المحضة الخالية من شوائب الميتافيزيقا حيث يعتبر أول من أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض.

إن الفكر الاجتماعي الإغريقي الطوباوي (المثالي) عند أفلاطون انطوى على تصورات ذهنية وتطلعات مثالية حيث يرى أفلاطون أن المدينة في إبعادها ليست إلا تجسيدا للمجتمع الكبير، على أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن التراث الفكري الاجتماعي اليوناني كان يخلو من هذه المرحلة من تحليل دقيق لمظاهر الحياة الاجتماعية فمثلا التدرج الهرمي البنائي حيث صور أفلاطون المدينة الفاضلة وكأنها ارتكزت على ثلاثة طبقات متدرجة هرميا لكل طبقة وظائفها المتخصصة، طبقة الحكام تتولى سياسة أمور الدولة العليا ثم يليها طبقة الجند التي تقوم بواجب حماية مصالح الطبقة الحاكمة ثم طبقة العمال من فلاحين وصناعيين تعمل توفير حاجيات الشعب، ولبنان إسهام الفلسفة اليونانية في نشأة وتطور علم الاجتماع يكفي أن نلقي نظرة سريعة على فيلسوفين عظيمين تأثرت بهما مجتمعات غربية وشرقية هما أفلاطون تلميذ سقراط والمقدم الحقيقي لفكره، وأرسطو طاليس الذي وإن تأثر بهذين الاثنين إلا أنه استطاع أن يقدم للعالم فلسفة خاصة به:

أ- أفلاطون: (428 ق، م و 347 ق، م):

مؤسس الجامعة الأفلاطونية هي أول جامعة في العالم، وقد ضمن أهم أفكاره الاجتماعية في كتابه: "الجمهورية" الذي حاول من خلاله أن يقدم تصوره لمدينة فاضلة خالية

من كل الشرور والآثام ومتحلية في المقابل بكل الفضائل الانسانية كما تصورهما، ويرى أنه كي تكون المدينة فاضلة يتعين أن تظلها العدالة والمساواة وتسود فيها الفضيلة وهو ما لا سبيل إلى تحقيقه إلا إذا التزمت كل طبقة من الطبقات الاجتماعية الثلاث بأدوارها وفضائلها، والمدينة الفاضلة يجب أن يتولى الحكم فيها الفلاسفة باعتبارهم الأعم بمواطن الحكمة والفضيلة والأقدر على سياسة الشعب وفق قيم العدالة والمساواة بينما يتعين على طبقة الصناع والفلاحين، أن تقوم بوظيفة تأمين المجتمع وضمان حياة طبقتي الحكام والجند من أجل ألا تتشغل عن الحكم والدفاع عن المجتمع.

كان أفلاطون أول من قال بأن المجتمع مكون من أنظمة متصلة الواحدة بالأخرى، وهذه الأنظمة هي النظام السياسي والأسري والديني والعسكري والاقتصادي، كما أنه يعتقد بأن أي تغيير يطرأ على أحد هذه الأنظمة لابد أن ينعكس على بقية أنظمة المجتمع والمجتمع يمكن تشبيهه بالكائن الحيواني الحي من حيث البناء والوظيفة والتحول من نمط إلى نمط آخر. وأوضح أفلاطون العلاقة بين الفرد والدولة بقوله إن رئيس الدولة ينبغي أن يكون خبيراً بالفلسفة ويجب أن يضحي بنفسه من أجل خدمة المجتمع كما قال بأنه لا يمكن تحقيق أهداف المجتمع دون قيام الفرد بالتفاني في خدمة مجتمعه.

العدالة لا يمكن أن تتحقق في المجتمع دون اعتماده على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه، إذا أن كل فرد من أفراد الطبقات الثلاث يجب أن يؤدي العمل المؤهل عليه من الناحية الوراثية وعدم التدخل في شؤون الآخرين، كما ينبغي على كل طبقة القيام بعملها الخاص دون تدخلها بمهام ومسؤوليات الطبقات الأخرى.

الجماعة أهم من الفرد حسب أفلاطون لأن الجماعة تأتي قبل الأفراد لذا ينبغي على الرد التضحية من أجل تحقيق طموحاتها وأهدافها"

ب-أرسطو طاليس (384 ق،م، 323 ق،م) :

تتلذ على يد أفلاطون غير أن كتاباته اتسمت بالواقعية والوضعية أكثر منه، أهم أفكاره الاجتماعية أوردتها في كتاب "السياسة" وتتجلى في تأكيده على أن الإنسان المدني بالطبع، وأنه يستحيل أن يعيش بمعزل عن المجتمع، وأن الدولة إنما وجدت لتنظم حياة الناس في المجتمع وتشرف عليهم وتطبق القوانين بغرض تحقيق العدالة والمساواة، كما أن أرسطو أقر الأسرة التي تفاهها أفلاطون عن طبقتي الحكام والجند بل إنه قد اعتبر الأسرة أول خلية اجتماعية وأول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، وأن الحياة الانسانية لا يمكن أن تتحقق على وجه صحيح إلا في الأسرة التي وظيفتها القيام بإشباع الحاجات اليومية عند أفرادها.

وإذا كان أفلاطون قد وضع أسسه للمجتمع الفاضل فإن أرسطو هو الآخر لم يغفل ذلك حيث إنه " ذهب إلى أن المجتمع هو أرقى صور الحياة السياسية، أما المركبات السياسية المترامية الأطراف كالإمبراطورية مثلا، فهي مركبات غير متجانسة يستحيل عليها تحقيق الغاية من الاجتماع الانساني وهي توفير سعادة المواطنين.

والمجتمع الفاضل بنظره هو المجتمع الذي يستطيع أن يوفر ويجلب السعادة لأبنائه، إن أهم ما يمكن أن يخلص إليه الباحث وهو يدرس الفكر الإجتماعي لفلاسفة اليونان هو حقيقة أن أرسطو قد استطاع أكثر من غيره أن يدرس أهم المسائل التي درسها علم الاجتماع فيما بعد غير أن ذلك لم يتم بشكل مستقل بل باعتبار هذه الموضوعات مدخلا لنظرية الدولة.

الحضارة الإسلامية:

وقد بدأت من القرن 7 إلى حدود القرن 14، حيث ظهرت البذور الأولى التي زرعها المفكرون العرب في توضيح حاجة الأفراد إلى الإجتماع والعيش سوية من أهم رواد هذه المرحلة نذكر:

أ- الجاحظ (776-869): الذي أعتبر تأصل حاجة الاجتماع في طبع الفرد من أجل المحافظة على وجوده وتعايشه، ولما كان المجتمع العربي قائما على صلة الأرحام والأنساب فإن هذه الحاجة تكون وظيفتها ربط أبناء النسب الواحد وتعمل على تكاتفهم وتزويد من تقدمهم وتطورهم الاجتماعي.

ب- الفارابي (874-950): وهو صاحب كتاب (آراء أهل المدينة الفاضلة) وكتاب (السياسات الدينية) حاول التوفيق بين الفلسفة الاجتماعية واليونانية والإسلامية.

وقد تحدث عن المدينة الفاضلة وهي المدينة التي يتعاون أفرادها مع بعضهم بهدف تحقيق العدالة والمساواة، ومن أهم وظائف المدينة الفاضلة قضية (الرئاسة) على اعتبار أن الرئيس أو الحاكم هو منبع السلطة العليا وهو المثل الأعلى الذي تتحقق في شخصيته جميع معاني الكمال وهو مصدر حياة المدينة ودعامة نظامها.

ج- ابن خلدون (1332-1406): هو المؤسس الفعلي لعلم الاجتماع وفلسفة التاريخ، وقد أرجع حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون من أجل البقاء مؤكدا ضرورة وجود وازع يجمع بينهم ويدافع عنهم لصد الاعتداءات الخارجية ومنع الظلم الذي يقع عليهم ألا وهو الملك، كما قدم إسهامات جلية لتطوير الفكر الاجتماعي منها:

- الدراسة التاريخية للمجتمع مشيرا إلى أن المجتمع يمر بمراحل تاريخية متباينة.
- قسم المجتمعات إلى أنواع مختلفة وفقا لدرجة تقدمها الحضاري والاقتصادي والفني
- الحركة الاجتماعية في دورة مستمرة وتؤدي وظيفتها بشكل آلي ودائم لا ينقطع
- أن الاجتماع الانساني ضروري لأن الانسان مدني بطبعه.

البوادر الأولى لتأسيس علم الاجتماع:

وبدأت في مطلع القرن 15 وهي ما يعرف بمرحلة القوانين أو المرحلة الوضعية، اتسمت بتأثرها بالعلوم الطبيعية ومعارضتها الفلسفية الغيبية بغية الوصول إلى وضع قوانين ترشد وتقود الظواهر والوقائع الاجتماعية مستخدمة التفسيرات العقلية، ومنهج الملاحظة المنظمة في دراسة الواقع الاجتماعي، ومنهج المقارنة لمعرفة ايجابيات وسلبيات وظائف وأنشطة أقسام المجتمع ودرجة تطوره وتمدنه مطالبة بوحدة الفكر الانساني والالتزام بالمثل العليا بهدف تحسين أوضاع المجتمع حسب قوانين وأطر يضعها علم الاجتماع من أجل إعادة تنظيم المجتمع وبنائه وفق أسس وقواعد علمية ومن هنا جاء عدم إيمانها بالحقائق المطلقة والقوانين الثابتة مقلدة العلوم الطبيعية متناسية أن العناصر البشرية وعلاقتها بعضها ببعض لا تشبه علاقة العناصر الكيماوية، فعلاقة الفرد بالأسرة لا تشبه علاقة الأوكسجين مع الهيدروجين مثلا، ومن أبرز مفكري هذه المرحلة:

أ-فيكو جيوفاني باتيستا (1668-1744):

وهو عالم إيطالي، لم يوضح حاجة الفرد للاجتماع كما فعل المفكرون العرب، إنما أوضح ثلاث مراحل تطويرية يمر من خلالها المجمع الانساني هي:

- **المرحلة الدينية:** أي عهد الإله وخوف الإنسان من مستقبله المجهول الذي يدفعه إلى تصوير الآلهة في أشكال رمزية يخاف منها ويحيطها بالخرافات والأساطير.
- **المرحلة البطولية:** التي ينظر الناس خلالها إلى بعض رؤساء الأسر الكبيرة والملوك على أنهم أنصاف آلهة، وفي هذه المرحلة يتحرر الإنسان من سيطرة الدين وينتقل إلى سيطرة الانسان (الملك أو الزعيم) وتظهر مبادئ الفلسفة والآداب والفنون.

- المرحلة الإنسانية: التي تسود فيها المدنية والنظم الديمقراطية ويكون دور الدين في المجتمع أخلاقيا فقط وتختفي الفروق الطبيعية والامتيازات الاجتماعية.

ب- فولتير فرانسوا ماري أويه (1694-1778):

وهو عالم فرنسي، عرف عنه دفاعه المستميت عن الإصلاح الاجتماعي بالرغم من القوانين الصارمة والعقوبات القاسية التي يتعرض لها كل من يحاول خرق هذه القوانين، وعلى اعتبار أنه واحد من الذين يرفعوا في فن المجادلة والمناظرات، فلطالما أحسن استغلال أعماله لانتقاد الكنيسة الكاثوليكية والمؤسسات الاجتماعية الفرنسية في عصره.

ج- عصر التنوير:

يعتبر القرن 18 عصر الأنوار، من بين فلاسفة التنوير نجد مونتيسكيو، روسو، كانط هؤلاء المفكرين وضعوا العقل فوق كل اعتبار، وأوكلوا له سلطة مطلقة تتجاوز حتى سلطة المقدس (سلطة رجال الدين والكتب المقدسة)، بالنسبة لهم الانسان يجب أن يكون مركز المعرفة ومصدرها، كما تظهره مقولة كانط "فلتكن لديك الشجاعة والجرأة لتستخدم فكري"، هذا التوجه العقلاني خلق في المجتمعات الأوروبية انجذانا قويا نحو العلم والمعرفة، ليكون عصر التنوير مناسبة لظهور العلموية* والفلسفة الوضعية*، حيث تركت أعمالهم وأفكارهم بصمتها الواضحة على الثورة الأمريكية والفرنسية.

كما ميز فولتير بين مرحلتين من تطور المجتمع الإنساني:

- مرحلة الفطرة: التي افترضت خضوع الإنسان إلى قوانين العقل الصادرة عن

الخليفة والطبع البشري.

- مرحلة القوانين: تسودها القوانين العادلة للمحافظة على بقاء الإنسان في الحياة

والمساواة والإخاء واحترام العادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية.

ولا يتم انتقال المجتمع من المرحلة الأولى إلى الثانية بسهولة حيث هناك معوقات اجتماعية أهمها الفروق الطبيعية وتباين الملكية وتنوع وتصارع الأجناس البشرية والاضطهاد الديني.

نشأة وتطور علم الاجتماع في الوطن العربي:

كانت بداية دخول علم الاجتماع إلى الوطن العربي عن طريق الجامعات والكليات (على الرغم من نشوئه على يد المفكر العربي ابن خلدون) إلا أنه منذ دخوله وحتى عام 1950 قد جلب معه معظم أدبيات ودراسات ونظريات ومناهج علم الاجتماع الغربي ومن خمسينات حتى ستينات القرن الماضي انتقل إلى مرحلة جديدة وهي النسخ، أي تقليد نتاجات الدراسات الغربية، سواء على نطاق البحث أو الموضوع من قبل الباحثين الاجتماعيين العرب، وفي مرحلة السبعينات انتبه الباحثون العرب إلى ضرورة دراسة واقعهم برؤية تمثل مجتمعهم العربي وبدون أدوات غربية، وفي سنوات الثمانينات ظهرت الدعوة القومية لبعض الدارسين والباحثين الاجتماعيين العرب المتلزمين بالموضوعية والواعين بمصيرهم القومي فاهتموا بطرح وتحليل مشاكل وظواهر مجتمعهم العربي الأكبر من مجتمعاتهم الإقليمية.

وقد تكون مرحلة التسعينات متضمنة اختبارات لنظريات ودراسات وأفكار غربية من خلال البيئة العربية والعقلية العربية وتقويمها ونقدها بشكل موضوعي غير متحيز أو إن الاجتماعيين العرب لن يقبلوا كل ما يأتي من الغرب في ميدان علم الاجتماع بل ما يفيد مجتمعهم ومستقبله أو ما يتناسب مع مرحلته التطورية وأخيرا بعد التأكد من نتائج الاختبارات والانتقادات- سوف تظهر أفكار جديدة ومبتكرة أو متفاعلة تمثل العقلية العربية والطموح العلمي المنطلق من البيئة القومية ومن ثم تتفاعل مع محاولات مماثلة أو مشابهة في مجتمعات نامية مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية أو بعض مجتمعات آسيا مثل الهند وباكستان وبنجلاديش وغيرها.

- **العلموية:** هي نزعة تقوم على الإيمان بالقوة الكبيرة للعلم وقدرته على حل كل مشاكل الإنسانية، هي كذلك اعتقاد فلسفي يؤكد أن العلم يتيح لنا معرفة كلية للأشياء الموجودة في الكون، وهي كافية لتحقيق الطموح الإنساني.
- **الوضعية (Positivisme):** عقيدة فلسفية طورها أوغست كونت والتي تعتبر أن المعرفة الوحيدة (أو السبيل الوحيد للمعرفة) هي ملاحظة الوقائع والتجربة العلمية.

أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية التي واكبت ظهور علم الاجتماع الغربي:

- **النظام الإقطاعي:** عاشت أوروبا في ظل هذا النظام عصور عدة، حيث كان المجتمع ينقسم لطبقتين أساسيتين هما طبقة الإقطاعيين الذين يملكون جميع الأراضي الزراعية وطبقة دنيا من فلاحين وعمال وكانوا يمثلون النسبة الكبرى من المجتمع- كما وجدت عدة طبقات أخرى كالأرستقراطية والنبلاء وطبقة التجار ورجال الدين- المعرفة السائدة فيه، معرفة لا هوتية ميتافيزيقية قدمت عن طريق الكنيسة، والسبب في ذلك أن معظم القساوسة ورجال الدين كانوا من الإقطاعيين الذين أرادوا ثبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقدموا للمجتمع معرفة ثابتة هي المعرفة اللاهوتية، كانت المدينة مدينة تحكمها الصفة وتعيش فيها، وهي الأقلية التي تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية بشكل ديكتاتوري.

- **مرحلة التحول:** حيث كون التجار ثروات طائلة فاقت ثروات القساوسة وملاك الأراضي فبعد أن كانوا يسموا بحتالة البروليتاريا أصبح الكل يتودد إليهم، وباشروا باستثمار أموالهم في بناء المصانع على أطراف المدن، وكونوا طبقة سميت بالطبقة البرجوازية.

الإققلاب الصناعي (بدايات تشكل النظام الرأسمالي العالمي):

حيث أرادت الطبقة البرجوازية قلب النظام الإقطاعي إلى نظام صناعي رأسمالي، وكان الحل هو تغيير الفكر السائد، ومواجهة الفكر الكنسي اللاهوتي بتقديم معرفة علمية حقيقية، فمثلا الكنيسة تقول يمرض الإنسان لوجود أرواح شريرة بجسمه فيرد عليها العلماء يمرض الإنسان لوجود اختلال بيولوجي أو كيميائي في الجسم عن طريق مسببات مادية، وكان أن احتضنت الطبقة البرجوازية العلماء، فالعلوم التي تخدم الصناعة والنظام الرأسمالي هي التي تطورت تطور جذري.

وهنا ظهر علم الاجتماع الغربي كولييد للنظام الرأسمالي، ومن نتائج هذه المرحلة

نذكر:

تحول المركز الاجتماعي للإنتاج:

حيث كانت القرية هي المركز الأساسي للإنتاج وذلك لارتباط النظام الإقطاعي بالإنتاج الزراعي، ولكن بانفجار الثورة الصناعية أصبح هناك نظاما إجتماعيا جديدا اتخذ المدينة مركزا له، وكان ذلك بشكل طبيعي لأن الطبقة البرجوازية من سكان المدن أساسا والبرجوازية هي التي قادت الانقلاب الصناعي، كما تطورت نظم المصانع الحديثة في المدينة وأصبحت المدينة مركز جذب لقوى العمل الموجودة في الريف.

تحرير قوى العمل:

من الشعارات الفلسفية التي قامت عليها الرأسمالية تحرير قوى العمل بمعنى تحرير حركتها التي كانت مقيدة تحرير حركة الانتقال بوجه عام.

وقد أدت حرية حركة الانتقال (انتقال قوى العمل وانتقال التجارة) إلى زيادة عدد الهجرات بصورة كبيرة من الريف إلى المدن، وظهور خصائص جديدة للمدنيين فبعد أن

كانت المدينة مدين صغيرة أصبحت مدينة طبيعية طبقية بها العديد من الطبقات الجديدة كطبقة البروليتاريا أي الطبقة العاملة الصناعية.

ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية:

كنتيجة لفيض قوة العمل مثل انخفاض الأجور، زيادة ساعات العمل، خروج النساء والأطفال للعمل، انتشار مظاهر البؤي والتخلف في المدينة نتيجة تكس الأفواج العاملة المتدهورة في مناطق معينة.

أيضا، ظهر طبقات جديدة في المدينة كالبرجوازية والبروليتاريا واتسام العلاقة منذ البداية بالتوتر وذلك لأن الطبقة البرجوازية تسعى لاستغلال جهود العمال من خلال الأجور المنخفضة من ناحية وزيادة ساعات العمل من ناحية أخرى رغبة في الثراء السريع وتحقيق مركز اجتماعي مسيطر حيث كان ينظر لهذه الطبقة سابقا على أنها لا تتمتع بأي أصل اجتماعي بحكم هامشيتها وعزلتها في النظام القديم وبحكم تكونها من فئات محتقرة كالبروتستنت واليهود، حيث كانت النظرة لهذه الطبقة أنهم محدثو غنى أو أغنياء جدد صعدوا من قاع المجتمع لقمته وليس لهم هم إلا زيادة ثروتهم بصرف النظر عن المعايير الأخلاقية.

بالإضافة إلى ظهور أشكال جديدة من الملكية، حيث كانت الملكية في النظام الإقطاعي هي ملكية أراضي زراعية، ولكن مع سيطرة الرأسمالي ظهرت الملكية الرأسمالية أي ملكية رأس المال الثابت (كالمصانع والآلات) ورأس المال الصغير (المصرفي والمالي)، وقد نظر بعض المفكرين لهذا الشكل من الملكية نظره دلت على أنه نتيجة للجشع والاستغلال والأخلاقية.

2- التعريف بعلم الاجتماع:

الواقع أن كل العلوم الاجتماعية إنما تشترك جميعا في دراسة الظواهر الاجتماعية التي يمكن تعريفها في كثير من البساطة والدقة وفي القوت نفسه بأنها: التصرفات الإنسانية

التي توجد على درجة معينة من الانتشار في المجتمع معين وهي بحسب هذا التعريف ليست أية تصرفات فردية أو نفسية مثلا وإنما هي تصرفات إنسانية توصف في الوقت نفسه بأنها على درجة معينة من الإنتشار تبعد بها عن أن تكون تصرفات فردية، ودرجة الانتشار هنا نسبية، فهي قد تكون واسعة الإنتشار، وقد تكون محدودة الانتشار، فالزواج مثلا ظاهرة اجتماعية لأنه تصرف يمارس في المجتمع بدرجة معينة من الانتشار، والطلاق يعتبر في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لأنه يمارس في المجتمع بدرجة معينة من الانتشار، وعلى الرغم من أن الظاهرتين تعتبران اجتماعيتين إلا أن درجة أو نسبة انتشار كل منهما في المجتمع تختلف عن الأخرى.

نعود فنقول إن العلوم الانسانية عامة تقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية، ولكن الظواهر الاجتماعية نجدها في العادة على درجة معينة من التركيب والتعقيد، فأية ظاهرة اجتماعية إنما نجد لها جوانب متعددة، منها الجانب الاقتصادي والجانب القانونية والسياسي والديني، فالأسرة مثلا ظاهرة اجتماعية لها جوانبها الاقتصادية والدينية القانونية والسياسية وخلافها، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون مجالا لدراسة الباحث في العلوم الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو القانونية، ونجد أن كل باحث في هذه العلوم المختلفة يركز في دراسته عادة على الجانب الذي يهيمه من الظاهرة الاجتماعية وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الباحث في علم الاجتماع في دراسته للأسرة كظاهرة اجتماعية⁽¹⁾.

إن الباحث في علم الاجتماع إنما يهيمه في دراسته للظاهرة الاجتماعية أنها ظاهرة إنسانية تحدث في المجتمع الانساني، بل إن هناك من الظواهر ما نراه ممثلا في كل المجتمعات الانسانية قديمها وحديثها، متقدمها ومتخلفها، فهل هذه الظواهر الاجتماعية ظواهر عشوائية اعتباطية، أو أنها ظواهر تخضع لنوع معين من النظام أو لنوع معين من القوانين ، وفكرة أن هناك قوانين تتحكم في الظواهر الاجتماعية ليست فكرة جديدة، ولكنها

¹ - عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 22-23

راودت كثيرا من المفكرين القدماء، ونجدها واضحة في فلسفة ابن خلدون في القرن الرابع عشر ميلادي، حين رأى أن الظواهر الاجتماعية ليست ظواهر عشوائية، حينما أراد أن يكشف القانون الذي تخضع له الدول عامة في نشأتها وازدهارها ثم اختفائها.

ولقد وضح كارل مانهايم في تمييزه بين علم الاجتماع وبين العلوم الأخرى بقوله: إن علم الاجتماع يهدف إلى تنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة، وذلك باعتبارها متفرعة عن أصل واحد وتلتقي عند هدف واحد، ذلك لأن كل أجزاء الحياة الاجتماعية متصلة اتصالا وثيقا وجميع الوظائف الاجتماعية متداخلة، ويتوقف بعضها على البعض الآخر، كما أن أي تغيير يحدث في ناحية من نواحي المجتمع لا بد أن يتردد صدها في نواح أخرى كثيرة، وهذا يدعو إلى عدم إمكان فهمها إلا بتحليلها ودراسة عناصرها والوقوف على أثارها وكشف القوانين المنظمة لسيرها، ودراسة هذا لا يمكن أن يختص به أي من العلوم الاجتماعية، وأصبحت الحاجة ماسة إلى علم الاجتماع لكي يضع تفسيراً للحياة الاجتماعية في جملتها.

البحث في علم الاجتماع يهتم فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية بنواحيها الشائعة ولا يركز كثيرا على النواحي الفريدة لأن النواحي الشائعة هي التي لا بد أن يكون لها صلة وثيقة بتردد الظاهرة واتجاهها، أما النواحي الفريدة فهي بحكم هذا الوصف يغلب أن لا يكون لها دور فعال في تردد الظاهرة وانتشارها⁽²⁾.

ففي مجال التفاعلات الإنسانية يهتم الباحث بتلك التي تتميز بالتكرار والشيوع سواء أكانت ذات طابع اقتصادي أم سياسي أو قانوني... ذلك لأنه يدرس التشابه بين الجماعات الإنسانية ككل مهما اختلفت هذه الجماعات في تكوينها أو تنظيمها أو حضارتها، وبالتالي يمكن أن نعرف علم الاجتماع بأنه دراسة التفاعلات والعلاقات الإنسانية ظروفها وآثارها.

²- محمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، ط2، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص24

بعض تعريفات علم الاجتماع:

- **تعريف أوغست كونت:** هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع، مهمته دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية علمية والكشف عن العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- **تعريف اميل دوركايم:** العلم الذي يهتم بدراسة البناء الاجتماعي وما به من مؤسساتن وأكد "إيميل دوركايم" على دراسة الظواهر الاجتماعية وأنماط الحياة والمشكلات.
- **المقصود بالبناء:** هو الجماعات الاجتماعية المستمرة والمكونة للبيئة الاجتماعية المحيطة بنا، كالأسرة - المدرسة والتي وجدت قبل الفرد.
- **ماكس فيبر:** هو العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي.
- **سوركن:** العلم الذي يدرس الخصائص العامة المشتركة بني أنواع الظواهر الاجتماعية، مثل علاقة الظواهر الدينية بالظواهر الاقتصادية.
- **هربرت سبنسر:** العلم الذي يصف ويفرس نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة.

يقوم علم الاجتماع يعمل مقارنات متعددة بين المجتمعات على اختلاف أنواعها لمعرفة تطورها، مثل (مجتمعات بدائية-ريفية-بدوية-حضرية)

على الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على دراسة المجتمع الا أنهم اختلفوا فيما بينهم على محور وموضوع التركيز؟ لماذا؟

لأن البعض يرى أن علم الاجتماع يركز على دراسة التنظيمات الاجتماعية أو البناء الاجتماعي والبعض الآخر يرى أن علم الاجتماع يركز على دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية والأفعال أو النظم الاجتماعية والاختلافات ما بين العلماء نثري العلم ولا تضره.

إسهاما العلماء في تطور علم الاجتماع:

لقد ساهم كثير من العلماء في هذا الميدان، مساهمة فعالة وكان للعلماء المسلمين دور بارز في دراسة المجتمع، وخاصة في عنصر النهضة الإسلامية العربية التي شهدها العالم في العصور الوسطى.

وقد حقق علم الاجتماع تقدما كبيرا وأصبح علما بمعنى الكلمة في أواخر القرن 19 من خلال النصف الأول من القرن 20، ويعتبر علم الاجتماع أحد العلوم العصرية التي تهتم بدراسة المجتمع والعلاقات الاجتماعية.

3- أهمية وأهداف علم الاجتماع:

3-1- أهمية علم الاجتماع:

أ- إدراك الفوارق بين الثقافات:

يمكننا علم الاجتماع من رؤية العالم الاجتماعي من وجهات نظر مغايرة، وإذا فهمنا بشكل صحيح أسلوب حياة الآخرين، فإننا على الأغلب نكتسب فهما أفضل لطبيعة ما يواجهونه من مشكلات فعلم الاجتماع يساهم في تشكيل رؤية نقدية حول العالم والمجتمع الذي تعيش فيه.

ب- تقييم آثار السياسات:

يقدم البحث الاجتماعي مساعدة عملية في تقييم نتائج المبادرات السياسية وذلك من خلال دراسات الجدوى فقد يخفق أحد برامج الإصلاح العلمية - التنموية أو السياسية أو الاقتصادية- في تحقيق الأهداف التي وضعها مصمموه أو يسفر عن عدد من النتائج السلبية غير المقصودة وهذا من خلال ما تظهره نتائج هاته الدراسات.

ج-التنوير الذاتي وتنوير السلطات:

يستطيع علم الاجتماع بوسائل أخرى أكثر أهمية أن يزودها بالتنوير الذاتي وتعميق فهمنا لأنفسنا، وكلما ازدادت معرفتنا بالبواعث الكامنة وراء أفعالنا وبأساليب عمل المجتمع الذي نعيش فيه، تعززت مقدرتنا على التأثير في مستقبلنا، فالفئات التي تحقق الاستتارة الذاتية قد تفيد البحث الاجتماعي وترد بصورة فعالة على سياسات الحكومة أو تطلق مبادرات خاصة من جانبها وكذلك تنوير من هم بالسلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والثقافية بطرح الأسئلة المناسبة واختيار المقاربات في تسيير شؤون المجتمع والأفراد.

3-2- أهداف علم الاجتماع:

- **الهدف الأول:** الكشف عن الظواهر أو الوقائع التي تتصل بالأفراد ومحاولة التعرف عليها بدقة وشمولية من حيث أبعادها وحجمها وطبيعتها ومدى انتشارها وتكرارها.
 - **الهدف الثاني:** تحديد العلاقات التي تحكم الظواهر المدروسة بغيرها من الظواهر وتحديد ما إذا كانت سببا أو نتيجة لغيرها من الظواهر.
 - **الهدف الثالث:** التوقع بما ستؤول إليه الظاهرة في المستقبل.
 - **الهدف الرابع:** التحكم والسيطرة على الظاهرة ومحاولة توجيهها لصالح الإنسان
- يكن الهدف الأساسي لعلم الاجتماع في جمع المعلومات والوقائع الاجتماعية ودراستها دراسة تحليلية موضوعية علمية بقصد اكتشاف القواعد والقوانين التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالظواهر.

4- مجالات علم الاجتماع

تتحدد مجالات علم الاجتماع وتتعدد تبعا لنوع المتغيرات الاجتماعية المتنوعة والمتداخلة معها، ويزداد التخصص في مجال علم الاجتماع، نتيجة الجهود المبذولة في

تحليل أطر معينة لبعض الظواهر، إضافة إلى تفاعلها وحركتها ضمن المنظومة الاجتماعية، وهذا عرض لبعض الميادين.

1- علم الاجتماع البدوي:

يدرس هذا الفرع النظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات البدوية أو المجتمعات التي تعيش على الرعي والترحال، ويعد ابن خلدون أول باحث في علم الاجتماع البدوي إذ يتحدث في مقدمته عن "العمران البدوي والأمم الوحشية" فيصف حياة البدو بما فيها من خشونة العيش، والاقْتِصَار على الضروريات في معيشتهم، وعجزهم عن تحصيل الضروريات، وفي جملة ما يقوله: " وقد ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم، العاجزون عما فوقه وأن أهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا فلا أنه في المقدار الضروري لا في الترف ولا في شيء من أسباب الشهوات وللذات ودواعيها... وإن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر".

وقد بحث الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين في حياة كثير من الشعوب والقبائل البدوية ولا تزال الجهود مستمرة في دراسة القبائل البدوية ورسائل توطئتها في حياة اجتماعية مستقرة.

2- علم الاجتماع الحضري:

يبحث علم الاجتماع الحضري تأثير حياة المدينة - الحضر - في أنماط السلوك والعلاقات والنظم الاجتماعية، وطرق تفاعلها في الحياة المدنية، ويدرس الحياة الحضرية كظاهرة اجتماعية، نموها، تركيبها والوظائف التي تؤديها، فالمدينة لا تنشأ عفواً، بل نتيجة عوامل طبيعية، جغرافية، سكانية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية، دينية وثقافية.

3- علم الاجتماع التربوي:

ويهتم ببحث الوسائل التربوية التي تؤدي إلى نمو أفضل للشخصية، لأن التربية هي عملية التنشئة الاجتماعية، لذا فإن علم الاجتماع التربوي يبحث في وسائل تطبيع الأفراد بحضارة مجتمعهم، والتربية أساسا كظاهرة اجتماعية تدرس في ضوء تأثيرها في الظواهر الاجتماعية الأخرى من سياسية واقتصادية وبيئية وتشريعية، وتأثيرها في المتغيرات الاجتماعية الأخرى من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي.

4- علم الاجتماع الجنائي:

يتناول البحث في علم الاجتماع الجنائي أسباب الجريمة والانحراف والعوامل الاجتماعية المهددة لهما، وأيضا نسبة تواتر الجريمة وتعدد أساليبها وأشكالها، باختلاف المجتمعات وتباين النظم وباختلاف أحوال الأفراد المعيشية، أي الظروف التي تمهد للجريمة، كما يهتم بنمط التفاعلات في البيئة الاجتماعية، وتفسير على أسباب وأشكال الجريمة ودوافعها وأيضا أثر الجريمة في المجتمع.

5- علم الاجتماع الديني:

يتناول علم الاجتماع الديني بالتقصي والتحليل النظم والتيارات الدينية السائدة في المجتمعات الانسانية على اختلاف العصور، واختلاف البيئة الاجتماعية لمجتمع ما في نمط معيشته أو في طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه على السواء، ولأن علم الاجتماع الديني يرى في المجتمع العوامل التي تحدد شكل الأديان ووظائفها، فإنه يهتم بتباين أثر العوامل الاجتماعية، وارتباطها مع الدين بصفته ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، كما يهتم بدراسة شعائر المناسبات المرتبطة بالدين، وتأثير البيئة الاجتماعية فيها واختلافها بين المجتمعات والعصور، مثل اختلاف عادات الأعياد والزواج والوفاة والحداد.

6- علم الاجتماع الريفي:

يهتم علماء الاجتماع الريفي بدراسة العلاقات الاجتماعية القائمة في الجماعة الإنسانية التي تعيش في بيئة ريفية، ويبحث في خصائص المجتمعات الريفية من حيث نمط المعيشة أو نظام الانتاج السائد بوصفه أكثر بدائية، كما يعني بتحليل العلاقات الاجتماعية الأولية، والرباط العائلي، ويحدد السمات والمميزات التي تميز المجتمعات الريفية من المجتمعات الحضرية، كما يعمل على إبراز الصفات المحلية لهذا المجتمع من عوامل وتفاعلات اجتماعية، ويدرس أسس البنيان الاجتماعي الريفي، وما يسود فيه من علاقات اجتماعية، وما يحكمه من متغيرات بنيوية اجتماعية، ومن نظم وعادات ترتبط بالزراعة والصناعة الأولية، ويهتم بالعوامل التي تساعد على تنمية المجتمع الريفي، وإسهامه في الدخل القومي والعوامل التي تدفع الريفيين للهجرة إلى المدينة، والوسائل الكفيلة بالحد من هذه الهجرة.

7- علم الاجتماع السياسي:

يهتم علم الاجتماع السياسي بأثر المتغيرات الاجتماعية في تكوين بنية السلطة السياسية وتطور أنظمة الحكم في المجتمع، فالنظم الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي ليست إلا عوامل متغيرة أو مسببات، أما أمور السياسة وشؤونها فهي عوامل تابعة تتأثر بالعوامل الاجتماعية وتتغير بتغيرها، كما يعني بتوضيح المشكلات التي تتعلق بالحياة السياسية مثل الحرية وعلاقتها بالدولة، السلطة، الديمقراطية السياسية، الثورة والرأي العام، كما يبحث في علاقات الإنتاج ومكانتها في نشوء ظاهرة الإغتراب وأثرها في إبراز تفكك المجتمع إلى طبقات في المجتمعات البرجوازية والرأسمالية، ومكانة الدولة في حماية مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا.

8- علم الاجتماع الصناعي:

يعني علم الاجتماع الصناعي بالبناء الاجتماعي للتنظيمات الصناعية، وبالعلاقات الاجتماعية في محيط الصناعة وتنظيماتها، والطبيعة الاجتماعية للعمل والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها كالفراغ والتقاعد والبطالة، ويحلل البناء الحرفي والمهني، ويبحث كل حرفة وكل مهنة بحثاً اجتماعياً شاملاً متكاملًا، ويتقضي علاقات البناء الحرفي والمهني بالبناء الاجتماعي العام.

9- علم اجتماع العائلة:

يتناول علم اجتماع العائلة بالدراسة والتحليل خصائص الأسرة والوظائف التي تؤديها والعوامل التي تتأثر بها وتؤثر فيها، ودور العائلة في تنظيم علاقات الأفراد في المحيط الأسري، ويبحث في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساعد على استمرار تركيب العائلة وتطورها، كما يهتم بدراسة أسباب التفكك الأسري في المجتمعات الصناعية وما إلى ذلك.

10- علم الاجتماع القانوني:

يعني علم الاجتماع القانوني بدراسة القانون والنظم القانونية والعلاقات الموجودة بين القانون والحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية، كما يعد من أهم ميادين علم الاجتماع التي تحظى في العصر الحديث بعناية فائقة لدى كثير من القانونيين والاجتماعيين على حد سواء.

11- علم اجتماع المعرفة:

يبحث علم اجتماع المعرفة في صحة التراكيب الفكرية السائدة في المجتمع، وتفسيرها وربطها بالمعلومات التي توصل إليها علماء الاجتماع بالتجريب، وربطها بالظروف

والمتغيرات الاجتماعية، كما يبحث في الأفكار والوقائع والمعايير السائدة في المجتمع والعوامل التي أدت إلى وجودها، ومدى مطابقة هذه الأفكار لمنطق التطور التاريخي في المجتمع.

5- بعض المفاهيم في علم الاجتماع⁽³⁾:

لقد استطاع علم الاجتماع- شأنه شأن كل ميادين البحث العلمي وفروع الدراسة- أن يطور قائمة طويلة من المصطلحات الفنية التي تشير إلى الأشياء التي درسها، ولهذه المصطلحات وظيفة مزدوجة الأولى هي تسمية الظاهر وتحديدتها باسم يعرف به، والثانية وضعها في موضع يمكن في إطاره تحليلها وفهمها، يضاف إلى هذا أن كثيرا من الدارسين يميلون إلى استخدام لغة خاصة (أو رطائة) تدل عليهم وتشير إلى انتمائهم إلى دائرة معينة، وتجعلهم على اتصال بأحدث الموضوعات الفكرية التي تظهر في ميدان عملهم، ومن أمثلة الاستخدام الخاص لكلمات معينة بمعان معينة استخدام بعض المصطلحات الفنية كبديل عن بعض الكلمات الشائعة، كأن نقول هذا "سلبى" وهذا "إيجابى" بدلا من أن نقول هذا سيء وهذا طيب.... إلخ. بل إننا نجد أن الكتاب الذين يتجنبون الإفراط في استخدام اللغة الخاصة، غالبا ما يطورون أسلوبا مهنيا خاصا يدل دون أدنى شك على إرتباطهم بتلك المهنة أو هذا الميدان، بحيث أصبحنا نجد الكتابات السوسولوجية (أي المنتمية إلى علم الاجتماع) تستخدم لغة خاصة أصبح من السهل على الناس أن يتعرفوا عليها وعلى انتمائها لهذا العلم، حتى وإن كانت لا تحوي مصطلحات بعينها أو كلمات بالذات، ولكن يصبح لهذا الكلام مذاق أو طابع مميز يدل على مهنة أصحابه.

يمكن تلخيص المصطلحات العشرين الأساسية في علم الاجتماع الآتي: (4)

1- النسق الاجتماعي والمصطلحات المرتبطة به هي:

³- الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص30

⁴- نفس المرجع ص 31

- 2- الوظيفة
- 3- التكامل
- 4- الجماعة
- 5- التنظيم
- 6- المجتمع
- 7- الثقافة والمصطلحات المرتبطة بها هي:
- 8- النظام
- 9- القيمة
- 10- الاتجاه
- 11- المعيار
- 12- الانحراف
- 13- التفاعل والمصطلحات المرتبطة به هي:
- 14- الدور
- 15- التنشئة الاجتماعية
- 16- الصراع
- 17- المكانة والمصطلحات المرتبطة هي:
- 18- التدرج
- 19- الحراك
- 20- القوة

وفيما يلي بعض التعاريف الاجرائية لمفاهيم شائعة في علم الاجتماع

1- الجماعة **Groupe**: تعرف الجماعة بأنها مجموعة أفراد متفاعلين ويشكلون علاقات اجتماعية محددة بواسطة التفاعل الاجتماعي لها معاييرها الخاصة بالسلوك التضامني.

وتحدد الجماعة في علم الاجتماع بأنها شخصان أو أكثر يدخلان مع بعضهما في تفاعل لفترة زمنية معينة ويشتركان في الرغبة في تحقيق هدف مشترك إذ ينظر علماء الاجتماع إلى الجماعات على أنها الوحدات البنائية داخل المجتمع لأنه تتخلل كافة نظم المجتمع وأنساقه سواء في المجال الإداري أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني.

2- المجتمع **Société**: هو ذلك الإطار العام الذي يحد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات اجتماعية ويتميز المجتمع الحديث بتعدد وحداته وتنظيماته.

ويعرف المجتمع بأنه جماعة بشرية تعيش على أرض محددة لفترة زمنية فتتشأ بينها روابط ثابتة تشكل نظاما اجتماعيا يحقق من خلاله الأفراد غايات نوعية، مع العلم أن المجتمع يعد أكبر وحدة في التحليل السوسيولوجي أي أكبر وحدة من وحدات الحياة الاجتماعية فهو يحتوي على عدد من المجتمعات المحلية والوحدات والمؤسسات.

3- الحراك الاجتماعي **Mobilité sociale**: هو انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير في مستوى وظيفة ودخل الفرد وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل.

وقد ميز علماء الاجتماع بين أشكال كثيرة من الحراك الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي للمجتمع المعاصر ومن أهم تلك الأشكال التمييز بين الحراك الاجتماعي الصاعد والحراك الاجتماعي الهابط الذي يشير إلى هبوط الفرد من

مستوى طبقي أعلى إلى مستوى طبقي أدنى كأن ينتقل الفرد من طبقة عليا إلى طبقة متوسطة مثل تدهور الحال لدى بعض الأثرياء والأغنياء نتيجة أزمة اقتصادية معينة وانحدارهم إلى مستوى طبقي أقل.

ويوضح علماء الاجتماع طبيعة الحراك الاجتماعي على أساس حركة وتقل الأفراد دون الجماعات وهذا يوضح الفارق بين الحراك الاجتماعي الذي يتخذ شكلا فرديا والحراك الذي يتخذ شكلا جماعيا.

4-التغير الاجتماعي **Changement social**: هو التحولات التي تحدث في

البنية أي ما يطرأ على البنى والأشكال الثقافية والعلاقات الاجتماعية من تحول في مجتمع معين خلال فترة محددة من الزمن.

وهو أيضا كل تحول في العلاقات الاجتماعية أو في القيم التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

5-القيم **Les valeur**: تعبر عن أحكام يطلقها أو يصدرها الفرد على بيئته

ومحيطه الذي يعيش فيه تفضيلا أو عدما خيرا أم شراو على أشياء أو على الفكر والسلوك.

القيم هي مجموعة من الرموز المنظمة للتفاعل الاجتماعي والقيمة هي صفة عقلية والتزام وجداني يوجه فكر الانسان واتجاهاته ومواقفه وسلوكه، فالقيم يمكن الحكم عليها بأنها ضرورة اجتماعية باعتبارها معايير مبنية لأي مجتمع من المجتمعات فهي تندمج في نفس الفرد وتظهر من خلال سلوكه كدافع.

6-التفاعل الاجتماعي **Interaction sociale**: يجسد العملية التي تحدث في

مجرى الحياة الاجتماعية والسلوك فهي تلعب دورها بين فعل الذات ego وتوقع رد الفعل الحقيقي للآخر أو الآخرين.. Alters.

هو الوحدة السوسولوجية الأكثر بساطة والتميزة عن الوحدة السيكولوجية والتمثلة في العلاقة بين فردين على الأقل تلك العلاقة التي تبدو في تأثير سلوكهما المتبادل.

يعرف أيضا: هو العملية التي يرتبط بها أعضاء الجماعة بعضهم مع بعض عقليا ودافعيا وفي الحاجات والرغبات والغايات والمعارف وما شابه ذلك.

ولهذا يعتبر التفاعل الاجتماعي مفهوما أساسيا في علم النفس الاجتماعي لأنه أهم عناصر العلاقات الاجتماعية وبالتالي التنشئة الاجتماعية ويتضمن التفاعل الاجتماعي مجموعة توقعات من جانب كل المشتركين فيه ويتضمن التفاعل الاجتماعي كذلك إدراك الدور الاجتماعي وسلوك الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية التي تحدد دوره الاجتماعي وأدوار الآخرين.

7- التكيف الاجتماعي **L'adaptation sociale**: يعني تمكن الفرد من تحقيق

نموه الذاتي في بيئته الاجتماعية بشكل طبيعي ومع الحد الأدنى من العوائق مع شعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الآخرين وتقبلها وممارستها.

هو آلية انخراط الأفراد وإندماجهم داخل الجماعة والمشاركة في قيمها وآرائها ومواقفها ونمط حياتها عموما.

وبشكل عام يعرف التكيف الاجتماعي بوصفه عملية اجتماعية وظيفتها تقليل أو تجنب الصراع أو هي عملية تلائم اجتماعي تؤدي إلى وقف الصراع بين الجماعات.

المحور الثاني: الرواد الأوائل في علم الاجتماع:

1- ابن خلدون

2- أوغست كونت

3- دوركايم

4- كارل ماركس

5- ماكس فيبر

1- عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1406):

يعتبر ابن خلدون من أصحاب النظرية الدائرية العامة التي ترى أن المجتمعات تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة، ولتعود مرة أخرى للرقى وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها.

عرف ابن خلدون بدراساته العلمية وبفلسفة التاريخ، وقد عرض من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني والعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، وصاحب نظرية في علم الاجتماع، وبين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة وإنما تخضع لقوانين اجتماعية.

وينظر ابن خلدون إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية، ويحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فسادته وتردده بين الضعف والقوة، والنهوض والسقوط، ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع، وعناصر تكوينه، وتنظيمه من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما تقتضيه سلامة المجتمع، وما يؤذن بفساده وانحلاله، ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة، فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة - دورة المجتمع - مستقلة عن الإرادة الإنسانية، وقد اسهم ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية).

وبين أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها، وفي ذلك يقول: من الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام (.....) وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحد ومنهاج مستقر،

وإنما هو الاختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذا يقع في الأفق والأقطار والأزمنة والدول⁽⁵⁾.

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة، والعوامل التي تؤثر فيه، وقد توصل من دراسته للمجتمع إلى قانون الأطوار الثلاثة وهي:

1- طور النشأة والتكوين.

2- طور النضج والاكتمال.

3- طور الهرم والشيخوخة.

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته، فأعمار الدولة تشبه أعمار الأشخاص، ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة، فيكون عمر الدولة مائة وعشرين سنة، وفي هذا يقول: إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو إنتهاء النمو والنشوء إلى غايته، وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد، يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع، وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة، وليس على المجتمع الإسلامي وحده، وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي:

مرحلة البداوة، مرحلة الملك، مرحلة الترف والنعيم، مرحلة الضعف والإسكانة، ثم مرحلة الفناء، وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة، فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي، كما أنه درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي إلى التطور، وهذه العوامل هي: العصبية والفضيلة والدعوة الدينية، وقام بدراسة المجتمع المتحضر وهو

⁵ - عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983، ص34

المجتمع الذي يصل إلى درجة النضج من حيث التنظيم الإجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة⁽⁶⁾.

وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معطلاً ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني، وتوصل إلى قانون اجتماعي، إن الهرم ذا نزل بدولة لا يرتفع.

أي أن الإصلاح لا يجدي شيئاً متى هزمت الدولة وبالتالي لا بد أن تقوم على انقاضها دولة أخرى، وهذه مسلمة خلدونية، ويعلل أسباب الهرم وبموامل أساسية منها ضعف العصبية، والخراب المادي الذي يحل بها، ورأى من دراسته للتقدم الاجتماعي، إن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة، ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة التقدم، وهي عوامل البيئة، وكثافة السكان، ثم عدالة الدولة.

وبين أن الدعائم التي تقوم عليها الدول أربعة: العصبية والفضيلة، ووجود دعوة دينية، أو مبدأ سياسي، ثم ضعف الدولة السابقة، من أجل قيام دولة جديدة على أنقاضها، وقد أسهب في شرح دعائم قيام الدولة بشكل علمي، وأشار إلى أن الحضارة تحدث جانبا سلبيا، لأنها تدعو إلى الاسترخاء والخمول....بمعنى أنها تحمل نقيضين: تحمل عوامل الرقي، وعوامل الفناء، وقد أكد أن الحضارة نهاية العمران البشري، وقد وضح ذلك في نظريته المتعلقة بمراحل تطور الدولة، واختلاف أحوالها، وخلق أهلها باختلاف هذه المراحل الخمس وهي:

1- المرحلة الأولى - وهي مرحلة النشأة - البداوة: والاستيلاء على الملك، ويقتصر

فيها الفراد على الضروري في أحوالهم وهي تتميز بخشونة العيش، وتوحش

⁶ - مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص ص 164-165
- أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دراسة تكميلية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص ص

الأفراد، كما تتميز بوجود العصبية القبلية، وهي الأساس يقوم عليه الاجتماع الإنساني، ويعني بالعصبية، الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب أو ما تقتضيه عوامل الجوار أو الحلف أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم، وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد، ومن هذه الناحية، فهي تشبه الأحزاب السياسية في المجتمعات والمعاصرة اليوم، وتؤدي إلى تماسك أفرادها وتعاضدهم، وهي التي تقرر قوة الدولة واستمرار سلطتها.

2- المرحلة الثانية - وهي مرحلة الملك والاستبداد: وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، وتبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام، ويحدث في هذه المرحلة ما يسميه علماء الاجتماع بتركيز السلطة أو الإنفراد بالحكم من قبل فرد أو أسرة أو فئة بعد أن كانت شائعة وعموما لا تزول العصبية تماما في هذه المرحلة.

3- المرحلة الثالثة- وهي مرحلة الترف والنعيم: وكما يسميها ابن خلدون بطور الفراغ والدعة، وفيها ينسى الأفراد حياة البداوة ويفقدون فيها العصبية تماما، ويركن الحكام إلى الدعة والترف، ويستفيدون من الدولة أكثر مما يفيدون، وتشبه هذه المرحلة حكومة الطغيان عند أفلاطون، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الفناء.

4- المرحلة الرابعة- مرحلة القنوع والمسالمة وتقليد الحكام السابقين: ويبدأ الضعف يدب في الدولة

5- المرحلة الخامسة- ويظهر فيها الضعف والاستكانة: ثم الانهيار وزوال الدولة فتؤول إلى الاضمحلال، وإن الإصلاح في هذه المرحلة لا يجدي فتىلا، ويقول ابن خلدون في ذلك إذا نزل الهرم بدولة فإنه لا يرتفع وبالتالي تأتي دولة جديدة وتقضي عليها وهكذا دواليك.

ويرى ابن خلدون أن تلك المراحل طبيعية لأنها تتناسب وطبائع الأشياء، وقد استدل على ذلك من استقراءه لتاريخ الدول الإسلامية المتعاقبة.

II - أوغيست كونت (1779-1857):

يعتبر أوغيست كونت من أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه التغيير، وفي تفسيره للتغيير يعتبر من فلاسفة التاريخ: لقد عاش الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية، فأراد أن يصلح المجتمع الفرنسي، وأ، إصلاحه وتنظيمه ليست مسألة سهلة - كما لاحظها بعض المصلحين في عصره... وإنما تتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على هذه الفوضى، وقد بين أن الفوضى هذه ناتجة عن الاضطراب العقلي، وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية، ويؤد أن المجتمع كي يستقر ويتقدم بحاجة إلى اتفاق عقلي وتوصل إلى أن المجتمع لا صلاح له إلا بتوحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج به الظواهر الطبيعية، والتوصل إلى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميك الاجتماعي (التغيير الاجتماعي) والستاتيك الاجتماعي (البناء الاجتماعي)، توصل إلى قانون الحالات الثلاث الذي دعاه بالاكشاف العظيم سنة 1822، ونظريته في تقدم الإنسانية، وتعكس هاتان النظريتان مفهومه للتغيير الاجتماعي بوجه عام وقد رأى كونت بعد تحليله الاستاتيكي للمجتمع أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع وأنها يجب أن تكون لذلك وحدة الدراسة لأنها في جسم المجتمع وأول ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية، وأن المجتمع الإنساني في نظره يتكون من أسر لا من أفراد، فالفرد فكرة مجردة في نظر علم الاجتماع تنتج عن التعاون يتفاوت نطاقه سعة أو ضيقاً، اي عن تضافر النشاط بين عدد كبير أو صغير من الأفراد، والقوة الطبيعية هي الوحيدة التي يمكن أن تكون فردية محضة.... وإذا كانت الأسرة هي العنصر الأول في علم الاجتماع الخاص بالاستقرار فإذا هذا العنصر في ذاته يتركب على الرغم من ذلك من أشخاص

مستقلين بطبيعة الحال، ولا يمكن مقارنتهم بتاتا بالخلايا... فالنوع الإنساني من الأنواع التي يعيش فيها الأفراد في جماعات لا يختلف حظها من الدوام فحسب، بل لا يثبت هؤلاء الأفراد أن يكونوا جماعات محددة وثابتة. وتلك الظاهرة تشهد بها التجربة، فالحياة في المجتمع حالة طبيعية بالنسبة للإنسان، وإذن فنظرية العقد الاجتماعي نظرية باطلة... لأن غريزة التجمع فطرية في أنواع الإنسان، وأنها ترجع إلى الميل الغريزي إلى حياة الجماعة بغض النظر عن كل نفع شخصي إذ غالبا ما يكون ذلك التجمع على حساب منفعة الفردية الملحة، فالمجتمع لا يقوم إذن فكرة المنفعة، إذ لم يظهر هذه المنفعة إلا بعد تكوين المجتمع.

ولقد انتهى كونت من دراسته أيضا إلى أن القوانين التي تحكم الأسرة تخالف القوانين التي تحكم المجتمع وأن المجتمع لا يمكن تفسيره بالقوانين التي تحكم الأسرة، لأن المجتمع وإن كان يتكون من الأسرة إلا أنه هو نفسه ليس أسرة كبيرة كما أنه ليس مجموعة من الأسر المتراسة التي تعيش معا، فالأسرة والمجتمع يتميز كل منها بصفات غاية في الوضوح، (فالأسرة اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخفية والعاطفية، أما الناحية العقلية فيها فثانوية جدا، والمبدأ الذي تقوم عليه الأسرة يوجد في الوظائف العاطفية مثل الحنان المتبادل بين الزوجين وحنو الآباء على الأبناء، أما المجتمع فليس اتحادا بل تعاونا، ويميز على وجه الخصوص بطبيعة عقلية، أما الناحية العاطفية فثانوية).

ولم ينس كونت عند تحليله للحالة الاستقرارية للمجتمع إن يتكلم عن بعض النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الديني، وأنهى من دراستها إلى طائفة من الآراء حول تنظيم الحياة الاقتصادية والحياة الأخلاقية، كما نوه إلى ضرورة قيام دين جديد هو (الدين الوضعي) الذي يقوم على أساس عبادة الإنسانية كفكرة تحل محل الإله في الديانات السماوية.

أما عن الجزء الثاني الخاص بدراسة الحالة التطورية أو الديناميكية للمجتمع فهو أهم جزء في فلسفة كونت الوضعية، وهي تقف من الدراسة الاستقرارية موقف عام ووظائف

الأعضاء من علم التشريح، فالاستقرار الاجتماعي إذا كان يهدف إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها التنظيم الاجتماعي، فإن التطور الاجتماعي يدرس عوامل التقدم في المجتمع أو التغيير الاجتماعي، وهو درس بذلك تغير النظم الاجتماعية من عصر آخر، والعوامل التي تؤثر في ذلك المجال وكان أهم شيء في نظر كونت من هذه الناحية هو تقدم الإنساني الذي يتمثل في تحسن الظروف أو تقدم المعرفة كحقيقة علمية وأن الإنسان مستمر دائما في تقدمه، وعلى ذلك كان أهم ما يميز الدراسة الديناميكية عند كونت هي فكرة التقدم PROGERSs، وقد رأى التقدم ظره أولا في العلوم الطبيعية، ثم أخذ يتجه خطوة بعد أخرى إلى النواحي الاجتماعية، وعلى ذلك فالقانون الوحيد للدراسة الديناميكية هو قانون التقدم الإنساني، وقد وضع ذلك في القانون الثلاث حالات loi des troisetats وقد وضعه كقانون عام تخضع له المجتمعات الإنسانية في تطورها وتقدمها، أما هذه الحالات الثلاث فهي:

1- الحالة اللاهوتية (الدينية):

وهي المرحلة التي كانت تفسر فيها الظواهر المختلفة بعلل أولية، وتقوم على أسلوب الفهم الديني، وتشخص بصفة عامة في الآلهة (عصر الإلحاد السابقة على الديانات السماوية)، وفي الأنظمة التي تتوافق مع هذه العقلية، حيث يكون للجماعات الدينية التفوق فيها، وتقسو المرحلة اللاهوتية إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الوثنية، ومرحلة تعدد الآلهة، ثم مرحلة التوحيد.

2- الحالة الفلسفية (الميتافيزيقية):

تمتد من سنة (1300-1800) ويسمىها بعض الثورات الغربية ويكون تفكير الإنسانية وتصوراتها أقل تشخيصا وتستبدل العلل الأولية بعلل أكثر عمومية هي كينونات

ميتافيزيقية، ويسيطر على عقول الناس مذهب فلسفي كالحرية المطلقة والخير والفضيلة وما إلى ذلك.

3- الحالة العلمية (الوضعية):

وتمتد من سنة (1800 إلى ما لا نهاية)، وفيها تفسر الظواهر بعقل تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة، والتجربة.

والمقارنة التاريخية والابتعاد عن العزل المجردة، ووضع النسبي مكان المطلق⁽⁷⁾.

ويطبق كونت هذا التطور العقلي على تطور المجتمعات الإنسانية، بل يطبقه أيضا على الفنون وتطورها وعلى الحضارة والقانون والسياسة والأخلاق فهذا التطور هو المحور الأساسي الذي تدور حوله مظاهر النشاط الاجتماعي، وأن أي تطور يطرأ على الفكر يظهر أثره في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، وعلى ذلك فهو يرجع كل تغير اجتماعي في أي نشاط في المجتمع إلى التغير الذي يحدث في التفكير الإنساني.

III - إميل دور كايم (1858-1917):

تناول إميل دور كايم موضوع القانون والتغير الاجتماعي في مؤلفه تقسيم العمل في المجتمع، ويعكس القانون القيم الاجتماعية والمثل السائدة في المجتمع، ولكن هذه القيم والمثل هي انعكاس للنظام الاقتصادي الاجتماعي، فقيمة العدالة مثلا ليست فكرة مجردة مستقلة عن النظام الاجتماعي، ففكرة العدالة قد تغيرت من مرحلة تاريخية لأخرى بل تغير مفهوم العدالة في كل مرحلة على حدة تبعا لكل طبقة أو فئة اجتماعية فقد اعتقد أرسطو مثلا أن العبودية عدل وشيء طبيعي ولكن أبسط القواعد الأخلاقية في عصرنا لا ترى في العبودية أي عدل، كما أن الفلاح المستعبد في العصر الإقطاعي أدرك ظلم النظام

⁷ - نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط2، دار المعارف، مصر،

الإقطاعي قبل أن يدركه الإقطاعي، فالعدالة كقيمة اجتماعية يعكسها القانون تعبير عن العلاقات الاجتماعية القائمة فمضمون العدالة ودورها في الفترات التاريخية لا يمكن فهمه خارج نطاق السياق الاجتماعي والعلاقات الانتاجية، والطبقية وقد رأى أن القانون في المجتمع يعكس نوع التماسك الاجتماعي الذي يوجد في هذا المجتمع، ويوجد نوعان من التماسك الاجتماعي عرفتهما البشرية: التماسك الألي الذي يسود المجتمعات البسيطة المتجانسة والذي يتحقق من خلال الروابط الشخصية المتبادلة بين الافراد وهو مجتمع متجانس نتيجة لضعف تقسيم العمل إلى درجة كبيرة بحيث يكاد يكون مقصورا وفقا للجنس والعمر، وينقسم هذا المجتمع إلى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية، فالقرابة إذن أحد العوامل التي تسهم في تكامله، ويرى دور كايم أن التكامل في هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الألي ويعكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية وضعف مستوى التخصص كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان مميز منفصل على الجماعة التي ينتمي إليها ويستمد كل مقوماته بل تدوب شخصيته تماما في نطاق الضمير الجمعي، ولذلك يشيع في هذا المجتمع قانون عقابي له قوة الردع لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعي أو الخروج عن معايير الجماعة وحسب هذا القانون يعتبر فعل جريمة حين يتعارض مع قواعد الضمير الجمعي ويستجيب المجتمع للخروج على هذه القواعد استجابة عاطفية قوية لا استجابة عقلانية لأن كل فرد في المجتمع يشعر أنه قد أصبح مهددا عند مخالفة أي معيار هام، والاستجابة الجماعية ضد مخالفة القانون تقوى من التماسك في المجتمع وتزيد من ترابط المجموعة⁽⁸⁾.

ولكن مع زيادة التمايز في المجتمع تصبح الاستجابة الجماعية القوية سمة غير أساسية في النسق القانوني ذلك أن القانون القمعي يحل محله القانون الإصلاحية ويتسم هذا القانون بأن الهدف منه ليس توقيع عقاب على مخالف القانون، فإذا ما وقع ضرر من

⁸ – Dukheim Emile, De la division du travail social. Alcan Paris, 1926, P32-35

شخص ما على آخر فإنه يلزم بإصلاح هذا الضرر ولا يعتبر الفعل المخالف للقانون ضرراً عاماً وقع على المجتمع لا بد أن ينتقم من فاعله لكن ما الذي يؤدي إلى تحول المجتمع من التضامن الآلي بما يصاحبه من قانون قمعي إلى حالة التضامن العضوي بما يصاحبه من قانون إصلاحى يجيب دور كايم على هذا السؤال بأن التضامن العضوي هو نتاج لتقسيم العلم الأكثر تقدماً ولكن تقسيم العمل في حد ذاته ليس كما كان يرى علماء الاقتصاد نتيجة لعوامل اقتصادية ولا نتيجة لرغبة الأفراد في أن يزيدوا من طاقتهم الانتاجية وفي أن يحسنوا من الانتاج أو أن يحسنوا من أساليب حياتهم ولكنه يرجع إلى ما أسماه بالكثافة الدينامية والكثافة الأخلاقية ويعني دور كايم بالكثافة الدينامية والأخلاقية تلك الحالة في التفاعل المكثف بين الناس والنتائج عن زيادة عدد الأفراد الذين تنهياً لهم فرص الاتصال بعضهم ببعض بدرجة تجعلهم قادرين على التفاعل وبالتالي يتناسب تقسيم العلم تناسباً طردياً مع الكثافة الدينامية والكثافة الأخلاقية ولا تؤدي الكثافة السكانية بالضرورة إلى كثافة دينامية أو إلى تقسيم معقد للعمل، ذلك لأنها تؤدي إلى هذه النتيجة في حالة واحدة وهذه الحالة هي زيادة الصراع من أجل البقاء، فلو أن كل أفراد المجتمع قاموا بعمل واحد قلت فرصتهم في الحصول على ما يعيشون عليه لأن المنافسة ستكون أشد، أما إذا اختلف الأفراد في أعمالهم فإنهم يتمكنون من المعيشة معاً دون صراع كبي ورأى دور كايم أن مصدر تقسيم العمل المتقدم يكمن في القيم الثقافية التي يتضمنها الضمير الجمعي لأعضاء مجتمع ما قائم بالفعل، ونوعية القانون السائد في المجتمع من أهم المؤشرات التي تساعدنا على التعرف على طبيعة التضامن الاجتماعي فيه ويبدو نفس الاتجاه الاجتماعي عند دور كايم في بحثه الانتحار والذي ظهر بهذا العنوان سنة 1887 وقد رأى فيه ظاهرة الانتحار لا يمكن إرجاعها إلى عوامل نفسية مرضية أو إلى عامل الجنس أو الوراثة أو التقليد كما لا يمكن إرجاعها إلى العوامل الجغرافية أو إلى الشعور بالفقر أو الفشل أو إلى دافع شخص آخر ذلك لأن التحليل الدقيق للبيانات الإحصائية يناقض كل هذه الفروض وقد ميز دور كايم بين ثلاثة أشكال رئيسية للانتحار على أساس الأسباب التي تدعو إليه وهي:

1- الإنتحار بسبب الشعور بالفردية (الانتحار الأناني): ويحدث عندما يشعر الفرد بعزلته اجتماعيا بعد أن تنعدم الروابط التي تربطه بالجماعة، وقد وجد دور كايم على أساس السابق أن نسبة الانتحار بين العزاب والمطلقين أكبر منها عند المتزوجين لأن الروابط الأسرية تقلل من عزلة المتزوجين وأن نسبة الانتحار تختلف بين الجماعات باختلاف الأديان وذلك حسب أهمية الروابط الأسرية في نظر الأديان المختلفة فنسبة الانتحار عند الكاثوليكين أقل منها بين البروتستانت وأقل منها بين اللادينيين.

2- الانتحار بسبب الشعور بالإيثار (الانتحار الغائي): ويأتي نتيجة شعور الفرد بالواجب نحو المجتمع الذي ينتمي إليه لدرجة تضحيته بنفسه من أجله والمجتمع هنا هو يدفع الفرد على الانتحار ويمثل ذلك بانتحار القائد في بعض البلدان عندما يخسر إحدى المعارك كما هو الحال في اليابان.

3- إنتحار بسبب التغير المفاجيء أو غير المنتظم (الانتحار اللامعاري): وتمثله حوادث الانتحار التي توجد بالمجتمع نتيجة للاختلال في التوازن الاجتماعي للمجتمع وقد مثل دور كايم لذلك بالأزمات الاقتصادية التي حدثت في فيينا سنة 1873 وفي باريس 1882 وقد قارن دور كايم قبل وبعد هاتين الأزميتين وجد أن نسبة الانتحار قد ارتفعت بسببهما⁽⁹⁾.

وينتهي دور كايم في دراسته إلى أن منحى الإنتحار لا يمكن أن يتأثر إلا اجتماعي فلكل مجتمع قواه الجمعية التي تدفع الأفراد على قتل أنفسهم وهذه الدوافع وإن كانت تبدو أنها صادرة عن المزاج الفردي إلا أنها في الواقع تصدر نتيجة لدوافع خارجية ملازمة للدستور الاجتماعي ولذلك أرجعها دور كايم كل أشكال الانتحار التي أظهرها بحثه إلى أسباب اجتماعية أي أنه يبرز اتجاهه الاجتماعي في تفسير الظواهر الاجتماعية.

⁹ -DukeimEmile.Suicide.A.study in sociology, Edited with an introduction B.GeorgeSimpson.Routledge and kegan Paul.1952, PP 152-172.

IV - كارل ماركس (1818-1884):

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع، وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير العوامل المادية على المجالات الاجتماعية، فالنشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس من وجهة نظر كارل ماركس.

النظرية الماركسية تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وهذا العامل يتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية، ويحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس الدخول فيها، وتنمو العلاقات مستقلة عن الإرادة الإنسانية، وأن البناء الاقتصادي البناء التحتي لا يحدد البناء الفوقي الكلي فحسب، ولكنه يشكله أي أنه يشكل التنظيم السياسي والقانوني والأخلاقي أي البناء الاجتماعي عموماً.

إن النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية: نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، ويقابل كل مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج، ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطباقية وتدعمه، غير أن التطور المستمر للقوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها.

وأن أسلوب الإنتاج في حياة الناس المادية هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة الأفراد وهؤلاء يدخلون في علاقات اجتماعية، وهذه العلاقات موجودة ولا مفر منها، وهي تحدد وفقاً للقوى المادية للطبقات المختلفة، وحسب النظرية الماركسية فإن عملية التغير تتم وفقاً للترابط بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ونظم قوى الإنتاج:

1-الإت الانتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية، أي أن وسائل الإنتاج هي التي تحدد قوى الإنتاج.

2-نظم الأفراد الذين يستخدمون الآلات ولاسيما عدهم-وبدونهم لا يمكن استعمال هذه الآلات.

3-المعارف التقنية الضرورية، وعادات العمل المكتسبة، ونوع العمل (فكري أو يدوي)

وأما علاقات الإنتاج:

فيقصد بها تلك العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الانتاج، وهي إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد بين أفراد أحرار من كل استغلال، أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال لعمل الخبيرين وهي نظم:

1-صور ملكية وسائل الإنتاج

2-وضع مختلف الفئات الاجتماعية في الإنتاج وعلاقاتهم المتبادلة.

3-صور توزيع المنتوجات.

وترى الماركسية أن القوى المادية للإنتاج في المجتمع لا تبقى ثابتة فهي تتغير، بل في تغير مستمر، أي تصبح جديدة مقارنة مع علاقات الإنتاج القديمة، فيحدث تناقض ثم صراع بينهما، وهنا يأتي دور الثورة لتحل هذا التناقض، ويتخلص من العوامل المعوقة للنمو⁽¹⁰⁾.

وترى أن تأخر علاقات الإنتاج عن اللحاق بتقدم قوى الإنتاج لا يمكن أن يستمر طويلا، ومهما كانت الإجراءات التي تتخذها الطبقات التي تمثل علاقات الإنتاج القديمة،

¹⁰ -يؤتومورن تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري ولآخرون، ط5، دار المعارف، مصر، 1981، ص ص

وذلك لأن نمو الإنتاج ضرورة مادية للإنسانية، الأمر الذي يتطلب تغيير علاقات الإنتاج القديمة ويتم ذلك بتغيير ملكية وسائل الإنتاج.

وبهذا تكون قوى الإنتاج العنصر الفال في نمو الإنتاج، وفي التغيير فعل قانون الترابط الضروري بين علاقات الإنتاج وبين قوى الإنتاج.

ويقول كارل ماركس في كتابه مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي:

عندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة، أو مع علاقات الملكية التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها، فبعدها كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى، وعندئذ يفتح عهد الثورة الإجتماعية، ومع تغير الأساس الإقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل.

ويؤكد على أن التغيير في البناء الإقتصادي يتم أولاً ثم يؤدي بالتالي إلى تغيير البناء الإجتماعي ككل.

إن الناس أثناء الإنتاج الإجتماعي لحياتهم، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم، وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية، ومن مجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلف البناء الإقتصادي للمجتمع أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء حقوقي-قانوني-سياسي، وتطابق أشكالاً معينة من الوعي الإجتماعي.

إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة، فليس إدراك الناس هو الذي يعني معيشتهم بل على العكس من ذلك، معيشتهم الاجتماعية هي التي تعين إدراكهم⁽¹¹⁾.

ويرى ماركس أن النتاج الأساسي للعلاقات الاجتماعية في الإنتاج هو البناء الطبقي أو انقسام المجتمع إلى طبقة ثرية حاكمة وطبقة فقيرة ضعيفة، وقد حلل مارك النظام الرأسمالي وانتهى إلى أنه ينوي على طبقتين هما البرجوازية والبروليتاريا فالبروازية هي الطبقة التي لها السيطرة على وسائل الإنتاج وبالتالي توجه العملية الانتاجية وهي التي تحصل دائما على ثمار الإنتاج، أما البروليتاريا فهي تمثل العمال الأجراء الذين يمارسون العمل بالفعل، ولا يحصلون على عائد عملهم، ويدعم هذا الانقسام الطبقي، البناء الفوقي للمجتمع فهو يرى باستمرار، مصالح البرجوازية ويحافظ عليها حيث تمارس الدولة قهرا على العمال لكي يظلوا في حالة البؤس والخضوع ويزيد من بؤس الطبقة العامة ايدولوجية خادعة تقوم على الدين بحيث تضم العمال دائما أمام سراب خادع يبرر لهم شقاء الدنيا بسعادة الأخرى، وهكذا يكشف تحليل ماركس عن علاقة وظيفية ايجابية بين الإقتصاد والقوى السياسية، فالرأسمالي يملك القوة المنتجة نتيجة مكانته في النسق الاقتصادي فهو يبيع ويشترى خدمة العمال بأرخص الأثمان، أما العامل فليس لديه إلا عمله لكي يعرضه في سوق العمل ويحصل في مقابله على الأجر، وبذلك يمارس صاحب العمل ضروبا من الاستغلال، تتمثل في إطالة يوم العمل وإجبار العامل على تشغيل زوجته وابنائها، وفصل العمال واستبدالهم بالآلات....إلخ.

إلا أن الأمر لن يستمر على هذا النحو فكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تحمل في طياتها بذور فنائها، فتراكم استغلال البرجوازية للبروليتاريا، وازدياد المنافسة في المجتمع الرأسمالي، سوف يؤدي إلى كساد اقتصادي يستجيب له العمال في البداية على

¹¹ - كارل ماركس: في لينين، إنجلز، الماركسية، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1973، ص 20.

نحو غير منظم بتحطيم الآلات أو الاضطرابات، ثم لا يلبث أن ينتظم سلوكهم نتيجة لزيادة وعيهم السياسي وانتمائهم للنقابات، فيطالبون بتخفيض ساعات العمل اليومي، ويشكلون جمعيات تعاونية... إلخ وبنضوج هذه الحركة تتبثق الثورة الحتمية الحزبية فتحطم النظام الرأسمالي بأكمله وتقيم بدلا منه نظاما اشتراكيا.

وخلاصة هذا كله، أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد لن تظل علاقة وظيفية ايجابية بل سوف تتحول إلى علاقة غير وظيفية بعد أن يبلغ العمال مرحلة معينة من النضج السياسي فلن تعمل القوى السياسية بعد ذلك في خدمة النظام الاقتصادي، بل أن الثورة السياسية وليس السلوك الاقتصادي هي التي تحطم الرأسمالية، تلك هي العلاقة بين السياسة والاقتصاد والتي تنتهي بثورة حتمية لا بديل.

V - ماكس فيبر (1864-1920):

يعتبر ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني، الذي عرف بنموذجه المثالي في التنظيم والمعروف باسم البيروقراطية، أول من حاول تقديم نظرية منظمة شاملة تتناول تحليل الجهاز الإداري ومدى تأثير عناصره في الأداء والسلوك التنظيمي، وبعدها فيبر من النظم الرشيدة التي يمكن استخدامها في تحقيق زيادة فرصة اتخاذ قرارات رشيدة وتمكن من السيطرة على الأفراد في الأعمال الكبيرة لأنه (النموذج) يقرر الدقة والاستقرار الانضباط المحكم ويمكن الاعتماد عليه في مجال تحقيق النتائج الكفؤة في المنظمة.

إن كلمة بيروقراطية من الناحية اللفظية تعبير لا تبني مشتق من كلمتين: بيرو/كراسي، وتعني المكتب، وتعني القوة أو السلطة أو الحكم، ويقصد بذلك أن البيروقراطية تعني تسيير إدارات ومصالح الدولة عن طريق المكاتب وقد قام فيبر من خلال نموذجه بطرح العقلانية أو آلية الرشد للتنظيم البيروقراطي كحل للتعقيدات المتلاحقة التي تواجه المنظمة.

مفهوم العقلانية:

سادت النزعة العقلانية المجتمعات الأوروبية مع بداية عصر النهضة، حينما فصل الصراع الدائر بين رجال الكنيسة والحكام ووضع العلم خارج حكم الكنيسة، والتأكيد على المعرفة الوضعية في الحكم على الظواهر الاجتماعية.

ورأى فيبر أنه مع تطور المجتمعات نحو النمط العقلاني يحدث تحول بيروقراطي في تطبيق العدالة فيحل المتخصصون المدربون على سن وتطبيق القوانين على أسس عقلانية مجردة من الإنفعال والأهواء الشخصية محل أولئك الذين كانوا يطبقون القوانين على أساس التقاليد والمباىء غير العقلانية، وتتعدى العقلانية إلى التطابق مع المعرفة العلمية بالنسبة لمعيار التحديث في التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والابتعاد عن الأوهام والخرافات، وغير ذلك وباختصار هي التفكير والسلوك الواعي المتفق مع أحكام المنطق والمعرفة العلمية (النظرية والتطبيقية) ففي المجال الاقتصادي مثلا تعني تكيف الوسائل مع الغايات أي الاختيار الأمثل للوسائل الموصلة إلى الغايات المقررة.

أسس وأبعاد البيروقراطية:

يقوم هذا النموذج على الأسس التالية:

1- توزيع الأعمال داخل التنظيم البيروقراطي على أساس وظيفي دقيق يستند على:

- مبدأ التخصص وتوزيع العمل على أساسه
- تنمية خبرة الأفراد العاملين في الإدارة وإبرازها فيما يعهد به إليهم من أعمال

2- تنظيم علاقات شاغلي الوظائف على أساس التدرج المستند على السلطة الإدارية وهذا يدعم بالآتي:

- تقسيم المنظمة إلى مستويات تشبه الهرم.

- تبعية المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى وصولاً إلى أعلى الهرم
 - عدم جواز الاتصال الإداري أو ممارسة الأعمال إلا من خلال قنوات هذا التدرج
- 3- وجود مجموعة قواعد وتعليمات إدارية تنظم العمل بحيث تكون مستندة على تقسيم السلطة وتدرجها وهذا يستند على:

- تطبيق هذه القواعد والتعليمات بمنتهى الموضوعية
- الاعتماد الكالم في اتخاذ القرارات على هذه القواعد لضمان وحدة التنفيذ في الإدارة مما يؤدي إلى التنسيق التلقائي.
- التركيز على هذه القواعد وتدريب الموظفين عليها حتى يؤدي ذلك إلى الاستمرار في عمليات الإدارة بغض النظر عن أي تغيير في الأشخاص.

4- إيجاد مجموعة من أفراد موظفين موضوعيين غير متأثرين بأي إعتبارات شخصية في معاملاتهم داخل المنظمة أو عملائها وهذا يستلزم:

- التعامل مع العملاء يكون على أساس القواعد العامة للعمل بغض النظر عن المراكز الاجتماعية .
- التعامل مع أفراد الإدارة على أس غير شخصية بالمرّة.

5- إيجاد نظام للخدمة في الإدارة يقوم على أساس اعتبار الخدمة فيها مهنة العمر لمن يلتحق بها وهذا يتحقق عن طريق:

- إيجاد نظام موضوعي في الإختيار والتعيين
- إيجاد نظام مستقر وثابت للأجور
- وضع نظام واضح لمرتبات التقاعد ومكافئات نهاية الخدمة.

أبعاد البيروقراطية:

1- البعد التنظيمي:

البيروقراطية من وجهة نظر فيبر ظاهرة ترتبط ببعض العناصر والأبعاد، كتنظيم العمل وتوزيع الأدوار والتخصص والقواعد واللوائح... إلخ، وهو يستخدم تعبير التنظيم البيروقراطي للإشارة إلى الوحدة التي تقام لخدمة هدف معين، وتستعين لتحقيق ذلك بمجموعة من الإجراءات كبناء السلطة والتخصص والقواعد... إلخ كالهيئات الحكومية والجيوش والمستشفيات والجامعات، إذ من المفترض أن تسعى هذه التنظيمات البيروقراطية لخدمة أهداف بعينها يصعب تحقيقها دون الأخذ بنمط معين من التنظيم الإداري.

2- البعد السياسي:

يقصد بالبيروقراطية إحدى سلطات الدولة الحديثة، وبالتحديد السلطة التنفيذية التي تزايد دورها في المجتمع المعاصر مما أدى إلى نمو هيئة الموظفين العموميين، وتضخم الجهاز الإداري وتزايد سلطاته ووفقا لهذا المعنى فالبيروقراطية هي قوة سياسية أو سلطة سياسية مسؤولة عن تحقيق أهداف الدولة، وترجمة السياسة العامة إلى برامج تنفيذية لتحقيق الأهداف العامة المتفق عليها.

3- البعد الطبقي:

يقصد بالبيروقراطية، طبقة اجتماعية متميزة داخل المجتمع تضم كبار الموظفين والمديرين ووفقا لهذا البعد تعرف البيروقراطية بأنها الطبقة التي تتألف من أولئك المتمتعين بامتيازات خاصة وأفضليات بسبب الاحتكار الإداري الذي يقومون به، ويتزايد دور هذه الطبقة في المجتمع كلما تزايد ضعف وعدم استقرار السلطة السياسية واتسع اعتمادها على البيروقراطية وقد رأى فيبر أن تطور القانون قد مر بعدة مراحل موازية لمراحل التطور

الاجتماعي من اللاعقلانية إلى العقلانية وقد ارتبطت مراحل تطور القانون بمراحل تطور أنماط السلطة في المجتمع، فقد عرفت المجتمعات البشرية ثلاثة أنماط من السلطة و هي:

1-**السلطة التقليدية:** وترتكز هذه السلطة على الاعتماد في قدسية القواعد السلوكية القديمة والمتوارثة (التقاليد) والذين يحكمون في هذا النمط من السلطة التقليدية لا تكون لهم هيئة إدارية متخصصة يمارسون السلطة من خلالها ولا يمارس هؤلاء سلطتهم بناء على قوانين مكتوبة وإنما على العادات والتقاليد وتتصف القواعد السلوكية في هذه المرحلة بالصفة اللاعقلانية وتصدر الأحكام على أسس تعسفية وشخصية.

2-**السلطة الكاريزماتية:** وهذا النوع من السلطة غير عقلاني تماما، فهذا النمط ينسب إلى أفراد معينين بخصائص غير عادية ويتمتعون بقدرات ومواهب لا توجد عند غيرهم من البشر وبالتالي يتقبل أفراد المجتمع حكم هؤلاء الأفراد دون مناقشة. والسلطة الكاريزماتية عادة سلطة ثورية لا تعترف بالماضي أو بالتقاليد ونمط القانون يتصف أيضا باللاعقلانية إذ يصدر الزعيم الموهوب ما يشاء من القوانين حسب ما يراه صالحا للمجتمع.

3-**السلطة العقلانية القانونية:** وتعتمد هذه السلطة على أسس عقلانية وتستند على قواعد لا شخصية تتخذ الطابع القانوني وهذا النمط من السلطة يسود المجتمعات الحديثة، ويتصف النسق القانوني في هذا النوع من المجتمعات بأن القوانين تسن بطريقة منظمة وعلى أسس عقلانية وأن المشتغلين به يكونون من المتخصصين الذين تلقوا تدريبا منظما ورسميا، وتتصف القوانين بالصيغة.

اللاشخصية وهي ليست ترجمة للتقاليد أو الأعراف ولكنها تسن عن قصد لتحقيق هدف أو قيمة عقلانية، والناس تطبع القوانين التي يصدرها الحكام لا لأنهم يعتمدون عليهم

ولكن لأنهم يقبلون على أسس عقلانية هذه القوانين، والذين يشرفون على تنفيذ القوانين (الحكام) يخضعون لأحكام القانون ويتصرفون على أساس عقلانية غير شخصية.

نظريات العقد الاجتماعي:

تعد مدرسة العقد الاجتماعي من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي أفادت منه نظرية علم الاجتماع.

فالفيلسوف توماس هوبز (1588-1679) على سبيل المثال، قد ارتأى أن التعاقد الاجتماعي الذي يمثل أحد طرفيه، الأفراد المحكومين الذين تنازلوا إراديا عن حقوقهم الطبيعية في الحكم فأصبحت مجموع أراذلتهم واحدة والطرف الثاني هو الحاكم الذي يتم التنازل له عن الحرية العامة، هذا التعاقد لا بد وأن يبني على الخوف المشترك من الجميع، الخوف على مصالحهم الذاتية لأن الأنانية والفردية هي الوازع الذي يدفع الإنسان إلى تحصيل أكثر مما يمكن تحصيله من الماديات.

وأكد هوبز ترتيبا على ذلك أن الحاكم هو الشخص الوحيد الذي له الحق في استخدام القوة والقهر متى لزم الأمر، فالأفراد عليهم أن يؤديوا الواجبات والالتزامات المفروضة عليهم حينما تطلب منهم، وإذا ما رفضوا يتلقون العقاب المناسب، الأمر الذي يضمن تحقيق الاستقرار والترابط الاجتماعي وديمومة الحياة الاجتماعية وبقاء التعاقد.

فالخوف من القوة أو استخدامها هو الذي يضمن بدوره امتثال الأفراد للمعايير والضوابط الأخلاقية والقوى لدى هوبز مرادفة للدولة، التي رآها بمثابة التنين الذي لن يستطيع غيره أحد أن يكبح جماع الأفراد، إنها ذلك الوحش الهالك الذي له السيادة على الأفراد والمجتمع.

وإذا كان هوبز على العكس من فلاسفة الحق الطبيعي يقر بوجود غريزة اجتماعية للإنسان فهذه الغريزة، ليست أصلية بل عارضة لضرورات المجتمع السياسي، فإن جوك لوك (1632-1704) لا يرى غضاضة في اعتبار الحالة الطبيعية هي حالة المجتمع إذ بإمكاننا حسب جون لوك أن نقر بوجود مجتمع دون وجود دولة ونظريا ما يرمي إليه فهم لوك، هو إمكانية تخيل مجتمع منظم ذاتيا يعمل بقوانين الطبيعة دون دولة.

فحالة الطبيعة هي حالة من الحرية ومن المساواة وليست حالة حرب، إنها محكومة بالحق الطبيعي الذي يفرض نفسه على الجميع باعتبار أن الجميع متساوون ومستقلون الملكية وفق جون لوك ليست نتاج الاستحواذ والقوة كما يرى هوبز، بل هي حق طبيعي أيضا، فيما أن الفرد هو سيد ومالك لنفسه فهو سيد ومالك ما يفعله وما ينجزه، فالأفراد في حالة الطبيعة بقراءة جون لوك هم متساوون ولكل منهم الحق في تنفيذ السنة الطبيعية وكل منهم له الحق في التملك وهو جوهر الحقوق إلا أن تطور الطبيعة لا يخلو من انتهاكات وحالات سطو وقتل لذلك وفي سبيل ترتيب أوضاعهم وتنسيق نشاطهم، يتنازل البشر عن حقوقهم في تنفيذ السنة الطبيعية إلى المجتمع المدني أو بكلمة أخرى إلى الدولة، وعليه تكون وظيفة هذا المجتمع المدني المحافظة على الحقوق الفردية.

ويشدد لوك على الأصل التعاقدى للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تأسيسا على الحق الطبيعي، هذه هي الحالة الأولى من حالات الطبيعة حدثت مع تغير بمفهوم الملكية وبالتالي توسع سعي الناس إلى زيادة ممتلكاتهم، وليس كما يرى هوبز عبر الافتتال بل عبر التعاقد والتفاهم، الانتقال الأهم كان إلى المجتمع المدني، إذا كانت المساواة والحرية تعم الحالة الطبيعية فلماذا إذن يميل الأفراد للتنازل عن هذه الحرية لصالح المجتمع المدني أو الدولة، ويقوا جون لوك أن البشر متساوون ومستقلون فلا يمكن لأحد أن يحرم من هذه الحالة، ولا أن يخضع للسلطة السياسية للآخر، إن الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن

يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع بشر آخرين من أجل التجمع والاتحاد في جماعة، بحيث يعيشون مع بعض في أمن وسلام.

ومن العبارة السابقة يمكن أن نستنتج أن لوك يعتبر تشكل الدولة هي تحقيق مادي لنشوء المجتمع المدني، وهو بذلك كبقية منظري القانون الطبيعي لم يفرق بين المجتمع السياسي وبين الدولة، ولكنه يفترق عن هوبز ويعتبر أنه بمجرد تجسيد الدولة يتحقق المجتمع المدني، واعتبار مرحلة التعاقد هي انتقال المجتمع من طور الطبيعة إلى طور المجتمع المدني، وبذلك فإن لوك يفصل بقوة بين المجتمع المدني والدولة، ويؤكد على أنه في سياق المجتمع المدني يتم فصل السلطات والتحديد الدقيق لها، كما تجري انتخابات دورية تتجدد فيها دماء النخبة الحاكمة، وأنه إذا ما شعر أفراد المجتمع أن الحكومة تسيء استخدام سلطتها يصبح لهم الحق في العودة إلى حالة الطبيعة الأولى كما يحق لهم أيضا إلغاء التفويض الجماهيري بتولي الحكم.

وفي حين أرجع جون لوك عملية الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع الإنساني إلى عملية اختلاف بين الأفراد، فإن جون جاك روسو (1717-1778)، قد أرجعها إلى تملك غزيرة حب الامتلاك من الإنسان بسبب انغماسه في حياة مدنية والعلتوم والفنون والحضارة، وهنا وجب الانتقال إلى نظام اجتماعي مدني جديد، وذلك لاستحالة الاستمرار على الحالة القائمة، في ظل النظام المدني الجديد تتكثل مجموع الإرادات الفردية الخاصة للمواطنين في شكل إرادة عامة يسميها روسو الشعب والذين هم متساوون وليس لأحد حق طبيعي على الآخر، وبموجبها يضع كل شخص نفسه وجميع قوته شركة تحت سلطة الإرادة العامة في إطار عقد إجتماعي، ويكون المواطنين بموجبه فاعلين ولهم القدرة على اتخاذ القرارات، ولا يمكن لهم التنازل على سيادتهم المشروعة ويرى روسو أن القوة والمشروعية المتاحة لاستخدامها، لا معنى لها مطلقا ولن يتكون كافية ما لم يحولها صاحبها إلى حق وطاعة واجبة، وإنه لو تم ذلك عنوة فإنه يزول هذه القوة تتحول الطاعة إلى

عصيان ويصبح لهذا العصيان صفة المشروعية، وبالتالي جعل روسو الشعب مداراً وهدفاً لخطابه السياسي، فالحكومة لا معنى لها والهيئة السياسية تتلاشى ما لم تعبران عن الإرادة العامة، والتي هي مجموع الإرادات الخاصة والجزئية، والسيادة العامة لا تنقسم وغير قابلة للتنازل أو التجزئة، فالشعب وحده هو صاحب السيادة ولا بد وأن يكون هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل مواطن وإقامة النظام الجمهوري، فبذلك يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب⁽¹²⁾ وحقيقة لقد تحقق هذا النظام بالثورة الفرنسية حيث اتخذ العقد الاجتماعي بوصفه انجيل الثورة الفرنسية، ويمكن أن نلخص إسهام نظرية العقد الاجتماعي التي حولت بكيفية جذرية آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوروبية، في القيم التالية:

- **قيمة الفرد الموطن:** المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.
- **قيمة المجتمع المتضامن:** المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.
- **قيمة الدولة ذات السيادة:** وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوق مشروعاً مقبولة.

¹² -J.J.Rousseau, The social contract (trans) penguin books, Maryland, 1968, PP 49-100

المحور الثالث:

- 1- الاهتمامات الكبرى لعلم الاجتماع
 - 2- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى
 - 3- النظرية في علم الاجتماع
 - 4- ملخص شامل لنظريات علم الاجتماع
- مناهج البحث في علم الاجتماع

1- الإهتمامات الكبرى لعلم الاجتماع:

لماذا السوسيولوجيا:

ولدت السوسيولوجيا من انقلاب، هو الانتقال إلى مجتمع جديد، كان قد حصل في ملتقى ثلاث ثورات: سياسية (الثورة الفرنسية) واقتصادية (الثورة الصناعية) وفكرية (انتصار العقلانية والعلم والفلسفة الوضعية، باختيار عن العبور الذي اتسم التفكير به حينئذ بالجزرية، من التقاليد حتى الحداثة، لقد أطلق رواد السوسيولوجيا فكرا عن نظام اجتماعي جديد قيد البزوغ، القسم الأول لهذا التغيير يخص طبيعة المجتمع ففي المجتمعات السابقة على الثورة الفرنسية كان التفكير بالتنظيم الاجتماعي كما لو أنه محتوم بقوى خارجية متعالية أو طبيعية أما في المجتمعات الحديثة، فإن الاجتماعي يمتلك قوانين عملية الخاصة به والتي يمكن الكشف عنها، لقد فتح دور كايم الطريق أمام إكتشاف الإجماعي من خلال تبيان كيف أن يكون إنتحار الفرد وهو فعل شخصي بامتياز محدد بقوى اجتماعية (دينية، شبكات العلاقة المهنية، الخ)⁽¹³⁾.

بعض التساؤلات الكبرى:

إن القضايا الكبرى التي تعالجها السوسيولوجيا ليست في نهاية المطاف كثيرة، إنها على شاكلة الاهتمامات التالية:

-الرباط الاجتماعي: كيف يتماسك المجتمع؟

كيف يحدث أن لا تغرق التجمعات البشرية في العنف المعمم أو لا تنفجر إلى زمر صغيرة لا نهاية لها؟

¹³ -L.Muchielli, La decouverte du Social-Naissance de la Sociologie en France, La decouverte, 1998, P33.

هذه الأسئلة كلية الوجود منذ بدايات هذا الميدان والإجابات المقدمة شديدة التنوع، يرى غوفمان أن الرباط الإجتماعي يتعلق بالصفة المسرحية للحياة المشتركة، فلكي يعمل المجتمع يجب على الناس أن يلعبوا اللعبة وأن يشاركوا في العرض، ويرى آخرون أن الرباط الاجتماعي ليس سوى محصلة حسابات وآليات المبادلات العقلانية الفردية (تيار الخيار العقلاني).

- **الحدثة وطبيعتها:** أي إظهار ما هو جوهر المجتمعات الغربية، إن أعمال ماركس وفيبر تقدم صورة شاملة ضخمة تصف الرأسمالية تاريخها وسير عملها ومبادئها ونجد هذا المشروع حتى أيامنا هذه: بدء من تحليل مجتمع الاستهلاك (بودريار، موران) مروراً بمفهوم مجتمع البعد الصناعي الذي نسب إلى دانييل بل وآلان تورين وحتى مفهوم المجتمع ذي الشبكات الذي يصفه مانويل كاستل⁽¹⁴⁾.
- **الهيمنة والسلطة:** لماذا يقبل الناس النظام الاجتماعي؟ لماذا يتركوا أناساً آخرين يمارسون السلطة بدلاً عنهم؟

يعتبر فيبر من الأوائل الذين منهجوا التفكير حول هذه المسألة وذلك بطرحه تبويباً لأشكال السلطو، وبالنسبة لعلماء الاجتماع المعاصرين، يعتبر بورديو دون شك هو الذي أبرز بإصرار كبير معالم آليات الهيمنة كظواهر مركزية للتنظيم الاجتماعي، وقام في سبيل ذلك بتجديد الجهاز المفهومي: إن مفاهيم العادات والعنف الرمزي وإعادة الإنتاج أصبحت منذئذ جزءاً من القاموس الشائع للسوسيولوجيا.

- **الفعل:** مل هي محركات الفعل البشري؟ والوجداني.
- **بني المجتمع:** ما هو بناء المجتمعات؟ وكيف تنظم؟ ففي التقاليد الماركسية تعتبر البنى التحتية (الإقتصاد، أدوات الإنتاج، الملكية) هي التي تحدد التنظيم

¹⁴ -M.Castelles, Letre des reseaux, Sciences Humaines, horsserie en 29 Juin/juillet/Aout, 2000, P.245

الإجتماعي، ويستوحي علماء الإجتماع فيما بعد الأنثروبولوجيا (النزعة الوظيفية والبنوية) من أجل التفكير بهذه الإشكالية، يصف بارسونز المجتمع بأنه منظومة مستتبة منظمة حول أربع وظائف أساسية: التكييف، متابعة الأهداف، الإدماج، المحافظة على المعايير، لكن مسألة البنات تطرح أيضا بخصوص وصف المجتمع فخلال فترة طويلة كان يبدو من البديهي أن المجتمع مؤلف من طبقات (العمال، المزارعون، البروازيون...) أو من فئات إجتماعية مهنية واليوم إذا لم يكن هناك من أحد ينكر تباين الظروف الإجتماعية، فإن طرق أخرى للتقسيم أو الملاحظة يمكن أن تستخدم ويعتبر تحليل الشبكة (الآن دوجن، ميشيل فورسه) مثالا عليها.

- **لتغير:** كيف تتوصل المجتمعات إلى أن تتغير؟ لقد ميز كونت السكون الإجتماعي عن الدينامية الإجتماعية، أي كانت هناك المشكلة الهامة في نظره، وتختلف طرق طرح هذه المشكلة تبعا للمعيار الرئيسي الذي نستند إليه، وهكذا يميز فورسه أربعة أنماط لنظرية التغير الاجتماعي: النظرية الوظيفية، التطورية: نظريات الصراع والتفاعلية، وهناك علماء الإجتماع مشهورون مثل (دانيل بل) يشددون على أهمية التحدد التكنولوجي كمحرك للتغير، الاجتماعي، لكن دون أن يجعلوا منها العامل الوحيد.

مع عودة الفاعل خلال الثمانينات تخطت نظريات أخرى النظرة الدوركايمة التي تقول إن أفعال الناس في قسم هام منها نتيجة للقوى الإجتماعية التي تتخطاهم، هناك مقاربات تشدد على هامش الحرية الذي يستفيد منه الأفراد في خياراتهم حتى في مجال الضغوط وتعتبر أن الحياة الاجتماعية لا توجد إلا من خلال الأفراد الذين يفعلون في صميمها تشكل الفردية المنهجية (بودون) والتحليل الاستراتيجي (كروزيه) قسما منها، وهناك تيارات أخرى تهتم بالتفاعلات، أي أنه عن طريق لعبة المبادلات اليومية التي تتم بين

الأشخاص يتشيد بشكل دائم المجتمع وضوابطه، وتمثل التفاعلية الرمزية (هوارد بيكر) والمنهجية الأثنية (هارولد غارفينكل) هذا المنحنى، ومن جانب ثالث تؤكد أعمال جديدة على وجود كثرة من نماذج السلوك في كل واحد منا تقوم دراسة التصرفات إذن على تحليل كيف تعمل الخيارات أو الإدارة المتوقعة لهذه النماذج المختلفة (أعمال برنار لاهير) أو سياقات الفعل (فرانسوا دوبه) أخيرا يشدد بعض الباحثين على متغير قد يكون حاسما بشكل خاص، المتغير بالنسبة للوك بولتانسكي هو القيم، وبالنسبة لأليساندوربيزورنو هو الحاجة إلى الحصول على الاعتراف من قبل الآخرين ذ.

-العقل أم غياب العقل؟

هنا أيضا يبين فيبر الطريق عبر تحليله لعملية العقلنة في العالم الحديث وتصنيفه لأشكال العقلانية، إن التصور النفعي المأخوذ من النظرية الاقتصادية (لا يقوم الناس بأفعالهم إلا بتعابير حساب الكلفة والعائد) سيحدث دوبا في السوسيولوجيا مع تيار الخيار العقلاني، لكن هذه النظرة التي تعتبر محدودة وغير واقعية بشكل مبالغ به، ستتعرض إلا بالأعراض لصالح تصورات أكثر اتساعا للعقلانية مثل مفهوم العقلانية المحدودة الذي ينسب إلى هربرت سيمون والذي أعاد تناوله كروزيه، وهناك عدد من علماء الاجتماع (موران) يرفضون فكرة فصل الجانب العقلاني للإنسان عن بعده اللاعقلاني.

2- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الإجتماعية:

إن دارس علم الاجتماع قد يختار أحيانا في شرح العلاقة بين علم الاجتماع وكل من علوم: الأنثروبولوجيا، والتاريخ، والخدمة الاجتماعية، وقد يجد من الصعوبة أن يتبين ما إذا كان علم النفس الاجتماعي ينتمي أساسا إلى علم الاجتماع أو إلى علم النفس، وما هي طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وعلى الرغم من أن الحدود بين تلك الميادين ليست محددة تحديدا دقيقا قاطعا، إلا أنها مع ذلك تبدو في الممارسة العملية

واضحة لنا بالقدر الكافي، ولذلك فليس من الصعب علينا أن نحاول فهمها وعرضها هنا باختصار.

1- علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية:

غالبا ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماما (الأول من الفلسفة، والتاريخ، والفكر السياسي، والمسح الاجتماعي، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة)، إلا أنه يصعب الآن-من الناحية العلمية- التمييز بينهما، غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع، فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام في العلمين، لا يتضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائما بينهما، ومع ذلك، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه قد مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين، وبخاصة حينما كان يصعب تحديد صلة الأعمال الفردية للدارسين بأي منها حيث كانت يمكن أن تدرج ضمن الأنثروبولوجيا أو ضمن علم الاجتماع (مثل أعمال تايلور، وسبنسر، ووستر مارك)، ثم أعقبت ذلك فترة أخرى تمثل الاختلاف الكامل، بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفي بصفة عامة، واستمر علم الاجتماع (على الأقل في أوروبا) في اتجاهه التاريخي، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعي، ثم ظهر في السنوات الأخيرة اختلاف جديد بني العلمين.

أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، التي لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية - بعد أن أصبحت الدراسة العقلية تمثل مطلبا حيويا- في دراسة المجتمعات الصغيرة والتي تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا، من حيث أنها

لا تخضع نسبيا للتغير، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية، وكانت المناهج المستخدمة في الدراسة تتسق مع هذه الحقائق، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقيا، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقيا، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجي، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة، ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخي، بل إن ذلك يبدو أمرا غير ممكن على الإطلاق.

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيرا جوهريا، فمعظم المجتمعات البدائية-إن لم تكن كلها- قد تغيرت، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية، وتمت الحركات الاجتماعية والسياسية، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمة التي يواجهها عالم الاجتماع، حينما يدرس المجتمع الذي يعيش فيه أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة.

وباختصار، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات في أثناء عملية النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وهذا هو الموضوع الذي يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات في آسيا وإفريقيا، يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أخذت تختفي بصورة واضحة، كما أن أفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هي مسألة موضع جدل إلى حد ما، فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات المتقدمة، مثل دراسة المجتمع المحلي الصغير وجماعات القرابة... إلخ، ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في ضوء اختلاف المصطلحات، والمدخل والمنهج (بل أحيانا ما يعتبر الرعص أن تداخل نشاط العلماء في

ميدان الدراسة غير صحيح منهجيا)، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك، كما تزداد الرغبة في تحقيق المزيد منه.

2- علم الاجتماع وعلم النفس:

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع، ومكانة علم النفس الاجتماعي في علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد، وهناك اتجاهان متطرفان في هذا الصدد، فقد اعتقد ميل J.S.Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعي عام، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية في هذا العلم قد تم استنباطها منطقيا من قوانين الفكر، فالكائنات الانسانية في المجتمع لا تنطوي على أي خصائص فيما عدا تلك التي تشتق من قوانين الطبيعة الانسانية الفردية.

أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التي يدرسها علم النفس، وتلك التي يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة، فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد، والتي تمارس قهرا عليهم، ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء ظواهر اجتماعية أخرى، لا في ضوء ظواهر نفسية.

إن المجتمع ليس مجرد تجمع من الأفراد، بل إن النسق الذي يمثله هذا المجتمع، يعبر عن واقع مميز له خصائص النوعية... وبإختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع، تماثل تماما تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة، والعلوم الكيميائية- الفسيولوجية، ويترتب على ذلك، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح.

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه في الوقت الحاضر، لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع تخذون موقفا وسطا، فالبعض- مثل جينزبرج Ginsberg- يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسولوجية بصورة أدق حينما يتحقق التكامل بينها وبين

القوانين العامة في علم النفس، لكن ذلك لا يلغي ضرورة وجود قوانين سوسولوجية قائمة بذاتها، وبالمثل ذهب ناديل Nadel إلى أنه يجب تنقيح بعض المشكلات التي يطرحها البحث الاجتماعي بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتحليل فينطاق علم النفس، والفيزيولوجيا، وعلم الحياة.

كذلك أتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر - نتيجة تأثير ديلتاي - إلى تبني الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسولوجية خالصة، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعا حينما يكون في وسعه فهم معنى الأفعال الاجتماعية التي يحاول تفسيرها سببيا. ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعا من علم النفس العلمي، وإن كان فيبر وديلتاي لم يتخذا موقفا عدائيا من إمكانية تطوير علم نفس علمي المعنى العام، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد.

3- علم الاجتماع وعلم الاقتصاد:

لاحظ الفرد مارشال Alfred Marshall في محاضر افتتاحية له بجامعة كمبردج عام 1885، حينما كان بصدد الحديث عن فكرة كونت عن العلم الاجتماعي العام ما يلي: لا شك في أنه إذا وجد هذا العلم، فإن الاقتصاد سيكون سعيدا بأن ينضوي تحت جناحه، لكنه لم يتحقق حتى الآن، بل لا توجد علامات تشير إلى إمكانية وجوده، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم، إن علينا أن نفعل ما في وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية.

والآن، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا؟ إنني لا أعتقد ذلك، لقد وجد علم الاجتماع الاقتصادي، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص في النظرية الاقتصادية، وقدموا إسهاما في دراسة الظواهر الاقتصادية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التي تظهر في التحليل الاقتصادي دائما والتي مؤداها: أنه مع تثبيت كل الظروف الأخرى، وحاول كثيرون منهم أن

يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذي يشغل جزءا كبيرا من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الانساني.

ويمكن أن نجمع الانتقادات والاسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين، فهناك أولا الدراسات النقدية، التي استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علما مستقلا تماما، وقد تبني هذا المدخل - على سبيل المثال - لوي في مؤلفه: الاقتصاد وعلم الاجتماع الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحث وجوانب النقص فيه، فاكتشف مبدئين سوسيولوجيين تهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما: الإنسان الاقتصادي، والمنافسة أو انتقال عوامل الانتاج، ولقد ذهب لوي إلى أبعد من ذلك، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع.

وهناك مدخل مماثل لذلك يمثل سيمييان F.Simiand في مؤلفه المنهج الوضعي في علم الاقتصاد، وكان سيمييان معاونا لدوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية Année sociologique وتبني المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية، وهو يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار، أكثر مما هي نقطة انطلاق للاستنباط المنطقي الذي يخلص إلى نتائج لا تزيد في صدقها عن الفروض الأصلية، والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي.

ويعتبر مؤلف ماكس فيبر: الاقتصاد والمجتمع Wirtschaft und Gesellschaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام، وهناك عمل حديث لتالكوت بارسونز وسملسر - يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحا إلى حد ما - يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة، ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضا تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي.

علم الاجتماع والتاريخ:

ظهرت في إطار علم الاجتماع بعض الاتجاهات النظرية التي تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ، أو هي نوع من الدراسة التاريخية غير أن ذلك يبدو في الحقيقة أمرا غير واقعي، فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ في جانب معين، لكنها يختلفان تماما في الجوانب الأخرى، وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما، ويجب أن يكون واضحا منذ البداية تنوع التاريخ، وتباين صور علم الاجتماع أيضا، ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع.

إن أول وأبسط نقطة هي أن المؤرخ غالبا ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع، ودائما ما يحتاج المنهج المقارن، بل وعلم الاجتماع التاريخي كذلك، لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ، حقيقة إن عالم الاجتماع يجب عليه أحيانا أن يكون مؤرخا لنفسه، حينما يحتاج في بحثه لبيانات هائلة لم يكن قد تم توفيرها بعد، لكن ذلك ليس في وسعه دائما، إذ أن عامل الوقت يحول دونه.

ومن الملاحظ ثانيا أن المؤرخ يفيد أيضا من علم الاجتماع، والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة في دراسة المشكلات الهامة، كما كان يستمد منها معظم المفاهيم والأفكار العامة، تلك التي أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن، ولا شك أننا نستطيع أن نلمس في التاريخ الحديث، وفي علم الاجتماع الحديث أيضا، ذلك التأثير المشابه بفلسفة التاريخ، فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية، ومن ثم منحت التاريخ أفكارا نظرية واهتمامات لم تكن توجد على الإطلاق في أعمال المؤرخين الحوليين والاختباريين القدامى، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع، وبالتالي قدمت العناصر الأولى التي يركز عليها تصنيف المجتمعات.

ويبدو أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعي الأساسي في دراسة نماذج المجتمع، وتظهر هذه الصلة واضحة في مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعي، ومن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن محرري إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعي- وهي المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعي قد حدد مجالها في عددها الأول على النحو التالي: "يقصد بالتاريخ الاجتماعي: تاريخ الطوائف والطبقات، والتجمعات الاجتماعية، بغض النظر عن مسمياتها، وعندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة، تتساند فيما بينها أيضا.

- **علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة:** نظرة علم الاجتماع التكاملية تتطلب معالجة العديد من المواضيع والقضايا السياسية المختلفة كالضبط الاجتماعي والسياسي وغيرها أي كل ما يرتبط بالحراك السياسي الذي يستمد قوته ومساندته من الحراك الاجتماعي وهو الأشمل، فعلم الاجتماع يدرس مدى تأثير هذه النظم السياسية على النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع.
- **علاقة علم الاجتماع بالقانون:** إذ يدرس القانون القواعد التي تنظم المجتمع والتي تشرعها الدولة وتفرضها لتنظيم العلاقات مع المواطنين من جانب وبينهم وبين الدولة من جانب آخر ومن ثم فالعلاقة وثيقة الصلة بين علم الاجتماع والقانون إذ يستعين القانون بعلم الاجتماع للإحاطة بالظواهر الاجتماعية المختلفة ليتسنى له الربط والموائمة بين القواعد المقررة والبيئة الاجتماعية كما يستنير القانون بالأضواء التي يلقاها علم الاجتماع على الميول الاجتماعية ليضع قوانين لها قدر كبير من الفاعلية والنجاح والقبول الاجتماعي.

3- النظرية في علم الاجتماع:

تشغل النظرية الاجتماعية فيعلم الاجتماع اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكي والمعاصر، ومع التسليم بوجود تباينات كثيرة ارتبطت بتحديد العلم بين علماء الاجتماع

وموضوعه، إلا أن إهتمام علماء الاجتماع الأساسي ينصب على البناء الاجتماعي ككل وما يحويه هذا البناء من مكونات وما يحدث بينها من علاقات وتناقضات ويطراً على هذا البناء من مكونات وما يحدث بينها من علاقات وتناقضات ويطراً على هذا البناء نفسه من تطورات وتغيرات، وذلك لأن الاهتمام الذي يميزه عن غيره من العلوم يتمثل في أنه يعني بما هو عام وما هو اجتماعي وما هو مطرد وما هو ضروري، ولإدراك العلاقة الجدلية بينها جميعاً وبين الخاص والفردى والطبارىء، فهو يدرس هذه الجوانب معا بالقدر الذي يساعدنا على فهم كل منهما وتحليلهما وتفسيرهما ومحاولة التنبؤ بهما⁽¹⁵⁾.

ومن هنا لخص أود دونيل أهم القضايا الأساسية لنظرية علم الاجتماع من وجهة نظر علماء الاجتماع المؤسسين ابتداء من أميل دور كايم، مروراً بكارل ماركس وانتهاء بماكس فيبر وهذه القضايا هي⁽¹⁶⁾:

- مما يتشكل المجتمع؟
- كيف يؤدي المجتمع وظائفه الأساسية؟
- ما السبب في وجود بعض الجماعات داخل المجتمع أكثر هيمنة وقوة من جماعات اجتماعية أخرى؟
- ما الذي يحدث التغير الاجتماعي وما يسببه؟
- هل المجتمع في طبيعته في حالة توازن أم صراع؟
- م علاقة الذات بالمجتمع؟
- ما الغرض الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟

وبهذا فالنظرية في علم الاجتماع كما في غيره من العلوم الأخرى، المحك العلمي الذي يفسر لنا كافة الحقائق التي أمكن ملاحظتها بأساليب ووسائل عامة للوصول إلى نتائج

¹⁵ - عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص17

¹⁶ - O.Donnell.M.Introduction to sociology, susry, Neslon, 4edition 1997, P31.

ملموسة وواقعية، والتأصيل النظري لا بد أن يتصف بدرجة عالية من المنطق تساعدنا على اختبار الفروض التي تضعها من أجل تفسير كل قضايا البحث وجوانبه المختلفة، وبالتالي فإنه يحدد مفهوم النظرية بوصفها مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:

- **أولاً:** ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.
- **ثانياً:** يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى.
- **ثالثاً:** أن توضع القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق تعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطاً.
- **رابعاً:** أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة تستكشف الطريق لملاحظات أبعـد مدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة⁽¹⁷⁾.

ولذا حاول إبان كاري أن يميز مفهوم النظرية الاجتماعية عن التفكير النظري بصيغته اليومية، من خلال ثلاث عوامل:

- **الأول:** أن النظرية الاجتماعية تحاول أن تكون أشد تنظيماً في نظرها أو رؤيتها إلى الأفكار والخبرات معاً، علاوة على ذلك فالأفكار في النظرية يجب أن تستتبع إحداها الأخرى، لا تتناقض إحداها مع الأخرى أو على أقل تقدير يجب أن تكون علاقتهما ببعض واضحة المعالم.
- **الثاني:** هو إقامة الأنساق النظرية بأفضل الطرق الممكنة وهي عملية لا ترتبط إلا بشكل غير مباشر بتفسير خبراتنا وهذا يثير ثلاث تساؤلات، ماذا نعني بالتفسير؟ ومتى يكون التفسير كافياً؟ ومتى لا يكون كافياً؟
- **الثالث:** لا بد أن تقودنا عمليات التنظيم المختلفة في بناء النظرية إلى عملية الإستنتاج ولا يشترط أن تكون عملية الاستنتاج أو التفسير مستقيمة مع خبراتنا

¹⁷ - تقول تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 37

اليومية المباشرة أو مع ما نعتقده مباشرة فهذا هو في الواقع يمثل الطريقة التي نتعلم بها النظرية⁽¹⁸⁾.

مظاهر التفاعل الاجتماعي:

يسهم التفاعل في تكوين سلوك الإنسان، فمن خلاله يكتسب الوليد البشري خصائصه الإنسانية، ويتعلم لغة قومه، وثقافة جماعته وقيمتها وعاداتها وتقاليدها بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية، ويهيئ التفاعل الاجتماعي الفرص للأشخاص، ليميز كل منهم بخصيته، فيظهر المخططون والمبدعون والمنفذون والعدوانيون، كما يكتسب الفرد القدرة على التعبير والمبادرة والمناقشة، لذلك يعد التفاعل شرطاً أساسياً لتكوين الجماعة، إذ ترى نظرية التفاعل أنها نسق من الأشخاص يتفاعلون مع بعضهم البعض، ما يجعلهم يرتبطون معا في علاقات معينة، ويكون كل منهم على وعي بعضويته في الجماعة، كما يؤدي التفاعل الاجتماعي إلى تمايز شرائح المجتمع، فتظهر القيادات الرسمية وغير الرسمية والنغزلون، والمنبذون، والجماعات الصغيرة، ويساعد التفاعل على تحديد الأدوار الاجتماعية، أو المسؤوليات التي يجب أن يلتزم بها كإنسان، ويتطلب السلوك الاجتماعي وجود تفاعل اجتماعي يحدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بين عدد من الأفراد أو الجماعات من خلال استخدام الإشارة واللغة والإيماء في المصنع أو المنزل أو بين أشخاص بينهم صلات قرابة أو جوار، ويأخذ التفاعل الاجتماعي أنماطاً مختلفة تتمثل في التعاون والتكيف والمسايرة والخضوع والطاعة والتعصب والصراع والعدوان والتطوع والحب والمساعدة وغيرها وينشأ عن التفاعل الاجتماعي ثلاثة أنماط من العلاقات الاجتماعية:

1- علاقة إيجابية متبادلة وهي أقرب إلى علاقات تجاذب، كما يحدث في جماعات التعاون والتطوع.

¹⁸- أبان كريب، النظرية الاجتماعية (من بارسونز إلى هابرماس) ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 244، أبريل 1999، ص ص 28-31.

2- علاقة سلبية متبادلة وهي أقرب إلى علاقات التنافر، كما يحدث في جماعات الصراع والتعصب والعدوان.

3- علاقة تجمع بين السلب والإيجاب وتتطوي على مواقف تجاذب ومواقف تنافر، كما يحدث في الكثير من الجماعات الكبيرة نسبيا الجمعيات والأحزاب السياسية⁽¹⁹⁾.

لقد تمكن علم الاجتماع من الكشف عن عدد لا بأس به من الارتباطات التي تتعلق بظواهر اجتماعية بذاتها بطريقة علمية مثل الإرتباط بين مستوى التعليم وبين معدل الإنجاب أو المواليد، أو بين المستوى الاقتصادي وبين ممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو بين عدد من المتغيرات المتعلقة بالأسرة وبين ظاهرة الانحراف ظاهرة أخرى كالطلاق ومنه يمكننا القول أن علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية على أساس ارتباطه السببي العلي بمعنى دراسة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ضمن رؤية تجريبية وعلمية بغية استصدار القوانين والنظريات.

يدرس علم الاجتماع الظاهرة من حيث صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها فتحديد ما يهمنها من الظواهر الاجتماعية، هو مدى شيوعها ومدى انتظام حدوثها، فالصفات الشائعة تعني ناحية الثبات أي حالة المجتمع كشيء ثابت أما انتظام الحدوث والتردد فيعني الناحية الديناميكية أي التغير الاجتماعي، وعلى ذلك فموضوع علم الاجتماع ينحصر في دراسة للمجتمع في حالتي ثباته وحركته.

وختاما لما قدمناه يمكننا أن نعرف علم الاجتماع أنه العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد التي تخضع لها هذه الظواهر في تردها أو اتجاهها أو اختفائها.

¹⁹ - عدنان يوسف العتوم، علم النفس الاجتماعي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 269-270

الثورة الصناعية:

لقد صاحب ظهور الثورة الصناعية ظواهر اجتماعية عديدة، وهي ظواهر مختلفة باختلاف المجتمعات، حيث أن ثقافة المجتمع تلعب دورا أساسيا في تشكيل تلك الظواهر، وأن المجتمعات العمالية في المصانع قد أوجدت ظواهر اجتماعية لم تألفها المجتمعات من قبل، مثل ظاهرة تقسيم العمل والتخصص الدقيق، والبيروقراطية، والإغتراب، والقيم العمالية، ودوران العمل، وما إلى ذلك، الأمر الذي أدى إلى قيام دراسات ميدانية للكشف عن هذه الظواهر وتحليلها وتفسيرها، فقامت دراسات في بلدان عديدة من العالم مثل فرنسا وبريطانيا وأمريكا وألمانيا وغيرها، وقد أحدثت الصناعة تغيرات اجتماعية مهمة في المجتمع العمالي تبدو في عدة مظاهر حسب وهي:

1- تحويل مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة.

2- تحطيم النظم التقليدية في تدرج المكانة، والمساواة بين جميع العمال الأجورين.

3- تكوين حالة من عدم التكيف الخطير، والاعتراب لدى العمال الصناعيين

4- ظهور أزمات اجتماعية متزايدة، وخاصة بين العمال الصناعيين.

5- زيادة حدة الصراع الطبقي بين أصحاب المؤسسات والعمال الصناعية.

كما أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، فأخذت المرأة تشارك إلى جانب الرجل في العمل الصناعي.

كما أوجدت الصناعة متغيرات عديدة أحدثت حراكا مهنيا واسعا، وهذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى تغيرات في سلوك العامل نحو العمل والمجتمع المحلي، وهناك ظواهر أخرى مثل النقابات العمالية التي نشأت وتطورت مع تطور الحركة الصناعية كما حدث في بريطانيا.

ولاشك أن هناك تغيرات عديدة أوجدتها الصناعة في مجالات الأسرة سواء في البناء أو الوظيفة وفي البيروقراطية وفي الطبقات الاجتماعية، وغير ذلك⁽²⁰⁾.

4- ملخص شامل للنظريات السوسيولوجية

-كونت 1798-1857:

موضوع علم الاجتماع عنده: لم يحدد كونت موضوعا "لعلم الاجتماع معتبرا" أن الإنسانية هي موضوع علم الاجتماع، وهي الحقيقة الجديرة بالدراسات والبحث.

وحدة التحليل: وأن الدراسة الانسانية كموضوع علم الاجتماع يدرسها كونت في

حالتين:

-الحالة الأولى:

الستاتيك الاجتماعي: موضوعها هو دراسة المجتمعات الإنسانية في حالة إستقرارها في فترة معينة من تاريخها وكذلك الاجتماع الإنساني في تفاصيله وجزئياته وفي نظمه وقواعده السياسية والقضائية والاقتصادية والأخلاقية والدينية.... إلخ وفي عناصرها ووظائفها بهدف الكشف عن القوانين التي تحكم التضامن بين النظم الاجتماعية (فكرة التضامن والنظام).

-الحالة الثانية:

الديناميكي الاجتماعي: في هذه الحالة تهتم السوسيولوجيا بدراسة قوانين الحركة الاجتماعية والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية والكشف عن مدى التقدم الذي تخطوه الإنسانية في تطورها، أي دراسة الاجتماع الإنساني برمته وانتقاله من حال إلى حال، هذه

²⁰ -Friedman Geogres, Industrial Sociologie, The emergence of the humanproblems of automation, Free Press Glemcoe, N.Y.1979.P40.

الحالة تقوم على أساس فكرة التطور والتقدم، تجيء ثمرة لدراسة كونت للديناميك الاجتماعي الذي رأى فيه: دراسة قوانين الحركة الاجتماعية والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية والكف عن مدى التقدم الذي تخطوه الإنسانية في تطورها:

أ- الدور اللاهوتي:

يقصد فيه كونت أن العقل سار على أساس التفسير الديني، فقد كانت الظواهر تفسر بنسبتها إلى قوى مشخصة أبعد ما تكون عن الظاهرة نفسها كالألهة والأرواح والشياطين وما إلى ذلك كتفسير ظاهرة النمو في النبات بنسبتها إلى الله عز وجل أو إلى أرواح النبات وعدم الأخذ بأسباب النمو الدنيوية.

ب- الدور الميتافيزيقي (الفهم التجريدي):

في هذا الدور نسب تفسير الظواهر إلى معاني مجردة أو قوى خيالية أو علل أولى لا يمكن إثباتها كتفسير نمو النبات بقوة أرواح النبات.

ج- الدور الوضعي (العلمي):

الدور العلمي هو أن يذهب العقل في تفسير الظاهرة بنسبتها إلى قوانين تحكمها وأسباب مباشرة تؤثر فيها كتفسير ظاهرة النمو النباتي بالعوامل الطبيعية والكيميائية والقوانين المؤلفة لهذه الظاهرة.

عوامل التغيير الاجتماعي: يرى كونت أن قانون الثلاث حالات هو نفسه القانون الذي يفسر به جميع مظاهر تطور المجتمعات الإنسانية، بل ويطبقه أيضا " على لافنون وتطورها وعلى الحضارة والقانون والسياسة والأخلاق، كما يقول لا يمكن فهم تطور كل هذه الأمور إلا إذا وقفنا على تاريخ التطور العقلي لأن هذا التطور في نظره هو المحور الأساسي الذي تدور حوله مظاهر النشاط الاجتماعي.

هيربرت سبنسر (1820-1903):

موضوع علم الاجتماع:

البحث في نشوء وتطور الوحدات الاجتماعية، وأولها الأسرة، التي ترعى الفرد وتقوم بنشأته، والنظام السياسي الذي ينظم أمور الجماعة، ويضبط العلاقات والأفعال، والنظام الديني ودوره في وضع وتعزيز المعايير والقيم، وغير ذلك من المؤسسات والنظم الاجتماعية.

وحدة التحليل:

دراسة عمليات التغير وتطور المجتمعات الإنسانية، وقد تناول تطور المجتمع قياساً بتطور الكائنات الحية (النظرية العضوية)، فالمجتمع الانساني، كما هو الحال في الكائنات الحية، تتطور من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً، ومن أشكال على درجة متدنية من التباين البنائي وتقسيم العمل، إلى مجتمعات معقدة البناء، تقوم على التخصص، أما الوجه الآخر لعملية التطور فأساسه الصفة والنشاط المميز للمرحلة، رأى سبنسر أن المجتمع في أنساق يتشابه مع كثير من الأنساق البيولوجية بل أنه أكثر الرواد الذين شبهوا المجتمع بالأنساق البيولوجية، فالكائنات العضوية والأنساق الاجتماعية في المجتمع هي كائنات متشابهة من حيث قدرتها على النمو والتطور.

إن ازدياد حجم الأنساق الاجتماعية كازدياد الكثافة السكانية - مثلاً - سيؤدي إلى ازدياد انقسام المجتمع إلى أنساق أكثر تعقيداً وتماييزاً وهذا هو حال الأعضاء البيولوجية أو الكائن الحي، وقد لاحظ سبنسر أن التمايز التدريجي للبنى في كل الأنساق الاجتماعية والبيولوجية يقترن بتميز تدريجي في الوظيفة.

عوامل التغير الاجتماعي: أكد سبنسر أن أشكال المجتمعات البدائية تتطور بالتدرج إلى الأشكال الأكثر تعقيداً "كما هي موجودة في المجتمعات الصناعية، حيث أنه كلما كبر المجتمع في حجمه كبر بقاؤه الاجتماعي وكثرت قوانينه وتعددت مهن أفراده.

تالكوت بارسونز: (المحافظة على توازن النسق الاجتماعي):

ساهم بارسونز في تحول علم الاجتماع الأمريكي من النظرية النفسية الاجتماعية (السيكوسوسيولوجية) ذات الصبغة الذاتية إلى المنظور الشمولي المعادي للفردية والذي سيطر على علم الاجتماع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان بارسونز أول عالم اجتماعي يطور نظرية متماسكة عن المجتمع بإعتباره كلا متكاملًا، وذلك بالنمط الامبريقي السوسيولوجي بالمقابل للنمط السائد وهو النمط النظري).

وإهتم بالنسق وأولاه مكان هامة في تحليلاته وأهمل الفعل الاجتماعي، ويفترض بارسونز أنه يمكن تحليل المجتمعات باعتبارها أنساقًا، وأن تواتر الفعل الاجتماعي يؤدي إلى ظهور النسق الاجتماعي أو النظام الاجتماعي الذي يجتمع عناصره من بعد ذلك في عملية التوافق أو التوحد المعياري والرمزي أو التوحد الثقافي، فحسب رأيه لا بد أن يفى أي نسق بأربعة شروط، وبعبارة أخرى لا بد لكي يعمل النسق أن يكون قادرًا على حل أربع مشكلات أساسية وهو يسميها هذه جميعًا "المستلزمات الوظيفية" أو "المتطلبات الوظيفية" وهي لا تعمل فحسب في التنظيم الاجتماعي، بل تتعلق بالحاجات الشخصية لأعضاء المجتمع وهذه المشكلات أو الشروط هي:

التكيف مع البيئة - تحقيق الهدف - الحفاظ على النمط وضبط التوتر - التكامل:

وهكذا فالنسق عنده كل مكون من أجزاء تتشارك في قيم خلقية مشتركة تحقق التكامل الاجتماعي للنسق وتحافظ عليه، وتحدد هوية كل عنصر من النسق بعلاقته بباقي العناصر، ونشأته وإسهامه في بقائها، وتلك هي فكرة التساند التي يصل لها الأمر في النهاية إلى التوازن الاجتماعي.

فحالة التوازن هي الاطار المرجعي الذي يتناول على أساسه باسرونز بالتحليل كافة عمليات النسق الاجتماعي، وهذا الدافع إلى إيمانه الوظيفي بأن الحقيقة الكونية والانسانية هي حقيقة متوازنة.

ويرتبط مفهوم التوازن بمفهوم النظام والتساند، حيث يشير هذا الأخير إلى حالة من التوازن السوي ككل، وتعني حالة الفاعلية العدية أن النسق لديه ميلا ذاتيا للحفاظ على التوازن بمعنى دعم النسق لأنماطه المتكاملة والمستقرة والمتبادلة والثابتة، فإذا حدث خلل أو انحراف في أجزاء النسق الاجتماعي فعلى هذا الأخير أن يتولى حله وعلاجه للحفاظ على التوازن من جديد.

إن الانحراف والتوتر والضغط توجد كلها كعناصر تعويق وظيفي تميل إلى أن تصبح ذات طابع نظامي أو إلى أن تحل في خضم الاتجاه نحو التكامل أو التوازن الاجتماعي، ولكن التغيير لا بد منه، بحيث يأخذ التغيير الاجتماعي طابعا توافقيا تدريجيا فإذا كان هناك تغير اجتماعي سريع فإنه يقع داخل النظم الثقافية أكثر مما يقع داخل النظم الاقتصادية، وينطوي كل تغير اجتماعي مهما كانت سرعته على ميل نحو ترك الإطار النظامي الأساسي على ما هو عليه، وفي هذا المقام كتب بارسونز في كتابه "النسق الاجتماعي" يقول: " إذا كنا نريد أن نتحدث عن نظرية في التغيير، فلا بد أن يكون لدينا نموذج محدد يستعمل كإطار مرجعي في دراسة التغيير".

إن عملية التغيير هي امتداد لعملية التوازن الاجتماعي، وتأكيدا إلى ما يسعى إليه النسق من نظام فالنسق الاجتماعي يعتبر عالما اجتماعيا لديه أساليب دفاعية ضد التوتر وسوء النظام والصراع.

روبرت ميرتون Robert Mirton:

إن ميرتون قدم موقفا مخالفا لغالبية مفكري الاتجاه الوظيفي، إذ نجده يقترب كثيرا من الموقف والتصور الماركسي وابتعد كثيرا عن استاذة بارسونز في بعض القضايا، وذلك من خلال ثلاثة جوانب أساسية مهمة هي:

- إنه يحاول إلغاء أي إلتزام ايديولوجي عن الاتجاه الوظيفي، فهو على حد رأيه في الوظيفي أنه يمكن أن يقف موقفا ايديولوجيا راديكاليا بقدر ما أن بإمكانه تبني موقفا محافظا.
- قراءته لواقع المجتمع الأمريكي بقراءة ورؤية يستشهد بها بالرؤية الماركسية فهو يؤكد كثيرا على وجود ظواهر التغير والصراع والتناقض، وهي الظواهر والمظاهر التي تهدد بتحول كبير في البناء الاجتماعي ككل.
- استخدامه لمصطلحات ومفاهيم قريبة من اللغة الماركسية كرفض مسلمة الوحدة الوظيفية، وتأكيد إمكانية بناء اسناد المجتمع إلى عدم التكامل بدلا من التكامل.
- ومن خلال هذا الانقلاب الفكري قدم ميرتون تصورا جديدا بخصائص ونطاق الاتجاه الوظيفي المحافظ، إذ أعاد تنظيم مسلمات الفكر الوظيفي، وحدد فيه ما هو صحيح وصادق في مسلماته الوظيفية، وما هو باطل، ثم حدد القضايا والمشكلات التي يجب توفرها لدى الوظيفية لصياغة حلول لها. وانتقد بنفسه قبل انتقاد الماركسية الاتجاه المحافظ ويؤكد أن التحليل الوظيفي يعاني من التحيز نحو موقف محافظ ومضاد للتغير ومتعنت لفكره ويتضح ذلك من خلال معالجته لقضايا التناقض والتغير والصراع على أنها قضايا تصور متغيرات النسق الرئيسية.

في رأي ميرتون أن عملية التغير لا عكس فقط تباين المصالح داخل النسق، بل تعبر أيضا عن احتمال حدوث الصراع، ومن شأن هذه القضية أن تضع الصراع في جوهر النسق الاجتماعي، مما يعني أن ميرتون لم يكن بعيدا في هذا المجال عن كارل ماركس.

ومع ذلك لم يختلف ميرتون مع بارسونز اختلافا صريحا، بحيث أنه كانت الحالة الأساسية للنسق من وجهة نظر الوظيفية هي حال التوازن والتكامل، فإننا نجد أن تالكوت بارسونز يؤكد على أن النسق الاجتماعي في حالة تلاؤمية مستمرة، يستهدف دائما تحقيق التوازن الدينامي أو المتحرك، حتى أصبح هذا السعي الأخير هو الحالة الدائمة للنسق، ونجد إلى جانبه أن ميرتون قد طور هذا الجانب والموقف ليؤكد أنه مثلما تشكل حالة التكامل والتوازن الحالة المرجعية للنسق فإنه من الممكن أيضا أن يستند النسق إلى عدم التوازن أو عدم التكامل.

تكمّن أهمية تحليلات ميرتون في تطور الاتجاه الوظيفي من خلال تحديثه، وذلك من خلال الإضافات والتحليلات والتفسيرات الجديدة، كمحاولة منه للتعرف على التحليلات الوظيفية وعلى الأخص العلاقة المتبادلة بين البناء Structure و Function الوظيفية وهذا ما جعل ميرتون يطرح نوعين من الوظائف التي تظهر في البناءات والأنساق الاجتماعية وهي:

الوظائف الظاهرة والوظائف الكائنة:

- **الوظائف الظاهرة:** وهي ذلك النوع من الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة، والتي تعكس عموما أهداف محددة للحفاظ على النسق أو الأعضاء الذين يشاركون فيه، أو هي تلكا لوظائف الموضعية التي تساهم بصورة إرادية في تكييف كيان معين.
- **الوظائف الكائنة:** وهي مجموعة الوظائف التي لا يمكن أن تظهر بصورة ظاهرة بل مستترة وغير مقصودة ومتوقعة، ولكنها أيضا تكشف عن اجمالي الوظائف التي يمكن أن تسهم بصورة إيجابية أو سلبية (انحرافية) في نفس الوقت سواء للأعضاء وإلى النسق أو التنظيم الاجتماعي ككل.

- يعرف ميرتون الوظيفة تعريفا موضوعيا بأنها: "نتائج يمكن ملاحظتها تحقق توافق وتكيف النسق" كما يعرف المعوق الوظيفي على أنه: "نتاج يقلل من امكانية تحقيق هذا التوافق والتكيف". لم يهتم ميرتون بالجوانب الاستاتيكية بالبناء الاجتماعي، وفي هذا طرح فكرة المعوق الوظيفي ليشير به إلى تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها من تكيف النسق أو توافقه، ويوضح أهمية هذا المفهوم بقوله: " إن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الدينامية والتغير".

ويرى ميرتون أن لكي نستطيع تفسير وجود ظاهرة اجتماعية معينة علينا أن نبحث عن وظيفتها، أي النتائج المترتبة عليها بالنسبة للنسق الاجتماعي الأكبر الذي تمثل جزء منها وفي هذا يقول ميرتون: " محور اهتمام البنائية الوظيفية هو تفسير البيانات عن طريق الكشف عن نتائجها بالنسبة للبناءات الكبرى التي تضمها".

إميل دور كايم (1858-1917):

موضوع علم الاجتماع:

موضوع علم الاجتماع عند دور كايم هو الوقائع الاجتماعية، الممثلة في رأيه بالنظم الاجتماعية، وليس الأفراد أو ما يرتبط بهم من حوافز ودوافع.

وحدة التحليل: إن منهج دور كايم مستند على الناحية الوظيفية التي تحافظ على النظام الاجتماعي واستقراره، هذا بالإضافة إلى استخدام البحث الاجتماعي الإحصائي في دراسته المتعمقة والدقيقة عن الانتحار في مختلف فئات الشعوب، مؤكداً "إن الانتحار ظاهرة فردية ترجع إلى الفروق الفردية للأفراد والتي تنجم عن القوى والخصائص الاجتماعية التي تؤثر على وعي السلوك وتصرفات وقيم مواقف الأفراد، لذلك فإن ظاهرة الانتحار بالرغم من أنها فردية إلا أنها مسألة اجتماعية تفسرها التصورات الجمعية.

عوامل التغيير الاجتماعي: كان دور كايم يعزو التطور الاجتماعي إلى ثلاثة عوامل، كثافة السكان، وتطور وسائل المواصلات، والوعي الاجتماعي، ويتميز كل مجتمع بالتضامن الاجتماعي. وقد كان التضامن في المجتمع البدائي تضامنا "(أليا) إذ كان يقوم التضامن على روابط الدم، ويتميز هذا النوع بأنه بسيط غير معقد التركيب، وغير مميز الوظائف، وكما أن الدين هو أقوى مظاهر الحياة الجمعية في هذا الشكل من المجتمعات ويغلب على هذه المجتمعات سيادة العرف والتقاليد والخضوع لسلطات العادات الاجتماعية ويسمي دور كايم هذه المجتمعات (بالبدائية). وأما المجتمع الحديث فالتضامن ((عضوي))، إذ يقوم على تقسيم العمل، أي على التعاون الطبقي لكسب ضرورات الحياة، وتتصف هذه المجتمعات بأنها معقدة التكوين حيث تنتوع فيها الوظائف والأعمال وتزيد درجات التخصص ويصبح الفرد أداة من أدوات النتاج وعنصرا من العناصر الاجتماعية ويغلب على هذه المجتمعات سلطة القانون.

ماكس فيبر (1864-1920):

موضوع علم الاجتماع: هو العلم الذي يحاول أن يجد فهما "تفسيريا" للفعل الاجتماعي، من أجل الوصول إلى تفسير علمي لمجرى هذا الفعل وآثاره، ويعرف الفعل الاجتماعي بأنه سلوك إنساني يضفي عليه الفاعل معنى ذاتيا "سواء كان هذا المعنى واضحا" أم كامنا".

وحدة التحليل: اعتبر ماكس فيبر أن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هي الفرد الفاعل وقد ميز فيبر بين أربعة أنماط أساسية من الفعل الاجتماعي هي:

1-الفعل العقلاني:

الذي يرتبط بهدف ما، مثل: القائد الحربي الذي يريد أن يحقق نصرا ما، أو فعل مدير شركة لتحقيق الربح.

2-الفعل العقلاني القيمي:

الذي يرتبط بقيمة ما مثل ما يقرره قبطان سفينة من ألا يدعها تغرق وحدها بل يغرق معها، ومثل : الدفاع عن الوطن

3-الفعل العاطفي:

مثل قيام الأم بضرب طفلها عندما يقدم على سلوك غير مرض، هذه الأفعال هي أفعال وجدانية أو عاطفية وليست أفعالا " عقلانية لأنها ليست موجهة إلى هدف".

عوامل التغيير الاجتماعي:

إن العوامل الفكرية، وخاصة الفكر الديني ممثلا في حركات الإصلاح، كسبب أساسي لتفسيره لظهور الرأسمالية، فقد أرجع ظهور الرأسمالية في غالبه للأفكار الدينية الجديدة، والتي حلت محل الأفكار والقيم القديمة، كما كانت ممثلة في الكاثوليكية، والتي كانت تعطل الفعل والتطور الاقتصادي، الأفكار والقيم البروتستنتية تضمنت حثا " على العمل والادخار، وتحرر الفرد، والفكر العقلاني، فتطافت هذه لتكون أساسا" لظهور الرأسمالية. وأدى هذا التحول الفكري فينظره لمجتمع مزدهر اقتصاديا"، عقلاني التفكير والفعل، تحكمه المؤسسية التي تتمثل في نظام بيروقراطي، رسمي، وبهذا يمكن تفسير التغيير الاجتماعي بالتغيير في الفكر والنظام القيمي.

ومن التطورات التي ساعدت على نشوء علم الاجتماع في المجتمع الأوروبي والأمريكي:

-التطورات الحديثة في المجتمع الأوروبي

لقد صاحب تحول المجتمع الأوروبي خلال القرن 18 و 19 من حالة الإقطاع والاقتصاد الزراعي لحالة التصنيع وانتشار المدن، مما أدى للانتقال للمدن حيث تعتبر

مراكز للمصانع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وارتفاع مستوى المعيشة، وظهور الطبقات الاجتماعية.

التطورات الحديثة في المجتمع الأوروبي:

بدأ علم الاجتماع بأمريكا بدراسة المشاكل الاجتماعية الصغيرة والمحدودة بدلا " من النظام الاجتماعي والتغير الاجتماعي، وقد طور جورج ميد علما "جديدا" سمي بعلم النفس الاجتماعي، وهناك علماء آخرون أمثال روبرت بارك وأرنست بيرجس اهتموا بدراسة المشاكل الاجتماعية مثل: حياة المجرمين، ومدمني المخدرات، وانحراف الأحداث، أما الفترة الواقعة من عام 1940-1960 فقد تحولت الاهتمامات الاجتماعية إلى مجالات أخرى مثل تطوير النظريات كالنماذج المثالية للمجتمع، وهذا بالإضافة للاهتمام بأساليب البحث العلمي والأدوات الإحصائية، كما أن الإطرابات الاجتماعية التي حدثت عام 1960 لعبت دورا "هاما" على انشطار الأنشطة التقليدية لعلماء الاجتماع الأمريكيين، وأثناء ذلك العقد كان دور العلماء منصبا " على نقد المجتمع".

نظريات الصراع الاجتماعي:

عبد الرحمان ابن خلدون 1332-1406

موضوع علم الاجتماع عنده: ضرورة وجود علم خاص بال عمران البشري، والاجتماع الإنساني.

دراسة الظواهر الاجتماعية، وكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، سواء في نشأتها أو في تطورها.

وحدة التحليل عنده: عمل ابن خلدون دراسة تحليلية بخصوص المجتمع والعصبية والدولة، ويقول ابن خلدون في الباب الثالث من مقدمته في الفصل الرابع عشر بعنوان (فصل في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص) ويقول:

أعلم أن العمر للأشخاص على ما زعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة، والدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر المتوسط، فيكون أربعين هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته).

ويقول ابن خلدون: وأنا عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال: لأن الجيل الأول: لم يزل على خلق البداوة وخشونتها ووحشها من شظف العيش والبسلة والافتراس والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، والجيل الثاني: تجول حلهم من البداوة إلى الحضارة، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعي فيه ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة، فتتكسر صورة العصبية بعض الشيء وتؤنس منهم المهانة والخضوع، وأما الجيل الثالث: فينسون عهد البداوة وكأنها لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما فيهم من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تقننوه من النعيم وغضارة العيش، وتسقط العصبية بالجملة، وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة، فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل الخبرة، ويستكثر بالموالي ويصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء، حتى يأذن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت...

عوامل التغيير الاجتماعي: يفترض ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني ظاهرة طبيعية منتظمة، لها أسسها وقوانينها، كما يقول بتغيير هذه المجتمعات من حالة البداوة للحضر، وبهذا يصنف المجتمعات الإنسانية على أساس التباين في العيش.

فالبداوة ترتبط بالاعتماد الكلي على الحيوان كمصدر أساسي للعيش، وبهذا النمط في العيش بناءاً "اجتماعي قبلي متنقل" ، وقيام قيم ومعايير سلوكية أساسها الصلات القرابية وما تفرزه من عصبية ترابطية، وثم تؤدي الحاجات إلى ضبط العلاقات داخل الجماعة، وتؤدي إلى ظهور نوع من السلطة، تقوم شرعيتها على تقاليد وأعراف الجماعة، وقد تمثلت هذه السلطة في سلطة مجالس الكبار وظهرت الرياسة ممثلة في شيخ القبيلة، ولا تكون السلطة هنا إلا في إطار العصبية القرابية، ومع التطور داخل الزراعة، وبدأت أوجه الاستقرار، وإمكانية الفائض في الانتاج مما يفسح المجال لتقسيم العمل والتخصص وتتجلى هذه التغيرات بوضوح بدخول الصنائع والتجارة، الأمر الذي يترتب عليه تحول المجتمع إلى مجتمع حضري ويترتب هذا بظهور الدولة.

كارل ماركس (1818-1883):

موضوع علم الاجتماع:

وضح ماركس في نظريته الحتمية المادية أو المادية التاريخية أو المادية الجدلية بأن هناك وحدة لا تقبل الانفصال بين:

أ- قوى الإنتاج **social forces**: المؤلف من موضوعات الإنتاج (الأرض،

المناجم، الغابات، المواد الخام) وأدوات الإنتاج (الفؤوس، المحاريث، الآلات).

ب- علاقات الإنتاج **Relation of production**: وهي تلك العلاقات

الاجتماعية بين الناس والروابط الاجتماعية التي يقتضيها الانتاج ويستحيل بدونها.

وحدة التحليل:

اعتبر ماركس المجتمع الإنساني وحد الدراسة والتحليل، وقال بأن فهم المجتمع وتفسير تطوره يقوم على افتراض أن القاعدة الاقتصادية هي أساس تشكيل البناء الاجتماعي وتطوره.

ويطلق على هاذين الجانبين نمط الإنتاج Mode production، وأن علاقات الإنتاج تعتمد على ملكية وسائل الإنتاج Means of production وتعمل على تطوير قوى الإنتاج من خلال تقسيم العمل، وهذا التطور هو نقطة البدء في التغيير الاجتماعي لأن هذا يحدث خلا " في التوازن القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فمع تطور أدوات الإنتاج يتطور الإنسان أيضا " فتنمو مهاراتهم وقدراتهم".

عوامل التغيير الاجتماعي:

نتيجة عمليات التناقض والصراع بين قوى الإنتاج وعلاقاته من جهة، وبين الطبقات من جهة أخرى، يمر المجتمع الإنساني بمراحل يطلق على كل منها نمط إنتاج، وقد ذكر ماركس عدة أنماط إنتاج هي: النمط البدائي، العبودي، الإقطاعي، والرأسمالي ثم الاشتراكي الذي يتطور إلى النمط الشيوعي، والذي يفترض أن يكون الحالة المثالية الخالية من التناقضات، وذلك بإحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة، وإضافة إلى النمط الآسيوي الذي تحول فيه الأهمية من العامل الاقتصادي إلى السياسي كمشكل للمجتمع.

المكانة العلمية:

هو مؤسس الشيوعية العلمية وفلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي العلمي، وزعيم ومعلم البروليتاريا العالمية، ولد في ترييف (ألمانيا) حيث أنهى المدرسة الثانوية في عام 1835، وبعد ذلك التحق بجامعة بون ثم جامعة برلين، وفي ذلك الوقت كانت نظريته العامة للعالم قد بدأت تتشكل، ولقد تمسك ماركس بالأفكار الديمقراطية

الثورية فأتخذ موقفا "يساريا" متطرفا بين الهيجليين الشباب، وكما تم طرده من عدة أقطار بسبب نشاطاته الثورية حتى استقر أخيرا " في إنجلترا، إن ككتاباتة كانت تنصب بشكل واسع على الفلسفة، والاقتصاد، والسياسة، والتاريخ، ولم يفكر بنفسه كعالم اجتماع، ولكن عمله كان غنيا" بالقضايا الاجتماعية حتى وصف أنه واحد من أكثر المفكرين بعلم الاجتماع الأساسيين.

رالف دهرندروف Ralf dahrandorf:

ينظر مفكرو مدرسة الصراع على العكس من تشديد الوظيفيين على الاستقرار والاجتماع إلى العالم على أنه في حالة صراع متواصل، ويفترضون أن السلوك الاجتماعي يحسن فهمه في سياق الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة، وليس من الضروري أني كون هذا الصراع عنيفا إذ يمكنه أن يأخذ شكل المفاوضات العمالية والسياسات الحزبية والتنافس بين الجماعات الدينية والآتنية، فإمتداد لأعمال ماركس بدأ علماء الاجتماع المعاصرون ينظرون إلى الصراع لا على أنه مجرد ظاهرة طبقية فحسب، ولكنه جزء من الحياة اليومية في جميع المجتمعات ومن بين هؤلاء العلماء رالف دهرندروف.

يعرف دهرندروف النظرية السوسولوجية كونها: " مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة وغير متميزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".

ينطلق دهرندروف في نظريته للمجتمع من نقد للبناية الوظيفية والنظرية الماركسية معا، ويعتبرها نظريات مجتمع اليوتوبيا، ويرى ضرورة الخروج عن هذا التحليل الطوبائي الذي ينظر للمجتمع نظرة مثالية مطلقة بحيث كل المؤسسات متزامنة، إلا أنه استخدم نفس أدوات التحليل لكلي النظريتين وحل بنظرية الكامل ونظرية القهر، تنظر نظرية التكامل أن كل المجتمع متواصل إلى درجة ما وثابت من حيث بناء عناصره المتكاملة، ولكل عنصر

وظيفة خاصة بحيث يسهم في دوام المجتمع كنسق، ويعتمد كل بناء اجتماعي وظيفي على نموه من الوفاق بين أعضائه، وعلى العكس من هذه الأفكار تركز نظرية القهر على أن كل مجتمع عبارة عن موضوع عمليات التغيير بوجهة أو بأخرى، والتغيير الاجتماعي هذا كل الوجود، ويصور كل مجتمع في كل فترة نوعا من النزاع أو الصراع ويسهم كل عنصر في عدم تكامل النسق، كما أن كل بناء اجتماعي على وفاق القيم، وإنما يعتمد على قهر بعضها البعض، وقد رأى دهرندروف أن كلتا النظريتين هامتين لفهم المجتمع في اجتماعهما.

من خلال هذا الدمج اقترح دهرندروف نموذجا، للصراع بدل اليوتوبيا، وانتقاده للاتجاه الطوبائي، وحاول أن يضيف نوعا من الموضوعية على نظريته فأعترف بالصراع كظاهرة اجتماعية طبيعية في كل المجتمعات يمكن أن تكون له وظائف إيجابية تدفع نحو التغيير، فهو لا يتصور وجود المجتمع في ضوء مفاهيم التنسيق الوظيفي والتكامل والتناسق والتوازن والتضامن، كما لا يتصور وجود المجتمع في ضوء الصراع الطبقي ذو المضمون الاقتصادي المادي كما زعم ماركس، وإنما ينادي بضرورة إعادة توجيه علم الاجتماع نحو مشكلات التغيير والصراع والقهر التي ينطوي عليها البناء الاجتماعي.

حاول دهرندروف في كتابه "الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي" أن يفحص مدى فائدة التحلل الاجتماعي الذي قدمه ماركس في دراسته للمجتمع الرأسمالي إذ ذهب إلى أن: " هذا التحليل يحتاج إلى تعديل عندما يطبقه على المجتمع الصناعي الحديث أو المجتمع ما بعد الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أن البناء الاجتماعي لهذا المجتمع قد شهد تغيرات ملحوظة منذ أعمال ماركس مثل: تطور الشركات الصناعية والتجارية ونتيجة للتقدم التكنولوجي، تغير أوضاع العمال في الشركات الصناعية، واختلاف معدلات العمال المهرة وغير المهرة، تطور مفهوم الطبقة الوسطى التي أصبحت تضم ذوي البياقات البيضاء، ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي وبخاصة بين الأجيال....."

ويوضح دهرندروف في تحليله للمجتمع الصناعي الحديث أن الصراع في المجتمع ما بعد الرأسمالي سوف يصبح صراعا منظما ويتم بصورة نمطية يمكن التنبؤ به والتحكم أو السيطرة عليه إذا خضع لقواعد محددة ومعروفة، فالصراع يتم ويقع في المحيط السياسي وليس في الميدان الاقتصادي ومن علاقات الملكية لوسائل الانتاج إلى علاقات السلطة، ومن تعارض المصالح إلى استمرار الصراع، ومن الصراع كوسيلة ضرورية للتغير إلى البحث في وظائف الصراف في الكل الاجتماعي، واستنادا إلى هذه الرؤية يحدد دهرندروف أسس المجتمع الرأسمالي الذي يسميه "مجتمع ما بعد الرأسمالي" في النقاط التالية:

يغير كل مجتمع معروف عندنا من قيمه ونظمه باستمرار، وقد يكون هذا التغير سريعا أو تدريجيا عنيفا أو منظما شاملا أو محدودا، ولكن لا يمكن أن يغيب عن الذهن أبدا أن الأفراد يخلقون تنظيمات ليعيشوا في إطارها سويا متعاونين، وهي حالة التوازن والنظام.

يجب إعادة صياغة النظرية الاجتماعية لتخرج من عالم اليوتوبيا إلى نموذج الصراع، الذي له كفاءة امبريقية تتمثل في قدرته الكبيرة على دراسة التغير، فالصراع هو القوة الخلاقة التي تصاحب التغير.

يتمسك دهرندروف بنموذج الصراع والتوازن، فالمجتمع له وجهان متوازيان: الأوليكشف عن الاستقرار والتآلف والاتفاق العام "التوازن" والوجه الثاني يكشف عن التغير والتحول "الصراع" ومن هنا ليس بمقدورنا- والفهم لدهرندروف- فهم الواقع بشكل حقيقي إلا إذا وضعنا ايدينا على التفاعل الجدلي بين الثبات والتغير والصراع.

لم تعد النظرية الماركسية في الصراع الطبقي تتلائم مع بناء المجتمعات الصناعية الحديثة فقد تغير هذا البناء الاجتماعي الرأسمالي عن الوقت الذي كتب فيه ماركس أطروحته. ومن أهم مظاهر هذا التغير في رأي دهرندروف انفصال الملكية عن الادارة إضافة إلى تفتت وحدة الطبقة العاملة فلم يعد كل أفراد البروليتاريا يشغلون مكانة واحدة في

المجتمع وهنا يركز دهرندروف على مصطلح "أشباه الجماعات" بدلا من "الطبقات" ويرى بأن توجهات هذه الجماعات تحدد من خلال حيازة السلطة والاستبعاد منها، وبكلمة واحدة لينما وجدت السلطة فسوف يناظر الناس من أجلها.

إن النموذج الذي قدمه يجمع بين عناصر التوازن والاستقرار، وعناصر الصراع والتغير، وبذلك نجده اهتم بالصراع الاجتماعي الذي أهمله أصحاب النظام، وقبل بالشكل العام كما تصوره ماركس، ولكنه في الوقت ذاته رف مضمونة ليقدّم مضمونا جديدا استبدل فيه الحتمية الاقتصادية بالحتمية السياسية.

القضايا التأسيسية لنظرية الصراع:

اهتم دهرندروف بحقيقة مؤداها أن الأبنية الاجتماعية قادرة على أن تنتج من نفسها العناصر التي تدبرها أو العناصر التي تغيرها، وتبعاً لذلك حول تحديد الجماعات والعمليات التي تدخل في أحداث هذه الظاهرة تحديدا نظريا، وتحليلا تجريبيا امبريقيا، وقد حاول أن يصيغ نظرية عامة من الصراع الاجتماعي مستفيدا من نظرية التكامل ونظرية القهر، وأسس نموذجا توفيقيا أسسه القضايا التالية:

- المصالح هي العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية
- تتضمن الحياة الاجتماعية القهر والاغراء والاقناع
- الحياة الاجتماعية انقسامية بالضرورة
- الحياة الاجتماعية تولد التعارض والتناقض
- الحياة الاجتماعية تولد مصالح تتباين في القطاعات المختلفة
- يتضمن التباين الاجتماعي وجود سلطة
- الانساق الاجتماعية مفككة ومملوءة بالتناقضات
- تتجه الانساق الاجتماعية إلى التغير

- كل مجتمع هو صيغة من العناصر المستمرة نسبيا
- كل مجتمع هو صيغة متكاملة من العناصر
- يسهم كل عنصر من عناصر المجتمع في أداء وظائفه
- يقوم كل مجتمع على أساس الإتفاق بين أعضائه

وفي سياق منظور دهرندروف هذا الجدلي دعى به إلى اختيار مجموعة القضايا من أجل الوصول إلى جواب عن التساؤل: ما الذي تكشف عنه مجموعة القضايا عن الصراع داخل الانساق الاجتماعية؟

معالجة قضاياها في المجتمع ما بعد الرأسمالي التي تحوي أنواع شتى من الممارسات السياسية وأنماط التفاعل، والظروف التنظيمية وتوزيع السلطات داخل التنظيم كلها متغيرات وغيرها يمكن أن تؤثر في العملية الصراعية ويأتي تفصيل القضية في الفروض النظرية لنظرية الصراع الجدلية.

قضايا وفروض دهرندروف:

لقد صاغ دهرندروف مسلمات الصراع في الفروض التالية:

- كلما كان في وسع الأعضاء في الجماعات وفي الرابطة المتناسقة أن يصبحوا مدركين لمصالحهم الموضوعية وتكوين جماعات صراع كلما زاد احتمال حدوث الصراع.
- كلما كان في الامكان تلبية الشروط التقنية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعات صراع.
- كلما أمكن ظهور قيادة بين الجماعات، كلما زاد احتمال تلبية الشروط والظروف التقنية للتنظيم.

- كلما أمكن تلبية الشروط السياسية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعات صراع
- كلما أمكن تلبية الشروط السياسية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعات صراع
- كلما سمحت الجماعات المسيطرة بتنظيم المصالح المتعارضة، كلما زاد احتمال تلبية الشروط السياسية للتنظيم.
- كلما أمكن تلبية الشروط الاجتماعية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعة صراع
- كلما زادت فرضة أعضاء الجماعات للاتصال كلما زاد احتمال تلبية الشروط الاجتماعية للتنظيم.
- كلما سمحت الترتيبات البنائية بالتمييز، كلما زاد احتمال تلبية الشروط الاجتماعية
- كلما قلت تلبية الشروط الفنية والسياسية والاجتماعية، كلما زادت شدة الصراع
- كلما كان توزيع السلطة والمكافآت الأخرى مرتبطة بعضها ببعض الآخر، كلما اشتد الصراع.
- كلما قل الحراك بين الجماعات المسيطرة والخاضعة، كلما اشتد الصراع.
- كلما قلت الشروط الفنية والسياسية للتنظيم، كلما زاد الصراع عنفا.
- كلما زاد حرمان الجماعات الخاضعة في توزيع المكافآت والمميزات من أساس مطلق إلى أساس نسبي، كلما اشتد الصراع عنفا.
- كلما قلت قدرة جماعات الصراع على وضع اتفاقات تنظيمية، كلما اشتد الصراع عنفا.
- كلما اشتد الصراع، كلما زاد حدوث التغيير الهيكلي، وإعادة التنظيم الناشئ عن الصراع.

- كلما زاد عنف الصراع، كلما زاد معدل التغيير الهيكلي وإعادة التنظيم من جديد.

2-2- لويس كوزر والصراع الوظيفي Lewis coser :

يعتبر لويس كوزر أحد رواد الماركسية المحدثه أو نظرية الصراع، الذين امتزجت كتاباتهم بخبراتهم المهنية كأساتذة لعلم الاجتماع في العديد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، ولد بألمانيا ودرس بأمريكا، وكان من تلامذة روبرت ميرتون، اهتم بالنظرية السوسيولوجية وعلم الاجتماع المعرفة وعلم الاجتماع العلم، ومن أهم أعماله وظائف الصراع الاجتماعي الذي صدر عام 1956 جاءت اهتماماته السوسيولوجية والتي اصطبغت بتحليلات الصراع من خلال تبنيه للعديد من الاتجاهات اليسارية (الحزب الشيوعي الأمريكي)، وساهماته في نظرية الصراع ارتبطت أيضا بالكثير من التحليلات الطروحات البنائية الوظيفية الكلاسيكية والمعاصرة، والتحليلات السيكوسوسيولوجية ونظرية التفاعل لجورج سميل، وقضايا الماركسية وخاصة أفكار كارل ماركس، إلا أنه شن حملة نقد للاتجاهات السابقة عليه وفي عصره، بحيث قدم انتقادات كثيرة للبنائية الوظيفية وتصوراتها لقضايا النظام والتوازن التام وخاصة انتقاداته لبارسونز الذي أوضح أنه قلل من دور الصراع في اعماله التحليلية معبرا الصراع بمثابة مرض، وانتقد أيضا وبشدة رالف دهرندوف لضعف تأكيده على الوظائف الايجابية للصراع في صيانة الأجهزة والتنظيمات الاجتماعية، هذه الانتقادات الجانبيين سمحت لكوزر بصياغ منهج نظري يمكن له أني كمل صورتي التنظير الوظيفي والصراعي الجدلي وذلك بوضع نسق للتصورات والمفاهيم التي توضح كيف أن العملية المؤسسية تحل مشكلة النظام، ويركز فيه على عملية الصراع الاجتماعي، وعلى وظائف الصراع الاجتماعي بدلا من الوظائف السلبية للصراع، واعتقد أنا لوظائف الايجابية للصراع تؤدي إلى تزايد التكيف أو توافق مجموعة من العلاقات الاجتماعية الخاصة بدلا من التفكك والانحلال الذي نادى به ماركس، وهكذا فالصراع عنده يعني النضال في سبيل قيم محددة، والصراع على مراكز ومكانات معينة في سبل بلوغ السلطة

والاستيلاء على الموارد النادرة التي تستمد منها القوة، وتكمن أهداف المتصارعين في تحقيق التعادل والتوازن بين المتنافسين أو الإضرار بهم.

وعلى غرار رواد الماركسية المحدثه ودراساتهم لاصل وأسباب الصراع وأنواعه ونتائجه (الجذور النظامية للصراع) نجد كوزر قد سعى في طروحاته حول الصراع إلى التركيز على النتائج المترتبة عن الصراع والتي توجد في كل الأبنية الاجتماعية المسيطرة، بالإضافة على ذلك النوع من البنى القابلة للتغير والاستمرارية.

أصل الصراع الاجتماعي عند كوزر:

حاول كوزر في دراسته عن الصراع الاجتماعي أن يولي اهتماماً أكثر من غيره من منظري الصراع كماركس ودهرندوف ودافيد لوكود وجورج سميل، وخاصة الدور الذي تلعبه عواطف الناس في تولد الصراع الاجتماعي، والفكرة هاته استمدتها من جورج سميل واليت تدور حول مدى تأثيراً عواطف الناس على ظهور الصراع العدائي وخاصة بين الأفراد الذين تجمعهم علاقات اجتماعية قوية حيث تظهر مظاهر الحب والكراهية بصورة واضحة في إطار هذه العلاقة واليت تنتج عن طبيعة هذه العواطف وتأثيرها على طبيعة العلاقات الاجتماعية.

ويرى كوزر أن الصراع الاجتماعي في المجتمعات الحديثة ليس الصراع على الملكية كما زعم كارل ماركس: " بل صراع على القيم وطلب المكانة والموارد النادرة، بحيث لا تكون بوسع هذه الجماعات المتصارعة تحقيق القيم المرغوبة فحسب، بل تحييد وإيذاء أو حتى اقضاء الجماعات المتنافسة"

وعما يؤخذ على هذا التعريف أنه يتضمن المواقف التي يمكن أن توقف فيها المصالح المتعارضة والخلافات حول القيم دون إيذاء الخصوم.

3-2-2-أنواع الصراع عند كوزر:

ينصف كوزر الصراع وفقا لدرجة انتظامه المعياري داخل النسق الاجتماعي، وفي هذا يميز بين نوعين من الصراع، الأول مصاغ صوغا نظاميا، يتمثله النسق ويوزعه بين مكوناته، وهو الصراع الواقعي، والثاني غير مصاغ صوغا نظاميا، وهو ذلك الصراع الذي يفوق النسق عن أداء وظائفه الاجتماعية وهو الصراع غير الواقعي، وفي هذا نجده متأرا بالتصور البارسوني عن الصراع، ورأى أن التغير الذي يحدث كنتيجة مصاحبة للصراع يساهم في إعادة التكييف الاجتماعي للاعضاء وإعادة انتاج النسق من جديد وضبط توازنه.

- **الصراع الواقعي:** يحدث هذا النوع من الصراع داخل اطار من القواعد النظامية والمؤسسات التنظيمية تتحدد فيه السلطات وتقسيمات العمل والمهام، ويكون غالبا صراعا عقلانيا منظما، يحدث بين الأفراد المشكلين للتنظيم والجماعات التنظيمية.
- **الصراع غير الواقعي:** يعبر الصراع غير الواقعي عن الحرمان من المشاركة في المطالب الاجتماعي والذاتية، أو عدم قدرة أطراف الصراع المتنافرة والمناحرة على تحديد الأهداف، وغالبا ما يفسر هذا النوع من الصراع في إطار ما يسمى بالمصالح الخاصة للأفراد والجماعات.
- **الصراع الخارجي:** يتم هذا النوع من الصراع بين الأمم والشعوب، أو بين جماعتين أو أكثر مثل مثل الصراع الاتني والعاطفي، أي بين طرف الجماعة والجماعة الخرجية.
- **الصراع الداخلي:** استعان كوزر في ضبط مصطلح الصراع الداخلي بتصورات وتحليلات الاتجاه الوظيفي والمراكسي والاتجاه السيكلوجي، والاستشهاد بالدراسات الانتربولوجية، وانطلق من فكرة الوظيفية القائلة بأن الصراع يعكس

مظاهر الخلل والانحراف والتفكك الذي يظهر بين أعضاء الجماعة داخل النسق.

الفريد باريتو (1848-1923)

موضوع علم الاجتماع: الصفوة

وحدة التحليل: المجتمع الانساني ((السلوك الانساني))

عوامل التغيير الاجتماعي: من خلال التفكير الانساني، فالبعض يملكون الابداع والتفكير، وهم الصفوة، الذين يتحكمون في سير الأمور، الأغلبية لا تملك هذه القدرات وتشكل العامة النقادة، وبهذا فالتغيير يرتبط بإرادة الصفوة وهم القلة، ولهذه الصفوة دورة يستبدل فيها من هم في الحكم بمن هم خارجه فتتم عملية التغيير، وكما نظر باريتو للمجتمع أنه نسق وفي حالة توازن، يتكون من أجزاء مترابطة متساندة.

جورج زيمل (1858-1918):

موضوع علم الاجتماع عمليات الصراع والتنافس والتعاون بين الأفراد في المجتمع.

وحدة التحليل:

اهتم زيمل بعملية التفاعل بين الأفراد، ولكنه تجاوز مضمون التفاعل ليركز على أشكال وصور عمليات التفاعل، فمهما اختلف نوع النشاط كمضمون سواء كان سياسيا" أو اقتصاديا" أو أسريا" فإن أشكال التفاعل متماثلة، فأما يكون التفاعل صراعا" أو تنافسيا" أو تاعاونيا" وهكذا...

عوامل التغيير الاجتماعي: عوامل التغيير هي الناتجة من عمليات الصراع أو

التنافس أو التعاون، تكون نتائج هذه العمليات هي عوامل التغيير في المجتمع... فالصراع بين الجماعات مثلا "يقوي درجة التضامن داخل الجماعة...."

يعمل علم الاجتماع على مستويين من التحليل:

- علم إجتماع المنظور الصغير الميكروسوسيولوجي: يدرس السلوك اليومي في مواقف التفاعل وجها لوجه وهي تركز على المستوى الخاص والفردى فيصبح مجال الدراسة ضيق.
- علم اجتماع المنظور الكبير الماكروسوسيولوجي، يعمل على تحليل الأنساق الاجتماعية الكبرى تركز على المستوى العام والمجتمعي.

وهناك علاقة وثيقة بين مستوي التحليل

ريمون بودن والفردانية المنهجية * L'individualisme méthodologique

جذورها:

أكد بودون من خلال كتاباته عن أصالة مقارنته الفردانية وتجذرها في الإنتاج السوسيولوجي الكلاسيكي إذ يعيدها أساسا إلى أعمال كل من "ماكس فيبر" و"باريتو" من خلال التصنيف الفيبري المعروف للأفعال الانسانية (الفعل التقليدي، الفعل العاطفي، الفعل الانفعالي، الفعل العقلاني القيمي، الفعل العقلاني الغائي)، إلى جانب التميز الباريتي بين الفعل المنطقي والفعل غير المنطقي.

بل يذهب إلى أبعد من ذلك إلى امتداد جذورها لعلماء الاجتماع المعروفون برواد المقاربة الكليانية L'approche holistique التي لم تنتظر للفرد إلا بوصفه نقطة عبور للأفكار الجماعية حيث تحدد طموحاته ورغباته عبر محيطه الاجتماعي على حد تعبير Boudon إلى جانب عرضه لما اصطحب عليه "توكفيل Tocqueville" بنتاج اتساع المجال الخاص، وكذا كتدعيم الاستقلالية الفرد معيارا وأخلاقيا كما في أعمال "دوركايم" أو ما طرحه "ماركس" حول تدعيم المنافسة في السوق لانعزال الأفراد.

لنصل إلى أن بودون يرى أنه لابد من اعتماد هذه الجزئيات كأساس لنظريات التغير الاجتماعي لدى رواد المقاربة الماكروسوسولوجية وليس الاعتماد على الكليات، المهم في نظره أنهم يعترفون في داخل أطروحاتهم بوجود مسألة الفدرانية.

دلالات النظرية:

1- رؤية الفدرانية كواقعة اجتماعية: إن الانتقال من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات المعقدة هو واقعة اجتماعية مرت بها البشرية، والتغيرات مست الفرد والجماعة والنظام والسلوك ونمط الحياة، فلماذا لا نكون أمام واقعة اجتماعية ويبدو الفرد مميزا عن ذي قبل وربما سيدا للمرحلة القادمة من الحياة الاجتماعية.

2- الفدرانية كقضية منهجية: ركز بودون على النقاط التالية:

أ- خصوصية الظاهرة الاجتماعية والتي تستوجب الفطنة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة تحليلها تحليلا ماكروسوسولوجيا كونها معقدة تتغير بتغير الأفراد، وهذا المنطق المعقد ينتجه الفرد لا البنى كما في سوسولوجيا ماركس ولا المؤسسات كما في سوسولوجيا دور كايم.

ب- خصوصية التحليل السوسولوجي: تكمن كما يقول بودون في "...دراسة حالات فردية لا من خلال براديقم استخراج المفرد من المفرد بل من خلال نمط أو شبه نمط ممثل لبنية نظام التفاعل تنموا داخله الحالات التي سنفسر "بمعنى أن الأفراد المكونين للنظام لديهم القدرة من خلال تفاعلهم على الفعل والتأثير ومن ثم تغيير هذا النظام.

ت- يتعين على عالم الاجتماع كما يقول: "...استخدام منهج يدرس الأفراد الفاعلين الموجودين في نسق للتفاعل، باعتبار أن هؤلاء الأفراد هم الذرات المنطقية لتحليله... ولا يمكن لعالم الاجتماع أن يكون مقتنعا بنظرية تدرس

تجمعا (طبقة، جماعة، أمة...) باعتباره الوحدة الأساسية التي تهبط إليها النظرية... أو أن يكون مقتنعا بجهد يقوم به لتحليل ردود أفعال الأفراد حيال القيود التي يفرضها النسق...."

بالعودة إلى كتابه « La logique du social » الذي يعد بمثابة مقدمة إلى التحليل السوسيولوجي لحساب الإجراءات المنطقية وغير المنطقية للأفراد، يمكن تحديد الافتراضات الجوهرية لعلم الاجتماع في النقاط الثلاث التالية:

- إن الفرد وليس الجماعة هو ذرة منطقية « L'atome logique » من التحليل السوسيولوجي.
- عقلانية هذا الفرد هو عادة نوع معقد ولا يمكن أن تستخدم فقط لحساب أنماط الأفعال المنطقية، كما في معنى pareto
- الأفراد مدرجون في نظم للتفاعل مع بنية ثابتة خاصة مع وجود بعض القيود
- بمعنى أن الأفراد هم المسؤولين المباشرين عما يطرأ داخل الأنظمة من ظواهر والتي تقوم في نظره على أساسين:
- أنها نتاج لأفعال ومواقف ومعتقدات وسلوكات الأفراد كأساس أول يقوم عليه براديقم علم الاجتماع.
- ضرورة البحث عن معنى هذه السلوكات الفردية، أي الاجابة عن السؤال لماذا؟ وهكذا ما يسميه ماكس فيبر بالفهم، بمعنى فهم سلوكات الأفراد قصد فهم خفايا الظاهرة والآليات المتحكمة فيه، دون معزل عن ضغوطات الأنظمة المحيطة والتي يتحرك في إطارها الأفراد.

وبالتالي بدون لم ينفي أثر البنى في الفعل الفردي، فهي تساهم جزئيا في تحديد اختيارات الفاعل، حيث يقول: "...إن الذرة المنطقية للتحليل السوسيولوجي هو إذن الفاعل الفردي، وهذا الفاعل لا يتحرك في فراغ مؤسستي واجتماعي، ولكن مجرد أن يكون فعله

واقع في سياق من الضغوطات التي يجب أن يقبلها كمعطيات مفروضة عليه، لا يعني أنه يمكن أن نجعل من سلوكه النتيجة الحتمية لتلك الضغوطات....." فالبنى إذن موجودة لكنها تعجز عن نفي قدرة الفرد كفاعل على الاختيار، وبالتالي على عالم الاجتماع أن يعود إلى جوهر الظاهرة لا إلى مظهرها الخارجي. وذلك عبر البحث في دوافع الأفراد ومنطقهم في سلوكهم فعل دون آخر.

بنيويه بيير بورديو:

لا شك أن بيير بورديو عالم إجتماع موسوعي لم يقدم على مغامرة علمية قبل أن يستطلع الطروحات التي سبقته لصياغة نظريته، وعليه فقد شكلت بنيوية ليفي شتراوس مفتاحا لدراسات بنيوية أشد عمقا وفهما وجدة بما أنها انطلقت من رؤية تكرار البنى باعتبارها عملي ليست جامدة بقدر ما هي متحركة ونشطة، هذا التصور لشتراوس جاء معاكسا تماما للدراسات البنيوية التقليدية حول الجماعات الاثنية والتي كانت تكتفي بملاحظة ثبات البنيات وتكرارها دون أن تبحث عن تفسير لهذا الثبات، وهي فيواقع تصورات الأمر ذات طبيعة استعمارية رافقت الحركة الاستعمارية الأوروبية التي انطلقت في القرن 19 ولم تر حينذاك في المجتمعات القديمة إلا بنى ثابتة أن مجتمعات بلا تاريخ، وعلى العكس من ذلك جاءت بنيوية شتراوس عبر " البنى الأولية للقرابة" لتفصح هذا التوجه من خلال مهمة حددها شتراوس لنفسه وهي "كشف الأنساق المستترة للعلاقات والقيام بتنظيمها" لتفتح بابا للتقصي بلا حدود، هذه الأطروحة جاءت حتى بخلاف ما ذهب إليه الطرح الماركسي الذي حصر تفسير البنية بالعامل الاقتصادي بما في ذلك البنية الفيبيرية التي حاولت التعمق أكثر حين ركزت على الدراسات التطبيقية ولاحظت مدى الصعوبة في تحديد المعايير التطبيقية.

في البنيوية التكوينية ينطلق بورديو من رؤية المدعى الاجتماع (المدى الحيوي) كحقل من الصراعات الاجتماعية التي تقع في نطاق الطبقات، هذه الصراعات التطبيقية التي ينبغي النظر إليها بعيدا عن المحتوى الماركسي التقليدي للصراع الطبقي، بل

تحتوي أحد المفاهيم المركزية في البنيوية التكوينية وهو الهابيتوس بوصفه منهجية ذات محتوى ثقافي وظيفتها إعادة إنتاج الصراع الطبقي بل وتكريسه عبر المحتوى الثقافي.

إن الكلمات التي يستعملها بورديو مستعارة حقيقة من الماركسية، ويقدمها بمحتوى جديد عبر مفهوم " الرأسمال الثقافي " بوصفه رأسمال رمزي مقابل الرأسمال الاقتصادي بوصفه مفهوم مادي، بمعنى أن التمايز الاجتماعي لا يقع بالضرورة ولا يمكن رؤيته فقط في نطاق الرأسمال الاقتصادي كمدى حيوي بل في نطاق الرأسمال الثقافي (الهابيتوس) الذي يسعى إلى تكريس التمايز وإعادة إنتاج الطبقات لا شعوريا، لهذا فهو يتسم بالعنف الرمزي تماما مثلما هو الرأسمال الاقتصادي الذي يتسم هو الآخر بعنف مادي.

ثانيا: التصورات النظرية

إنطلاقا من هاتين الأطروحتين عديمتي الجدوى بالنسبة لبورديو فإن إجابته ستنظم حول ثلاثة تصورات يسعى من خلالها إلى تحديد موضوع البحث الاجتماعي، هذه التصورات هي:

التصور الأول: نسق المواقف والعلاقات

فالموضوع الاجتماعي في هذا التصور هو الموضوع الذي يكشف عن مجموعة العلاقات الداخلية في البنية، أو هو نسق من العلاقات الذي يسمح لنا التحليل بالوصول إلى وظائفها، أي التعرف على الطريقة التي تشتغل بها العناصر النسقية المكونة للبنى وكيفية ترابطها وأدائها واشتغالها.

وفي هذا السياق فإن هدف البحث الاجتماعي هو السعي إلى إظهار منطق النسق من خلال ثلاث عمليات:

- أولها إسقاط بعض الظواهر والقيام بعملية إستكشاف متعددة، أي الكشف عن نسق العلاقات المحددة وإستبعاد المعطيات الحكائية والتاريخية والاقتصادية.
- ثانيها تعليم النسق، أي الكشف عن أنساق التفاعل الداخلية والخارجية معا، فلو أخذنا أنساق المواقف داخل الجامعة مثلا لتوجب علينا النظر في نسقين هما: النسق الداخلي أي موقف السلطة الجامعية والنسق العلمي الذي يربط الجامعة بالخارج.
- أخيرا تطوير النسق عبر البحث عن تمييز كل الحلقات المترابطة العملية والرمزية والإيديولوجية وكل السلوكات الفردية التي يحددها نسق العلاقات.
- هكذا يتوصل بورديو إلى استعمال مقولة الحقل الذي ينتظم بداخله كل أنساق المواقف والتفاعلات الآتفة الذكر. ومن الواضح أننا إزاء منهجية تبين لنا مشروع استعمال مفهوم الحقل الاجتماعي ضمن الشروط المحددة (الإسقاط، التعيين، التطوير)

التصور الثاني: الهابيتوس

تترجمه بعض المؤلفات ب (الآبيتوس) ويكاد في الواقع أن يشكل جوهر نظرية بورديو في البنيوية، وهو أداة منهجية اختبارية يستطيع حتى الفرد المتخصص أن يسقطه على نفسه ليتعرف على مكانته الطبقية والاجتماعية بشكل عام، كما يمكن الفرد من قراءة المجتمع وتكويناته الطبقية بسلاسة ومتعة لا يعكر صفوها إلا شعور الفرد حقيقة وواقعا بالمدى الحيوي الذي ينتمي إليه فما هو الهابيتوس؟

يعرفه بورديو بأنه: "نسق الاستعدادات المكتسبة وتصورات الإدراك والتقويم والفعل التي طبعها المحيط في لحظة محددة وموقع خاص " هو إذن موجه لسلوكات الفرد اعتمادا على مرجعية معينة تقع في البنية الذهنية وبالتحديد فيما يسمى بعلم النفس بالأنا الأعلى، أي الذي يتحكم بإجمالي الممارسات والسلوكات الناتجة عن الفرد بشكل لا شعوري، لذا يعتبر

الهابيتوس من جانب آخر منتج الممارسات وأصل الإدراكات وعمليات التقويم والأعمال أو مجموعة القواعد المولدة للممارسات، أما موقعه فهو يتوسط بين العلاقات الموضوعية والسلوكيات الفردية، وهو في آن معا ناتج عن استبطان الشروط الموضوعية مثلما هو الشرط اللازم للممارسات الفردية، ولأنه كذلك وكل ذلك فهو يضفي الشرعية على الترتيبات (الصراع الطبقي) والتمايز (العنف الرمزي والثقافي) دون حدوث أي صدام ظاهري بين الطبقات.

التصور الثالث: إعادة الإنتاج

تميل البنيوية التقليدية في دراستها للمجتمعات التقليدية إلى الاعتقاد بأن ثبات البنى هو أمر مكتسب دون أن تتحمل مسؤولية التساؤل عن الشروط المولدة لعمليات التكرار هذه فقد حاولت الماركسية تقديم إجابة إجمالية لمشكلة إعادة إنتاج نسق الطبقات عبر التحليل الاقتصادي وتضخيمه إلى أقصى حد باعتماد علاقة وحيدة هي مدى تملك رأس المال.

ومن جهته حاول بورديو تحليل جميع أفعال إعادة الإنتاج من خلال دراسته للنسق المدرسي ووظيفته محاولا إدخال مفاهيم للتفسير مثل:

- العنف الرمزي
- الرأسمال الثقافي
- استراتيجيا إعادة الإنتاج

ثالثا: الصراع الطبقي

كيف يقع الصراع الطبقي؟ وأيها أشد وقعا وتأثيرا على الفرد والمجتمع: الصراع الطبقي المادي؟ أم الصراع الطبقي الرمزي؟

يبدو الصراع الطبقي واضحا للعيان إذا ما انطلقنا من الرأسمال الاقتصادي، فمن خلال عملية إحصائية يمكن ملاحظة التدرج الطبقي اعتمادا على المهنة أو الدخل أ حتى المكانة الاجتماعية أو السلم القيمي الذي لا ينفصل كثيرا عن السلم الطبقي التقليدي، وهكذا يمكن معاينة الصراع باعتباره صراعا حادا ومكشوبا بما أن العامل الاقتصادي هو الذي يرسى هنا حجر الأساس في التفاضل الاجتماعي بحيث يمكن ملاحظته، وبحدود فاصلة، مختلف الطبقات الاجتماعية من الأكثر غنى حتى الأشد حرمانا.

ولكن ثمة رأسمال آخر يكشف عن صراع أعمق وأشد رسوخا، ومن الملفت للانتباه أنه يشره التمايز حتى داخل الطبقة الواحدة دون أن يثير حساسية هنا أو هناك، هذا الرأسمال يسميه بورديو ب " الرأسمال الرمزي" وهو ذاته "الرأسمال الثقافي" التعسفي الكائن مقابل الرأسمال الاقتصادي، هذا الرأسمال بمختلف مكوناته هو الذي يكشف عن هابيتوس أي طبقة ويجعل الصراع الاجتماعي الطبقي قائما ليس على أساس التنافس على فائض القيمة بل على استملاك كل الثروات المادية والرمزية، وعلى هذا الأساس يتنوع رأس المال بحيث نجد:

- برجوازية صغيرة متوسطة ذات رأسمال ثقافي أعلى من الرأسمال الاقتصادي كمتوسطي التجار والأطباء والمهندسين....إلخ
- وبرجوازية مثلها ذات رأسمال اقتصادي عال ورأسمال ثقافي محدود كصغار أرباب العمل.
- رأسمال اجتماعي ناجم عن قرة العلاقات الاجتماعية الستتدة إلى أصول اجتماعية ذات نفوذ أصلا.
- رأسمال مكتسب كالرأسمال المدرسي والموروث
- رأسمال الجسد كالجمال، الجاذبية....إلخ

هكذا يبدو الرأسمال بأنواعه طاقة جبارة مستخدمة وتتيح بناء المدى الاجتماعي وتشكيله وإعادة إنتاجه من جديد.

رابعا: الحقل الاجتماعي نموذج للدراسة

عندما يستعمل بورديو الحقل الاجتماعي في الدراسة والبحث فهو ينطلق من كونه

يشتمل على:

- عملاء
- مشرعين
- واستقلالية

وعند دراسته للحقل المدرسي لاحظ أن فيها تعسفا رمزيا تشرعه القوانين والتقاليد المدرسية التي تشتمل في مكوناتها الظاهرة على عدالة مصدرها تكافؤ الفرص وخضوع الجميع للقانون، وعليه فالسلطة المدرسية تتسلم في واقع الأمر تفويضا من الطبقات المهنية لفرض التعسف الثقافي، فعن طريق هذا التفويض يتم تمرير العنف الرمزي بلطف.

علم الاجتماعي الدينامي

جورج بالاندييه George Balandier

وألن تورين Alain Touraine

إن الموضوع العام لعلم الاجتماع الدينامي هو "دراسة التغيرات والتبدلات الاجتماعي والحركات الاجتماعية وصيرورة تحول المجتمعات" ولا ريب أن التركيز على الصيرورة الاجتماعية إنما يندرج في أصول الفكر الاجتماعي الذي يتخذ من الدينامية الاجتماعية برمتها موضوعا للتفكير والبحث الاجتماعي، هذا التفكير يجد صده التاريخي لدى سان سيمون وأوجست كونت اللذان تحدثا عن الكلية الاجتماعية ومراحل التطور الاجتماعي والإنساني عبر قانون الحالات الثلاث.

أولا: البدايات الأولى للتيار:

كانت البدايات الأولى للتيار الدينامي قد ابتدأت مع أعمال عالم الاجتماع الفرنسي جورج بالاندييه والتي تركزت على إزالة الاستعمار والتنمية وتكون الدول الإفريقية غداة الاستقلال، وكان الهدف يتمثل في ضبط مدى التغيرات التي مرت بها المجتمعات الإفريقية قبل الاستقلال السياسي وغداته، وتبين مختلف العلاقات الداخلية وارتباطاتها الخارجية، وبما أنها ذات أصول قبلية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فقد مرت بمرحلة تحول عميق مرتبط بالمرحلة الاستعمارية.

إن قوة أطروحات بالاندييه تكمن في النظر إلى المجتمعات الإفريقية بوصفها ذات مخزون هائل من الفعل الاجتماعي وليست مجتمعات باردة أو فراغية مثلما أشاعت النظريات الإثنولوجية التي روجت طويلا للقوى الاستعمارية منذ بدايات القرن 19. فالمجتمعات ليست كما تبدو على السطح أو في الظاهر بل بما هو كائن في أعماقها، هذه النظرة يخصها بالاندييه بمقولته الشهيرة " المجتمع العميق"، وهي النظرة التي لم تستطع أن تلاحظها النظريات الماورائية أو أن تصل إليه.

لذا فالسؤال الذي طرح آنذاك هو: هل يمكن إزاء حدوث مثل هذه التغيرات الجذرية الركون إلى النظريات القديمة في تفسير التحولات وانتقالها من حالة إلى حالة، هل يمكن مثلا الاعتماد على النظرية الماركسية في التحول في حين أن التغير وقع بفعل الأداة الاستعمارية؟ وكيف يمكن الركون فقط إلى النظرية الماركسية لاسيما وأن ظواهر التحول الحديثة قد تجاوزتها بفعل التغيرات الهائلة التي مست علاقات الإنتاج جراء التطور التكنولوجي فضلا عن عوامل أخرى كالتبعية والمقاومة الثقافية وعدم تحقق النبوءة الماركسية ذاتها القائلة بحتمية اتجاه التطور الضروري نحو نماذج سياسية متماثلة؟ وهل يمكن التحصن بنظريات تقليدية ورؤى إثنولوجية لا ترى في المجتمعات القديمة إلا مجتمعات باردة بلا تاريخ؟

لاشك أن استعمال المنهج الدينامي سيعني تجاوز الكثير من النظريات كليا أو جزئيا، والأهم من هذا أن أعمال بالاندييه شكلت مقدمة لما سيعرف بعد حين بعلم الاجتماع المستمر الذي سيعكف بدء من العام 1965 على صياغة مسألة جديدة، ولينتساءل عما إذا كانت الملاحظات العامة التي توفرت عن دراسة المجتمعات الإفريقية تصلح كي تشكل مدخلا لدراسة المجتمعات الصناعية؟ هذا التساؤل نزع إلى التوسع والشمولية باتجاه صياغة إشكالية أوسع وأشمل تتناول إجمالي الطرح الدينامي: كيف نحلل الديناميات الاجتماعية؟ كما مهدت لطموح عريض سعت ضمنه أعمال ألن تورين "إلى إعادة النظر في التحولات الاجتماعية" فما الذي جد على ساحة علم الاجتماع؟ وما الذي يستدعي هذا الطرح؟

يبلغ ألن تورين من العمر ما يزيد على ثمانين عاما، ولقد جال أنحاء المعمورة عدة مرات وقضى حياته متنقلا وباحثا في أوروبا وكندا وأمريكا الشمالية واللاتينية بحيث يصعب القول أن هذا العالم غفل عما يقع في العالم من تغيرات وتبدلات جذرية، فقد لاحظ بحق تغيرات غير مسبوقة في المجتمعات كظهور المجتمع الصناعي بوصفه مجتمعا مبرمجا، ومنظما لا ينفك عن التحول والتبدل، مجتمع توجهه وتحدد اختياراته واستراتيجياته إرادته التي تمثل منظومة عمل تقع في مستوى التاريخانية والصلات التطبيقية.

ولكنه لم يقبل أن يصيغ نظريته على أساس المجتمع الصناعي لاسيما وأن النظرية بذاتها صدرت بفعل دراسات أجريت بالدرجة الأساس على مجتمعات متخلفة، لذا نراه يصر، وهو محق في ذلك، على أن نظريته تخص كل المجتمعات الصناعية وغير الصناعية بما فيها البدائية، أما لماذا صاغها انطلاقا من المجتمع الصناعي فلأن ما يسميه بالتاريخية تكون أوضح للمعينة وأيسر مما هي عليه في المجتمعات المتخلفة، إذ من الممكن توفر أدوات البحث الاجتماعي من إحصاءات وسجلات ومقابلات ومعايشات ورصد وتحقق ومقارنة وحرية البحث والتفكير بصورة لا تقارن لو كانت المسألة في مجتمع تقليدي من سماته إعاقه البحث العلمي، كما أن مدى التحقق في المجتمع الصناعي كواقع أوسع بما لا

يقارن في أي نوع آخر من المجتمعات، وأيا كانت الأسباب فالتاريخية موجودة في كل المجتمعات والسؤال هو: ما هو حجمها ومقدارها وفعاليتها في هذا المجتمع أو ذاك وليس شيء آخر؟

ولما نتطرق إلى نظرية ألن تورين تجاه المجتمعات فمن المهم أن نلاحظ أنها ليست سوى منظومة عمل مستمرة لا تقبل، بتعبير دوركايمي، أن يفسر الاجتماعي بغير الاجتماعي هذه المقولة التي يرددها على امتداد صفحات مؤلفه الضخم " إنتاج المجتمع " تجعله أكثر تشددا من بالاندييه ومصرا قبل كل شيء على وجوب القطع مع:

- كل تفسير جادت به الفلسفات القديمة: " ينبغي استبعاد كل سوسيولوجيا للقيم " لأن المجتمع هو " منظومة صلات اجتماعية ونقاشات وصراعات ومبادرات سياسية ومطالبات وصنوف ضياغ" بينما منظومة القيم التي تستند إلى الرموز والتصورات الغيبية والقوى المطلقة ف "ليست سوى إيديولوجيا متماسكة في كثير أو قليل وترتبط بفئات اجتماعية تتمتع ببعض السلطة".
- الماركسية دون إغفال الافادة منها إذ "أن علم الاجتماع لم يعد، بالضرورة، ماركسي نصوصي ذو بعد واحد يفسر الظواهر الاجتماعية بعامل مهيمن هو العامل الاقتصادي". كما أن التفسير الطبقي للصراع الاجتماعي والتغير لم يعد العامل الحاسم في التحول، وبلغة ماركسية فإن الصراع الطبقي فقد سمته كقوة محركة للتاريخ لأن الصراع الاجتماعي بات صراعا من أجل إدارة وتوجيه التاريخانية وليس صراعا تناظريا ولا تنافسيا.
- النظرية الوضعية التي تجهد في النظر إلى المجتمع متأملة خضوعه لقوانين ينبغي البحث عنها واكتشافها والعمل بها للتخلص من العبث المنهجي، وهي في الواقع نظرية تم تجاوزها منهجيا منذ أربعينات القرن العشرين كما سبق وأشرنا في الجزء الأول من الموجز..

5- مناهج البحث في علم الاجتماع⁽²¹⁾

هناك مناهج للبحث يستخدمها علماء الاجتماع، ويتوقف استخدامها على الباحث، وطبيعة البحث، الإمكانيات المتوفرة، ودرجة الدقة المطلوبة، وأغراض البحث، ولعل من أكثر الطرق المنهجية شيوعاً في الدراسات الاجتماعية، المنهج التاريخي المقارن، والتجريبي، والمنهج الوصفي وغيرها، مما قد تقتصر فيه النتائج على الوصف، أو تتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير وقد لا يكتفي الباحث بأحد هذه المناهج، بل يتعداه إلى المزج بينها.

وفيما يلي نبذة عن هذه المناهج:

1- المنهج التاريخي:

يستخدم علماء الاجتماع المنهج التاريخي، عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية، وتطور النظم الاجتماعية، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية، وعند دراستهم لأصول الثقافات، وتطورها، وانتشارها، وعند عقد المقارنات المختلفة بين الثقافات والنظم، بل إن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه، وقد صاحب المنهج التاريخي نشأة علم الاجتماع، وقد كان في البداية تطورياً، جميل إلى وضع المراحل التطورية المختلفة للمجتمعات الإنسانية، كما هو عند كونت وسبشر.

ولكن النزعة التطورية بدأت تتلاشى، نظراً لعدم موضوعيتها، وتعد الوثائق سواء أكانت وثائق شخصية، أم رسمية، أم عامة، من أهم مصادر المعرفة الاجتماعية، كالتاريخ الاقتصادي والسياسي، والديني، والتربوي، السكاني وغيرها، ومثل ذلك الدراسات الوصفية المتكاملة لمجتمع ما في فترة تاريخية معينة، حيث تحتوي هذه الدراسات عادة على معلومات قيمة تفيد عند التحليل، ويمكن أن تمثل لهذا النوع من الدراسات بالدراسة الضخمة، التي

²¹- أحمد طاهر مسعود، مدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001، ص ص ص ص 19-20-21-22.

أعدتها مجموعة علماء الحملة الفرنسية على مصر بعنوان: وصف مصر، حيث تعد دراسة مسحية شاملة للبناء الاجتماعي لمصر في فترة تاريخية معينة.

2- المنهج الوصفي:

" يعد المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث الإجمالي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه، وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، محددة على خريطة، نصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته، وقد واكب المنهج الوصفي نشأة علم الاجتماع، إرتبطت نشأته بحركة المسح الاجتماعي في إنجلترا، أو منهج لوبلاي في دراسة الحالة، ونشأة الدراسات الأنثروبولوجية.

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي: أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، هي عدم وجود منهج علمي حقيقي، يصلح لتحليل هذه الظواهر، فلم تكن الملاحظة خاضعة لقواعد تنظمها، بحيث تعرف بدقة كيفية الملاحظة، وأهمية الظواهر التي تلاحظ، وأكثرها دلالة، ولذلك فإن المنهج الوصفي يعتمد على خطوات هي:

- 1) اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية وللأساس في الموضوع المدروس.
- 2) إكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر مكونات وحدة الدراسة.
- 3) فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة في وظائفها.

وعلى هذا فإن البحوث الوصفية تتم على مرحلتين، مرحلة الاستكشاف والصيغة، ومرحلة التشخيص والوصف المتعمق، وهما مرحلتان مرتبطتان ببعضهما، ويعد المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، والبحوث السكانية التي تصف المواليد، والوفيات، وتحركات السكان، وتوزيعهم، بحوثاً وصفية، تمثل المنهج الوصفي، ويوفر المنهج الوصفي كثيراً من

البيانات والمعلومات التي تزيد المعرفة بالظواهر، وتنمي البصيرة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده.

المنهج التجريبي:

"التجريب جزء من المنهج العلمي، فالعلم يسعى إلى صياغة النظريات التي تختبر الفروض التي تتألف منها، وتتحقق من مدى صحتها، والتجربة ببساطة: هي الطريقة التي تختبر بها صحة الفرض العلمي، "فالتجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف، التي من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث في الإطار الذي رسمه الباحث وحده بنفسه، والتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل: هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد بإقباله على التعليم؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادي؟ أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات، تقتضي اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة، والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع البحث، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين السباب والنتائج، ويعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات، هي تحديد المشكلة، وصياغة الفروض التي تمس المشكلة، ثم تحديد المتغير المستقل، والمتغير التابع، ثم كيفية قياس المتغير التابع، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم، والوسائل المتبعة في إجراء التجربة.

ومع صوبة تطبيق هذا المنهج في العلوم الاجتماعية، إلا أنه طبق فيها، واستطاع أن يغزو علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، تحت تأثير النجاح الذي حققه في العلوم الطبيعية.

المنهج المقارن:

يمكن القول بأن المنهج المقارن، يطبق في علم الاجتماع بكافة فروعه ومجالات دراسته، ذلك أن أي بحث في علم الاجتماع لا يخلو من الحاجة إلى عقد مقارنة ما، وقد

استعان به أغلب علماء الاجتماع قديماً وحديثاً، ويمكن ذكر المجالات الرئيسية التي تخضع للبحث المقارن في علم الاجتماع فيما يلي:

- 1- دراسة أوجه الشبه والاختلاف، بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي.
- 2- دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية، والاتجاهات النفسية والاجتماعية في مجتمعات، وثقافات متعددة، مثل بحوث الثقافة، والشخصية، ودراسات الطابع القومي.
- 3- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات، كاللتنظيمات السياسية والصناعية.
- 4- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، كدراسة معايير الزواج والأسرة والقرابة، أو دراسة المعتقدات الدينية، وكذلك دراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية مثل التحضر.
- 5- تحليل مجتمعات كلية، وعادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيس السائد للنظم.

قائمة المراجع

بعض المراجع المعتمدة:

- 1- أبو سيف عاطف، المجتمع المدني، والدولة، قراءة تأصيلية مع الإحالة للواقع الفلسطيني، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص26
- 2- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، ط1، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص92.
- 3- أحمد طاهر مسعود. المدخل إلى علم الاجتماع العام. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1. الأردن 2001.
- 4- عدنان يوسف العتوم، علم النفس الاجتماعي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 5- عمر برنوشي، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37 (مارس 2001) ص 22
- 6- كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة والتطور التجليات، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص31.
- 7- لطفي عبد الحميد، علم الاجتماع دار النهضة العربية، بيروت، 1988
- 8- محمد عبد المولى الدقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
- 9- محمود الجوهري. المدخل إلى علم الاجتماع. دار المسيرة للنشر والتوزيع. ط1. عمان. 2010.
- 10- نجوى قصاب حسن، ميادين علم الاجتماع، المطبعة الجديدة، دمشق، 1983